لاختراق حالة العداء العميقة القائمة.

وبعد، فإننا نعلن إختلافنا الصريح مع السلطة التنفيذية في السير على طريق الحلول الأمريكية الاسرائيلية، ونؤكد، أن الحل السلمي لم يكن ممكناً في زمن التوازن الدولي، فكيف يمكن أن نحصل على حل سلمي مشرف. عادل، في ظل هيمنة القطب الواحد على هذا الكوكب؟

فنحن نؤمن بعروبة فلسطين، ونؤمن بالنصر على أعدائنا ونؤمن بأن سبيل إستعادة حقوقنا المغتصبة يُكمن في تفعيل الطاقات الشعبية.

ونقول في الختام، اننا لسنا هواة معارفة، وسوف نكون مع أية حكومة تلتقي مع واقفنا وآرائنا، وتكون مع الشعب ومصالحه، وأننا نؤمن بأن على الحكومة أن تلتزم بوعودها وعهودها، مثلما على النائب ان يلتزم بوعوده وعهوده أمام ناخبيه.

ونقول أيضاً، إننا مع الوحدة الوطنية، ومع الأمن والاستقرار في بلدنا، وإننا ملتزمون كل الالتزام بالانتماء للأردن ولشعبه العظيم، ولن نكون الا أوفياء للعهد وأوفياء للوعد، ومخلصين لشعبنا.

وشكراً لإصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، بقي عندي أسماء عشرة زملاء مسجلين للحديث، اقرأ الأسماء، الزملاء:

١ - ابراهيم الغبابشة.
٢ - نواف الخوالدة.
٣ - عبدالكريم الدغمي.
٤ - بسام حدادين.
٥ - ليث شبيلات.
٦ - احمد عويدي العبادي.
٧ - زياد أبوعحفوظ.
٨ - محمود هويمل.
٩ - الدكتور أحمد عناب.
١٠ - الدكتور علي الفقير.

هل من الزملاء من هو مستعد أن يعطي كلمته الآن؟ شكراً لكم.

السيد الأمين العام:

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالى رئيس المجلس: اذا غدا نجتمع الساعة التاسعة والنصف إن شاء الله وترفع الجلسة لصباح الغد، ونبدأ بالعمل صباح الغد لاستكمال الجلسة.

«رفعت الجلسة لليوم الثاني»

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبداللطيف عربيات

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الثاني)

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين ١٠/ جماد الثاني / ١٤١٢ هجرية الموافق ١٦/١٢/١٩٩١ ميلادية.

(العدد ٥) (المجلد ٢٩)

- جدول الاعمال -



تحدث السادة التالية أسماؤهم:

١ ـ سعادة السيد زياد أبومحفوظ.

٢ ـ سعادة السيد نواف الخوالدة.

٣ ـ معالي السيد ابراهيم الغبابشة.

٤ ـ سعادة السيد بسام حدادين.

٥ ـ سعادة السيد ليث شبيلات.

٦ ـ سعادة الدكتور أحمد العبادي.

٧ ـ سعادة السيد محمود الهويمل.

٨ ـ سماحة الشيخ علي الفقير.

٩ ـ سعادة السيد محمد المعرعر.

٤ ـ جواب سيادة رئيس الوزراء على كلمات حضرات النواب المحترمين. ٥٥

٥ ـ التصويت على الثقة. ٦٠

٦ ـ ما يجد من أعمال.

٧ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الأحد الساعة الخامسة مساءاً ١٩٩١/١٢/٢٣.

* وقائع العدد.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاثنين) الموافق ١٠/ جماد الثاني / ١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩١/١٢/١٦ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الخامسة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة معالي الدكتور (عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة: أحمد قطيش، د. حسني الشياب، أحمد الكفاوين، ذيب أنيس.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة:

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم.

٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء ووزير النقل.

٤ - معالي الدكتور كامل أبوجابر: وزير الخارجية.

٥ - معالي الدكتور عبدالله النسور: وزير الصناعة والتجارة.

٦ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.

٧ - معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والآثار.

٨ - معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٩ - معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.

١٠ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.

١١ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

١٢ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.

١٣ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.

١٤ - معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الأشغال العامة والاسكان.

١٥ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

١٦ - معالي السيد جمال حديثه الخريشا: وزير دولة.

١٧ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٨ - معالي المهندس علي أبوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٩ ـ معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.

٢٠ ـ سماحة الشيخ عزالدين الخطيب التميمي: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

٢١ ـ معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٢٢ ـ معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

٢٣ ـ معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

٢٤ ـ معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.

٢٥ ـ معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.

٢٦ ـ معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.

٢٧ ـ معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.

٢٨ ـ معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

٢٩ ـ معالي الدكتور أمين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

١ ـ افتتاح الجلسة



معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل، ونستأنف الجلسة.

السيد الأمين العام:

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة.

الجميع: نوافق عليه ونعفي الأمين العام من تلاوته.

السيد الأمين العام:

٢ ـ تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ ـ طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد أحمد الأزايدة.

ب ـ طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور حسني الشياب.

جـ ـ طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكفاوين.

د ـ طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ذيب أنيس.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة السادة النواب المحترمين؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

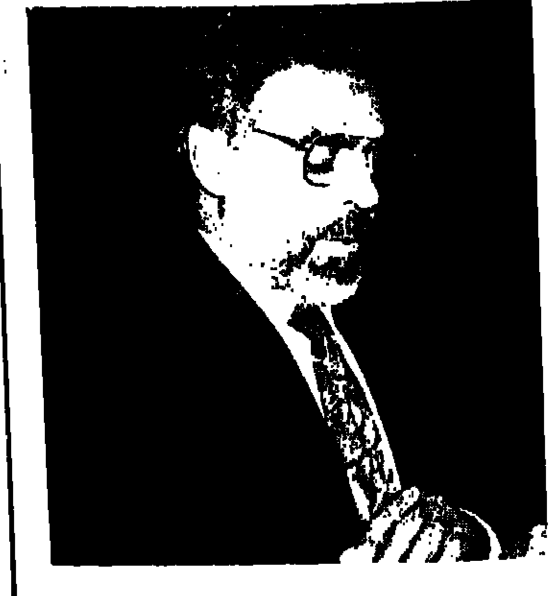
٣ ـ مناقشة البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر من قبل حضرات النواب المحترمين.

معالي رئيس المجلس: السيد زياد أبومحفوظ.

السيد زياد أبومحفوظ: معالي الرئيس

لا يفوتني في هذه المناسبة حيث يمر على انتفاضة شعبنا الباسل في فلسطين حيث تدخل الانتفاضة عامها الخامس. واذا سمحت لي أن أطلب من الجميع الوقوف دقيقة واحدة حداداً على أرواح الشهداء الابرار.





ـ وهنا وقف الجميع دقيقة حداد وقرأوا الفاتحة على أرواح شهداء الانتفاضة ـ.

السيد زياد أبو محفوظ:ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى اله وصحبه أجمعين. ومن تبعه الى يوم الدين. قال تعالى: «إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال، فأبينَ أن يحملنها وأشفقن منها، وحملها الانسان انه كان ظلوماً جهولا». صدق الله العظيم.

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين..

لا ننسى ما قامت به حكومة الشريف زيد بن شاكر في سنة ١٩٨٩ في توفير جو ديمقراطي نزيه من أجل انتخابات حرة نزيهة، فكانت نتيجتها هذا المجلس النيابي الكريم الذي يمثل كل فئات الشعب بوحدته الوطنية في جميع أنحاء المملكة. لقد جاء مجلسكم الكريم في ظروف صعبة وشاقة كادت تودي بالشعب الأردني الى الهلاك، لا قدر الله، حيث المديونية الهائلة، والمؤسسات الحكومية المفلسة، والتسيب المالي، والفساد الاداري، والبطالة، والفقر، وبوقوف السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية الممثلة بالحكومات المتعاقبة بالمراقبة والمحاسبة ـ وإسداء النصح ـ وبقيادة الأردن الحكيمة، استطاع الأردن بشعبه الكريم أن يقف في وجه التحديات التي فُرضت على الساحة الأردنية.

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين..

لا اود أن أطيل عليكم بعد أن استمع مجلسكم الكريم الى كلمات عدد كبير من السادة النواب الذين ألقوا الضوء على كثير مما جاء في خطاب العرش السامي. ولكن أرى لزاماً عليّ أن أنوه ببعض الأمور التي تشغل بال قطاع كبير من فئات الشعب.

أولاً: النهج الديمقراطي:

إن الديمقراطية التي نتغنى بها ما زالت قولاً لا عملاً، فما زال كثير من المواطنين يعانون من الرقابة على حرية التعبير والنقد البناء الهادف لما فيه خير الوطن والمواطن ولا أبعد كثيراً اذا قلت أن بعض الذين علت أصواتهم بالكلمة الناصحة قد أُقتيدوا الى السجون والتحقيق.

مع أنه كان الأولى أن يكون الحوار الهادىء من قبل السلطة التنفيذية وطريق الاقناع بدل التخويف والترهيب. فان ممارسة الديمقراطية تحتاج الى مسؤولين تشربوا روح الديمقراطية، ولأن غياب الديمقراطية، أو الانتقاص من معاييرها هو الذي يقودنا الى هذه الفوضى الفكرية والسياسية والاعلامية، كما يجب أن تمارس الديمقراطية على حقيقتها، وأن نتحمل أوجاعها وآلامها، لأن تجربتنا بها حديثة، وهناك من يشكك بها وباستمرارها فيقول بأن الذي أعطى الديمقراطية سيأخذها منكم، مع أن هذا تشكيك في مسار الديمقراطية، فحتى تتوفر العدالة الاجتماعية ويكون الأمر شورى بين الحاكم والمحكوم لا بد من اتباع قوله تعالى: «وأمرهم شورى بينهم». ولا ننسى قولة عمر الفاروق رضي الله عنه: «لا خير فيكم ان لم تقولوها، ولا خير فينا ان لم نسمعها».

ثانياً: النهج السياسي:

اننا في ظل النظام العالمي الجديد يجب أن نتوجه الى التضامن وجمع الشتات العربي بعد أن فرقته حرب الخليج، وعانى الشعب الأردني لوقوفه مع الثوابت القومية والدينية حتى يستطيع الوقوف في وجه الهيمنة الاميركية، كما يجب التوقف عن عملية السلام مع العدو الصهيوني لأنها مضيعة للوقت كما تبدى للعالم من المواقف

الصهيونية المتعنتة والمعوقة لقرارات الشرعية الدولية. فنحن مع السلام العادل الشامل والمشرف الذي يعيد لنا فلسطين كاملة من البحر الى النهر لأنها وقفٌ اسلامي، لا تتحرر الا بالجهاد المقدس الذي تقع مسؤوليته على كل العرب والمسلمين في شتى أقطارهم، وانني أؤكد على عروبة القدس واسلاميتها. كما أطالب الحكومة الموقرة أن تستمر في الوقوف وراء انتفاضة أهلنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي دخلت عامها الخامس، ضاربة أروع أمثال التضحية والفداء من أجل التحرير، في الوقت الذي ضن فيه كثير من الحكومات العربية من البذل والعطاء متناسين مسؤولياتهم العربية والدينية، كما أنني أطالب الحكومة الموقرة أن تستنكر مقررات مؤتمر القمة الاسلامي في «داكار» الذي دعا الى ترك الجهاد في مجابهة الصهيونية، واستمرار الحصار الاقتصادي على القطر العربي الشقيق العراق الصامد في وجه الاعداء، وهذا مما يؤكد حقيقة أن أميركا وهيمنتها هي التي تفرض المواقف في اعطاء القرارات.

كما انني أطالب الحكومة الموقرة الاعتراف والوقوف مع الشعوب الاسلامية في الاتحاد السوفياتي في مطالبتها بالتحرر والاستقلال وكافة المسلمين المظلومين في بقاع الأرض. كما أنني أطالب الحكومة الموقرة بالوقوف الى جانب القطر العربي الليبي الذي يتعرض لمؤامرات أميركية صهيونية.

ثالثاً: النهج الاقتصادي:

لا زالت ميزانية الدولة تعاني من عجز متكرر نتيجة لسياسة اقتصادية خاطئة، إذ يجب أن نبتعد عن إستيراد الكماليات التي لا لزوم لها، كالسيارات الفاخرة، والمشروبات الروحية «الكحولية»، والأثاث الأوروبي، والعطور الثمينة وما الى ذلك، حتى نوفر ما نملك من عملة صعبة من أجل شراء ما نحتاجه من مواد ضرورية في الوقت الذي نعمل فيه على ترشيد إستهلاكنا لبناء إقتصادنا الوطني بعد أن حُجبت عنا المساعدات العربية والدولية. وأما من الناحية الصناعية فيجب أن نتحسس مشاكل مصانعنا المحلية وأن نعالج ما قامت به الحكومة من فرض ضرائب إنعكس أثرها على المنتج والمستهلك مما جعل أصحاب المصانع يفتشون عن بلاد أخرى يقيمون فيها مصانعهم، مع أننا في أحوج ما نكون لتشجيع المستثمرين لاقامة مصانع جديدة بعد الهجرة الثالثة لخلق فرص جديدة للعمل. كما يجب أن نرحب بالمستثمرين العرب وأن نعطيهم كل التسهيلات الضرورية من أجل اقامة المصانع والمشاريع التنموية.

وأما المجال الزراعي فيجب وضع خطة زراعية تناسب مختلف البيئات في المملكة، لتحد من الهجرة الداخلية وتخفيف العبء عن كاهل صغار المزارعين بالخبرة والمال والتقنية، كما نعمل على انشاء محميات للرعي خاصة في سنيّ الجفاف، كما يجب التوسع في صناعة منتوجات الألبان الطازجة والعمل على توفير اللحوم البيضاء من الدجاج والسمك بأسعار في متناول الجميع حتى يتحقق المثل السائر «لنأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع».

رابعاً : النهج الاعلامي:

من ناحية الصحافة يبدو أن شمس الديمقراطية لم تسطع على الحياة الصحفية، فما زال كثير من الصحف تحجم عن الكلمة الجريئة وتبتعد عن النقد البناء، وما زالت الرقابة تمارس صلاحياتها على الصحف، مما يؤدي الى تحجيم دور الصحافة وتعطيل مسيرتها مما يتطلب الاسراع في إخراج قانون المطبوعات والنشر الى حيّز التنفيذ. وأما التلفاز والاذاعة فعليهما العبء الأكبر من أجل بناء جيل عربي اسلامي يستطيع الوقوف أمام الغزو الفكري من أعداء العروبة والاسلام، فيجب على القائمين على ادارة هذه المؤسسات أن يخافوا الله اولاً، وان يتجهوا الوجهة الصحيحة، فيعودوا الى تراثنا الاسلامي ليستمدوا منه العبر والنهج القويم من أجل خلق جيل مسلم يتمسك بعقيدته.

خامساً: النهج الاجتماعي

لقد تفشت البطالة في مجتمعنا الأردني وزاد خطرها بعد أزمة الخليج التي رفدتنا بالمتعلمين والفنيين والخبراء حتى وصلت نسبتها الى ما يزيد عن ٣٠٪ من مجموع السكان، وقد آن الأوان لقيام الحكومة بوضع الحلول المناسبة لعلاجها، وأما جيوب الفقر فقد تجاوزت الخط الأحمر مما يتطلب سرعة المعالجة في تأهيل كل من يقدر على العمل والانتاج.

سادساً: وأما مطالب محافظة الزرقاء التي اتشرف بتمثيلها.

تشكل محافظة الزرقاء، المحافظة الثانية في مملكتنا الحبيبة في عدد السكان، فلا زالت محرومة من الخدمات الصحية، حيث أن المستشفى القديم والمراكز الصحية عاجزة عن تلبية حاجات المحافظة الصحية، وهناك توجه لاقامة مستشفى على طريق ياجوز بالقرب من الرصيفة. أرجو ان يتم ذلك في العهد القريب ان شاء الله. كما لا زالت قرى المحافظة وتجمعاتها الزراعية في حاجة الى مزيد من الطرق الزراعية والانارة وايصال المياه والخدمات الهاتفية.

ان معظم سكان محافظة الزرقاء لا زالوا يسكنون على أراضٍ أميرية ملكاً للدولة وأنهم يأملون أن تعطي هذه الحكومة الرشيدة هذا الموضوع كل الاهتمام، من اجل تسجيل الأراضي لواضعي اليد ببدل مثلٍ رمزي وتخليص المواطنين من مشكلة مستعصية عجزت كل الحكومات السابقة رغم وعودها عن حلها.

كما أطالب الحكومة الموقرة بالعمل على توسيع الطريق الذي يمر بمدينة الضليل والخالدية الى مسربين حيث يشكل هذا الطريق خطراً على الأهالي من الناقلات «ترانزيت». وكذلك توسيع طريق ياجوز الذي يربط الزرقاء مع صويلح وغرب عمان، وهو طريق مكتظ جداً كثرت عليه الحوادث بسبب ضيقه، وكثرة المنعطفات الخطرة عليه.

كما أطالب الحكومة بالايعاز لتوصيل التيار الكهربائي والمياه للتجمعات السكانية في غرب الزرقاء على طريق بيرين.

كما أطالب الحكومة الموقرة بالمحافظة على البيئة في محافظة الزرقاء وذلك بابعاد مكب النفايات المشترك بين عمان والزرقاء الذي

يشكل مكرهة صحية، وكذلك العمل على ايجاد الحلول لمحطة التنقية في الخربة السمراء والروائح المنبعثة من مصفاة البترول والتي أصبحت تشكل مضايقات صحية على أهالي الضليل والهاشمية.

وفي ختام كلمتي آمل من هذه الحكومة الرشيدة أن يأخذ الله بيدها ويعينها لتتمكن من تنفيذ بيانها الوزاري المستمد من خطاب العرش السامي.

كما آمل من حكومة الشريف زيد بن شاكر المعروف باخلاصه للعمل بجدية لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستعصية، ورفع كفاءة قواتنا المسلحة وحفظ الأمن والاستقرار في ربوع وطننا العزيز قال تعالى:

«وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غدقا» صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الاستاذ نواف الخوالدة.



السيد نواف الخوالدة: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ـ الاخوة الزملاء

انا نلتقي اليوم نواب الشعب لمناقشة البيان الوزاري للحكومة في هذه المرحلة التي شهدنا خلالها الكثير من الاحداث السياسية الهامة ومع الحكومة الحالية حكومة الشريف زيد بن شاكر والتي يشكلها للمرة الثانية وسبق ان تولى رئاسة الحكومة في فترة من أهم الفترات وادقها والتي شهدت اجراء انتخابات حرة نزيهة جاءت بممثلي الشعب لنقل همومهم والدفاع عن حقوقهم بالرغم من الاحوال الاقتصادية التي لاتخفى عليكم، وها نحن نلتقي مرة أخرى لنكمل المشوار من أجل أردن عزيز مرفوع الراية، لتحقيق الاماني القومية والوطنية في ظل الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني الذي حققته القيادة الهاشمية المخلصة، وهنا لابد من التعاون بين الحكومة والمجلس لمواجهة التحديات المصيرية التي يمر فيها وطننا العربي في ظل الظروف الدولية التي نشأت بعد ازمة الخليج والتي أثرت ولا زالت تؤثر على الامن القومي العربي، حيث أننا نريد لبلدنا الاردن ان يكون نموذجا لمباديء الحرية والعدل والكرامة والاستقرار.

■ معالي الرئيس ـ الاخوة النواب

لقد جاء البيان الوزاري معبرا عن رأي الامة ويحقق الكثير من الاماني والطموحات فقد اعطى البيان كل العناية واسباب القوة لقواتنا المسلحة الاردنية درع الوطن وحامي ثراه.

وهي تعتبر مفخرة لنا ولكل العرب حيث أنها تحمل شعار الجيش العربي وكانت ولا زالت

لها مواقف خالدة في أرجاء الوطن العربي منذ تأسيس هذا الجيش حيث أنها تقدم الشهيد تلو الشهيد دفاعا عن الامة والكرامة، وفي مقدمتها قضية فلسطين التي التزمت القيادة الاردنية بالدفاع عنها لايمانها بالثوابت الوطنية والقومية من أجل التحرير. ونظرا للدور الطليعي الذي تقوم به قواتنا المسلحة والاجهزة الامنية، فاننا لا نقبل اي مساس او اعتداء على كرامة اي فرد من أفرادها ومن أي جهة كانت لانها الحامية للوطن والمواطن في أردن العرب

معالي الرئيس الاخوة الزملاء

لقد تحدث البيان الوزاري عن قضيتنا المركزية، قضية فلسطين وعن نتائج ازمة الخليج وانعكاساتها وأثارها على الاردن اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد والمبادرات السياسية التي طرحت بعد ذلك، وتعامل الاردن معها وصولا الى عقد مؤتمر (مدريد) وكان هناك الكثير من الاراء والاجتهادات حول مشاركة الاردن فلو نظرنا الى الوراء نجد ان مقررات الامة العربية معظمها قد وافقت على قرار - ٢٤٢، ٣٣٨ - والتي تنص على مبدأ الارض مقابل السلام والذي اصدرها مجلس الامن، وكما اننا نرى ان منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ومن خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت مؤخرا في الجزائر قد وافق بالاغلبية على الدخول في هذه المفاوضات من اجل السلام.

وبما ان الاردن كان سباقا دائما من اجل دعم هذا الشعب ممثلا بقيادته منظمة التحرير الفلسطينية فانه أيد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وبما ان الهدف استعادة الارض واقامة السلام العادل فانه اجد علينا لزاما دعم الحكومة ورص الصفوف لخوض معركة السلام

دون تفريط بحق او انفراد بحل وانني على ثقة بما نعرفه عن جلالة الملك المعظم من حكمة سياسية ونظرة واعية وبما يتصف به رئيس هذه الحكومة من اتزان ورجاحة عقل فاننا سنسير قدما لتحقيق اماني أمتنا وشعبنا بجمع كلمتهم واعادة وحدتنا العربية.

الوعظ والارشاد

اننا نطالب بالاهتمام الشديد بقضايا الوعظ والارشاد ودعم الوعاظ والمرشدين، وتنقيته من كل الشوائب التي تستغل المنبر لشق الصف واثارة الفتن بين فئات المجتمع وتجزئة المسلمين الى احزاب وطوائف يشهد لك باسلامك او يشكك به بقدر قربك او بعدك من هذه الفئة او تلك، وان لا يكون منبر الخير وسيلة للتهجم وللشتم الموجه الى الاشخاص او المؤسسات التي تتحمل مسؤوليات رئيسية في هذا البلد، وأن لا يضطهد رأي ما الاراء الاخرى ونحن نناشد دوما بتوسيع ساحة الديمقراطية وايجاد حيز لكل الاراء لما فيه خير الجميع ولا يجوز باي شكل من الاشكال ان تكون قواتنا المسلحة واجهزتنا الامنية عرضة للهجوم او التشكيك بها من على هذه المنابر.

معالي الرئيس الزملاء الكرام

وفي مجال الاقتصاد الوطني فان حرص الاردن على تطوير الزراعة واعطاءها الاهتمام

الخاص فانما ينبع ذلك من الادراك العميق لما لهذا القطاع من اثر كبير على الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات السوق المحلية وتأمين الاكتفاء من السلع الزراعية والغذائية خاصة ونحن نلاحظ ارتفاع حاد في الاسعار، فانني أرى واجب على الحكومة دعم هذا القطاع وتبني برنامج وطني لتشجيع الزراعة في الريف الاردني والبادية. اما الثروة الحيوانية ولما لها أثر كبير على الدخل القومي والناتج المحلي فانني اتمنى على الحكومة دعم هذه الثروة خاصة ونحن نرى اعتماد المزارع على المراعي الطبيعية والتي تقلصت خلال السنوات الماضية مما ادى الى قلة الاهتمام بهذه الثروة فانني اقترح على الحكومة ان تقوم بتأمين مقومات هذه الثروة وذلك من خلال انشاء مراكز في مناطق الريف والبادية بشكل واسع وتزويد هذه المراكز بوحدات لتوزيع الاعلاف، الى جانب وحدة بيطرية ومركز لتوفير المياه لتتمكن الثروة الحيوانية من الوصول الى المراعي الطبيعية واستغلالها والتخفيف من الاعباء المترتبة على مربي هذه الثروة.

معالي الرئيس - النواب المحترمين

لا اريد الاطالة عليكم واختصار للوقت فانني لن اخوض في مطالب دائرتي الانتخابية واترك هذه المطالب للموازنة الا انني ارى ضرورة ان تستمر الحكومة بدعم القطاعات التعليمية والشبابية والصحية والسياحية من اجل الوصول الى الاهداف التي نطمح اليها

معالي الرئيس، الزملاء النواب

انني ارى بانه بالتعاون التام بين الحكومة وممثلي الشعب وبالعمل المخلص الجاد ستتمكن من وضع الحلول المناسبة للمشاكل التي ضربت بظلالها على هذا البلد واتمنى على الحكومة ان تترجم جميع المباديء والافكار والتوجهات الى واقع عملي.

والله نسأل ان يوفقنا جميعا لما فيه خير الوطن والمواطن وان يبقى وطننا الاردن حرا عزيزا في ظل قيادتنا الهاشمية الرائدة.

معالي الرئيس:

هناك أمانة من عشائر بني حسن لواء جرش وهي القرى التالية: قفقفا، المشيرفة الشرقية، المقنطرة الغربية، المشيرفة الغربية، المقنطرة الشرقية، الكفير، المصطبة، تلعة الرز، مرصع، جبا، الرحمانية، المنْط، الرمان، يهنئون رئيس الحكومة سيادة الشريف زيد بالثقة الملكية، وان ثقتهم بسيادة الشريف ثقة مطلقة داعين له بالتوفيق والفلاح لخدمة الاردن في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعلكيم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب السيد ابراهيم الغبابشة.



السيد ابراهيم الغبايشة: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ـ الاخوة الزملاء نواب الشعب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يجتمع مجلس النواب في هذه الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر ليناقش وفق الاصول الديمقراطية البيان الحكومي الذي على اساسه تطلب الثقة، ولا بد لي في بداية حديثي من ان اتعرض الى المسألة الشكلية الدستورية حول موضوع البيان رغم ان المجلس العالي لتفسير الدستور قد اصدر قراره بخصوص جواز اعتماد خطاب الافتتاح السامي كبيان للحكومة ومنهاج عمل لها. وانني احترم ذلك القرار باعتباره صادرا عن مؤسسة قائمة بموجب الدستور، ولكنني في ذات الوقت اتمنى ان يعاد النظر مستقبلا في هذه المسألة نظرا لاهميتها وخطورتها ايضا وذلك ان اعتماد خطاب العرش السامي كمنهاج حكومي لمناقشته من قبل مجلس النواب يؤدي الى مساءلة جلالة الملك وتعريض حديثه السامي الى البحث بالايجاب او السلب وهذا يتنافى مع المادة ٣٠ من الدستور التي تنص على ان الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية. بينما تنص المادة ٥١ من الدستور على ان رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة.

صحيح ان حكومات سابقة منذ عام ١٩٥٧ قد اعتمدت احيانا نهج اعتبار خطاب العرش السامي بيانا لها ولكننا نذكر جميعا تلك الظروف التي كانت تحيط بذلك الاجراء والتي اصبحت الان بحمد الله جزءا من الماضي الذي تجاوزه بلدنا العزيز في تطلعه لبناء مؤسساته الدستورية الديمقراطية وتعزيز وتعميق خطواته نحو الافضل.

معالي الرئيس

ايها الاخوة الكرام

ان سيادة رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاكر هو رجل قويم المسلك تلقى تربية قوميةً بحكم انه ابن فارس شجاع من فرسان الثورة العربية الكبرى هو المغفور له الشريف شاكر الذي عرفه ابناء الاردن انسانا شعبيا متواضعا كريما تسلم في كثير من الاحيان مسؤوليات عليا كان فيها مثالا للرجولة والشهامة وحسن الخلق. وان رئيس الحكومة مع انه قد تربى في المؤسسة العسكرية الا انه من المعروف عنه انه مؤمن بالديمقراطية وعمل على صيانتها فقد اثبت ذلك على وجه الخصوص عندما تسلم مسؤولية رئاسة الحكومة بعد احداث نيسان عام ١٩٨٩ واشرفت حكومته انذاك على الانتخابات النيابية في ظروف صعبة وشهد الجميع بحياد تلك الانتخابات ونزاهتها. من هنا ومن ذلك الرصيد الكبير لسيادة الرئيس فانه يبقى موضع ثقة الجميع، ومع ذلك فلقد كنت اتمنى ان سيادته قد تقدم ببيان حكومي مستقل عن خطاب العرش السامي لكي يتمكن مجلسكم الكريم من مناقشته بحرية.

اما وان الامر اصبح غير ذلك فان من واجب نواب الشعب ان يترفعوا الى مستوى اعلى من المسؤولية يرتقي الى الموضع الصعب الذي

وجدوا انفسهم فيه فبلادنا العزيزة تمر بمرحلة خطيرة ودقيقة والتحولات من حولنا وفي العالم بصورة عامة خلقت اوضاعا غير عادية ولم يشهد لها عالمنا مثيلا من قبل، فانفراد الولايات المتحدة الامريكية وهيمنتها بعد غياب قوى التوازن الدولي اصبح امرا واقعا، والانظمة العربية في معظمها قد سلكت فيما يسمى بازمة الكويت سلوكاً لا يتفق مع طموحات الجماهير العربية وحتى مع الحدود الدنيا لميثاق الجامعة العربية. وافسحت الارض والمياه العربية للجيوش والاساطيل ووسائل الدمار لضرب شعبنا العربي في العراق الاشم وتدمير قوته التي تعتبر القوة العربية الوحيدة القادرة على التصدي للعدوان وبذلك حرمت نفسها من اكبر مصادر القوة والثقل في هذا المعترك الدولي الرهيب وتعرض اردننا الابي الصامد الى الاذى نتيجةً لمواقفه الجريئة الشجاعة ملكاً وشعبا وحكومة وما زال ملتزما بها رغم كل الصعاب، وامام نتائج كل تلك الاحداث والصعاب اضطر الاردن بعد ان قبلت بعض الاطراف العربية الرسمية الذهاب الى مؤتمر مدريد.. اقول اضطر الاردن الى القبول بذلك دون الحصول على الضمانات التي كان يتوق اليها ويناضل من اجلها.

ولقد احسنت حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر صنعا عندما اعلنت فور تشكيلها عن الغاء بعض الاجراءات السابقة فاعادت بعضا من الطمأنينة للمواطن الاردني رغم بقاء خطر وصفات المؤسسات المالية الدولية الكريهة قائما، وما زال بحاجة الى وقفة جريئة للصمود في وجه ضغوط المؤسسات الدولية الدائنة، وتجد الحكومة الحاضرة نفسها الان امام حقائق الموقف الصعب الذي تمخض عن مؤتمر مدريد وما يتبعه من اجراءات، كما ان التعنت الصهيوني المدعوم بالتواطؤ الامريكي الغربي ضد الحقوق العربية والثوابت الوطنية سواء بخصوص حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني او بخصوص المستوطنات والهجرة اليهودية او بخصوص مسألة القدس الشريف وغيرها، كل ذلك يكفي لاحباط الانسان العربي وعدم اقتناعه بسلامة الخط الذي تجري عليه الامور في عالمنا العربي وهو محق في ذلك و من هنا قلت ايضا ان الحكومة الحاضرة تجد نفسها امام اخطر المصاعب للسير في هذا الطريق الصعب كذلك.

معالي الرئيس

ايها النواب الكرام

ان قيادة هذا البلد الصابر ممثلة بجلالة الملك كانت على مر العهود قادرة على ايجاد المخارج للوصول به الى شواطىء الامان وانني ادعو الله ان يلهم الجميع الصواب والرشاد لتجاوز هذه الصعاب التي تعصف بنا هذه الايام.

اما بالنسبة للقضايا الداخلية فلا بد من الوقوف امام كثير من المشاكل التي تعاني منها البلاد خاصة في ضوء توافد مئات الالاف من ابنائنا الذين كانوا يعملون في دول الخليج مهجرين من تلك الدول التي ساهموا في بنائها فكان جزاؤهم التشريد والابعاد والآلام. فاضافت تلك الاحداث الى مشاكل اردننا الاقتصادية والاجتماعية مزيدا من المعاناة وهو ما يتطلب من الحكومة اهتماما كافيا لاحتواء واستيعاب هذه المشكلة بكل جوانبها مثلما تجد

مشكلة البطالة المتفاقمة طريقا مسدوداً امام ايجاد الحلول لها رغم وعود الحكومات المتعاقبة واصبح غلاء الاسعار وارتفاع مستوياتها في اضطراد مستمر واصبحت الغالبية العظمى من ابناء شعبنا تعيش تحت خطوط الفقر والحرمان الامر الذي يهدد بنتائج وخيمة لذلك فان على الحكومة ان تبادر الى تدارس ابعاد هذه القضايا والخروج بمنهاج عملي لمعالجتها.

وانني اذ ادرك ادراكاً تاماً الامكانات المتوافرة وحجم المشاكل التي تعاني منها البلاد وخاصة مشكلة المياه الحالية وتطوراتها المستقبلية وارتباطها بقضايا الامن المائي القومي فانني ادعو الحكومة الى عقد مؤتمرات او ندوات اقتصادية متخصصة تشارك فيها مختلف قطاعات وفئات شعبنا الفنية والاقتصادية والسياسية لوضع خطة متكاملة لمعالجة كل تلك القضايا.

لقد وعدت الحكومات المتعاقبة في كل بيان وتصريح ولا استثني احدا باجراء الاصلاحات الادارية وتطهير الاجهزة الادارية ومحاربة الفساد ووضع قوانين لمحاسبة ومحاكمة الفاسدين ومن اثروا على حساب الشعب وقوت يومه، الا اننا ما زلنا حتى اليوم نعيش على صدى تلك الوعود التي لم تر النور رغم مرور زمن طويل على كيلها.

والحكومات كذلك قد وعدت باجراء تغييرات اساسية في الانظمة الادارية لتطوير الحكم المحلي واقامة مؤسسات الادارة اللامركزية في المحافظات وما يتبعها وتوزيع المشاريع في تلك الوحدات الادارية للتسهيل على المواطن والحد من الهجرة الريفية ولاعطاء ابناء المناطق الفقيرة ما يكفي من الاهتمام بامورهم الحياتية ومنحهم فرصا متساوية مع غيرهم في المناطق الاخرى لكن تلك الوعود هي الاخرى بقيت حبرا على الورق مع مزيد الاسف وكذلك ما ما حصل في العام الماضي من نتائج الفياضانات في الجنوب قد كشفت عن الخلل الخطير وعدم الاحساس بالمسؤولية في وضع الحلول لتلك القضايا فالمواطن في مصالحه وحياته يبقى مهدداً باي حدث طارىء. وابناء محافظات الجنوب ومنهم ابناء محافظة الطفيلة على وجه الخصوص ما زالوا على حالهم دون اي اهتمام حقيقي ولم ينالوا حصصهم من التطوير الكافي ومن الوظائف الرئيسية القيادية في المؤسسات الرسمية والشركات رغم أن لديهم الشهادات والمؤهلات العلمية اللازمة لتلك الوظائف ورغم أن المناطق الجنوبية تشكل مركز الثقل في مصادر الثروة والاقتصاد الوطني.

معالي الرئيس

ايها الزملاء الكرام

ان شعبنا قد مل الخطابات والبيانات وصور المسؤولين التي تنقلها اجهزة الاعلام فكل ذلك لا يطعم بطنا جائعا ولا ينقذ مريضا، نحن بحاجة الى ورشة عمل تساهم فيها كل القطاعات الرسمية وغير الرسمية العمال والجنود والطلاب والاساتذة والنساء وغيرهم. نحن بحاجة الى آليات الدولة والجيش لتعمل على أستصلاح الاراضي واستخراج المياه الجوفية لزراعة الاراضي البور والاراضي الشرقية الممتدة شرق الطريق الصحراوي والاغوار الجنوبية وارواثها لاقامة المشاريع التي توفر

القمح والشعير واللحوم الحمراء والبيضاء التي تستهلك جزءا كبيرا من الدخل القومي. نحن بحاجة الى اليات الدولة والجيش وتجنيد الطلاب والموظفين ومختلف القطاعات الشعبية في عمليات التحريج وزراعة الاشجار المثمرة والشجيرات الرعوية والعناية بها كتكليف للخدمة الوطنية اياما واسابيع معينة في مواسمها من كل سنة للنهوض بمستوى بلدنا وانقاذ ثروته وان شعبنا ومؤسساتنا اذا تم توجيهها وقيادتها على الوجه الصحيح قادرة على مزيد من العطاء ولنا في العراق الشقيق خير مثل على ذلك فما لحقه العدوان الثلاثيني من دمار في ارض الرافدين وفي بنيته التحتية ومصانعه ومؤسساته كان كارثة بكل المستويات بشهادة جميع المراقبين الذين توقعوا ان العراق لن يستطيع اعادة الخدمات الضرورية وبالمساعدة الاجنبية ومليارات الدولارات قبل مرور ما لا يقل عن ثلاث سنوات، فاذا بالخدمات والمصانع والجسور والمنشآت ومصافي النفط جميعها تعود الى حالها خلال اسابيع واشهر معدودة رغم قسوة الحصار الظالم الذي ليس له مثيل.

حقا ان ارادة الشعوب لا يمكن ان تقهر ان هي وجدت القيادة القومية الشجاعة التي تتصدى بالايمان لمعالجة اصعب القضايا، لقد وقف شعبنا بمختلف قطاعاته الى جانب شعب العراق وقيادته في تصديه الحازم للعدوان وصموده امام الحصار غير المشروع اكثر من خمسة عشر شهرا حتى الان وهو عاقد العزم على الصمود، وان شعبنا اذ يستنكر استمرار الحصار واثاره القاتلة وغير الانسانية مما نجم عنه موت عشرات الالاف من الاطفال والشيوخ والمرضى فانه يطالب الحكومة الاردنية اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير مع المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي لفك الحصار الظالم الذي تشارك فيه انظمة عربية بقدر كبير ورئيسي مما يزيد من معاناة اشقائنا رغم ان الاسباب التي تذرعت بها امريكا وحلفاؤها واعوانها لتبرير فرض الحصار قد انتهت وليس من سبب للابقاء على ثمانية عشر مليون عراقي رهن التجويع والمعاناة سوى ارضاء الغطرسة الامبريالية الامريكية وربيبتها اسرائيل.

انكم نواب شعبنا قد اعلنتم من على هذا المنبر الديمقراطي انكم تستنكرون استمرار الحصار فمطلوب من الحكومة هي الاخرى ان تقوم بدورها الكامل للسعي لوضع نهاية لتلك الجريمة (الحصار) وان تتخذ الاجراءات للتسهيل وصول الامدادات الغذائية والدوائية والمواد الضرورية لاعادة ضرورية لاعادة بناء ما دمرته تلك الحرب الوحشية.

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

ان طريقة تشكيل هذه الحكومة مع احترامنا لرئيسها ومعظم الوزراء فيا وكذلك غيرها من الحكومات السابقة قد جرت وتجري وفق اسلوب تقليدي في التجميع، والاختيار، ودون معايير محددة، او تشاور حقيقي مع الفئات السياسية والكتل النيابية التي تمثل تلك الفئات لاشراكها في رسم مستقبل البلاد ومصالحها، وقد لمسنا ايضا اسلوب اشغال المواقع القيادية سواء على صعيد التشكيل الحكومي او على صعيد المجلس النيابي حيث يتهافت بعض الفراد

الكتل النيابية او تتم المناورات والتواطؤ سعيا وراء مكاسب شخصية او مناصب وزارية دون مراعاة للمصلحة العامة او الثقة التي اولاها المواطن الناخب لممثليه تحت هذه القبة، ولقد كنت ويشاركني الكثيرون ـ اتمنى كخدمة لبلدنا وشعبنا أن نعتمد جميعا على الموضوعية والمبدأية في التعامل لبناء مؤسساتنا الديمقراطية وفق التعددية الحقيقية وليس التعددية الشكلية المجردة وبما يتناسب مع ما اثبته شعبنا من وعي وجدارة وتمسك بالقيم الديمقراطية خلال السنوات القليلة الماضية. اما وان الامر يسير على غير هذا النهج فقد اعلنت انسحابي من الكتلة الدستورية بسبب من ذلك فانني سابقى وفيا لصالح اولئك الذين منحوني ثقتهم وشرفوني كنائب لهم، بنقل رغباتهم في التزام الصالح الوطني والقومي منطلقا من ايماني بانه لا يصح غير الصحيح.

واخيرا لابد من الحديث عن امور محددة وهامة منها

١ ـ عدم وجود سياسات واضحة للوزارات لكي تكون ملزمة للوزراء بالتقيد بها والتي من خلالها نستطيع ايصال الحق لاهله لكي لا تكون الوزارة مسيّرة على مزاجية الوزير فلان او علان.

٢ ـ الاصلاح والتطوير الاداري: كثيراً ما ترددت هذه الجملة في البيانات الوزارية ولكنها لا تطبق وان طبقت فانها في اغلب الاحيان تطبق بعكس مفهومها.

لذا فانني اتمنى على الحكومة الجديدة ان تطبق ذلك بدايةً على وزرائها لان الوزير هو قمة الهرم الاداري في وزارته وبالتالي يعود ذلك على الحكومة اجمع.

ومن خلال معرفتنا لبعض الوزراء الحاليين ومنهم من تقلب في مناصب وزارية عدة ومنهم من هو في اول الطريق ومن خلال الممارسات الادارية الخاطئة التي ارتكبوها والتي كادت ان تؤدي الى كوارث في الاردن عادوا الى دفة الحكم ونسأل الله اللطف والسلامة للجميع.

كما اتمنى اعادة النظر في الهيكلية الادارية للدولة بجميع فئاتها وتوزيعها بعدالة ووضع الانسان المناسب في المكان المناسب لكي يكون قدوة لجهازه ويساهم في بناء بلده بكفاءة واقتدار.

٣ ـ كثيرا ما تستخدم الجمل التالية: (جيوب الفقر) ـ (ذوي الدخل المحدود) فانني اجد نفسي مضطرا للوقوف عند هاتين الجملتين والتي تتكرر على مسامعنا من بعض الزملاء وغيرهم.

أ ـ جيوب الفقر:

بداية احمد الله بان زملائي يتحدثون عن جيوب الفقر اي بمعنى ان فئة قليلة تعاني من الفقر في مناطقهم.

ولكن ما رأيكم أيها الزملاء بان هناك مناطق كاملة تعاني من الفقر وبمعناه الكامل حيث هناك عائلات لا يوجد لها معيل وتعاني من مجاعة بمعنى المجاعة التي لا يمكن ان يتصورها الانسان.

واني اعني ما اقول ومستعد لاستضافة من يريد ان يطلع على الواقع، ولقد سعيت بكل جهدي لحل جزء من هذه المعاناة لكن للاسف لم اوفق بذلك بحجة الاجابة بان النظام لا يسمح او التعليمات لا تساعدني.. الخ.

لذا ارجو ايجاد الحلول الناجعة لمثل هذه الحالات الجماعية ومعالجتها باسرع وقت لانقاذهم مما يعانون.

ب ـ ذوي الدخل المحدود

قد ينطبق هذا المصطلح على المحافظات التي يتوفر بها مصادر العمل المختلفة ويتوفر لهم دخل لا يقل عن مائتي دينار تقريبا ويكون عدد افراد اسرتهم لا يزيد على خمسة افراد في احسن الظروف.

فما رأيكم في مجتمع باكمله لا يتجاوز دخل الاسرة فيه المائة دينار ولا يقل عدد افراد العائلة فيه عن عشرة افراد ولا يوجد لديهم اي دخل آخر، في الوقت الذي يتقاضي فيه البعض ما يزيد على اربعة الاف دينار كمعدل شهري دون تمييز بالكفاءة ودون صنع المعجزات فكيف يحصل هذا التناقض الكبير في مجتمع واحد صغير.

الا تستحق هذه الفئة ذات الدخل المتدني من مجتمعنا الاردني كل الدعم والعناية لمساعدتها في ظل هذه الظروف المعيشية الصعبة بان تقوم الحكومة بعمل دراسة لواقعهم ووضع السياسات الصحيحة للاخذ بايديهم لكي يكونوا عمال بناء وعطاء في مجتمعنا الخير علما بانه يوجد مؤسسات مختلفة أسست لخدمة هذه الفئات اصلا منها صندوق التنمية والتشغيل، صندوق المعونة الوطنية، مؤسسة التدريب المهني، المنظمة التعاونية، وتخصيص موازنة خاصة من رأس مالها للنهوض بتلك المناطق، كما انه من واجب الشركات المتواجدة في هذه المناطق ان تساهم في تخفيف معاناة اهلنا هناك بتخصيص جزء من ارباحها السنوية لمثل هذه الحالات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب السيد بسام حدادين.



السيد بسام حدادين: معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الزملاء النواب المحترمون

ان آلية تشكيل الحكومات في بلادنا، التي تستند الى اختيار اعضاء الفريق الحكومي اولاً، وفيما بعد يأتي اعداد البيان الوزاري، هذه الآلية، تُعوِّم الطبيعة السياسية للحكومة وتُهمِّش

دور البيان الوزاري بصفته برنامجاً للحكومة، مما يضعف صلة الحكومة ببرنامجها الذي لم تعد له الا قيمة رمزية عامة، ويوسع المسافة التي تفصل بين التوجهات وبين التطبيق والممارسة، ولأننا تعودنا على حالة الانفصام بين التوجهات وتطبيقاتها وبين الشعارات وآلية الممارسة لتحقيقها، فلم يعد كافياً تقييم الحكومة ـ اي حكومة ـ انطلاقاً من بيانها الوزاري، ولذا لابد من فحص استعداد الحكومة لتلبية القضايا الاكثر اهمية على الصعد المختلفة السياسية والديمقراطية والمعيشية.

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

اننا في الوقت الذي ندخل فيه بحق مرحلة من ادق واخطر المراحل التي تواجه بلادنا، فليس امامنا الا ان ندقق بمنهج التعامل مع قضايا هذه المرحلة وتفاصيل مكوناتها ـ واقصد حصراً ـ المواضيع التالية:

اولا: مؤتمر السلام والتسوية السياسية

ثانيا: المشكلات الاقتصادية والمعيشية

ثالثا: البناء الديمقراطي

بالنسبة لمؤتمر السلام والتسوية السياسية، فانني اودُّ ان الفت الانتباه الى مسألةٍ منهجيةٍ ديمقراطيةٍ حضارية. فمن المعلوم أن الغرب يستقوي دائماً بالسلطة التشريعية لتدعيم موقف السلطة التنفيذية في مواجهة الاطراف الخارجية، حكومة الولايات المتحدة تطلب منا اقناع الكونجرس. وحكومة اسرائيل تحمي نفسها من التنازلات بقرارات من الكنيست.

وكل يوم نسمع عن استفتاء للرأي العام الاسرائيلي نعطيه كلَّ الاهمية في تقييم الموقف الاسرائيلي من الحل السلمي. فماذا عنا نحن؟؟ اين البرلمان؟ واين الرأي العام من كل ما يجري، ولم تختار حكوماتنا دائما ان تقف وظهرها مستند الى فراغ؟! نريد مرة واحدة ان تقول حكومتنا للسيد بيكر وغيره (لحظة من فضلك) هذا قرار لا نعدك به، نريد اقناع البرلمان. لكن حكومة الولايات المتحدة، وغيرها تعرف وهي تريد ان يستمر الامر كذلك، ان القرار يمكن انتزاعه من المسؤول في غرفة مغلقة، وهم، امريكا وكل الغرب واسرائيل، يحبون ذلك لكنهم لا يحترمونه، فهذا افضل طريقة لاعتصار التنازلات، ولهم في ذلك تجارب مشهودة.

وارجو يا معالي الرئيس ان نفهم جيدا لغة بعضنا، فلسنا في معرض التشكيك او الاتهام او التخوين، بل هي كما قلت مناقشة لمنهج، فنحن يحزننا اي مظهر يعكس حالة عدم الثقة في البرلمان والتشكيك في نضجه او في الرأي العام ووعيه. فقد شهدنا ثماني جولات لوزير الخارجية الامريكي ومباحثات تناولت ادق التفاصيل اوصلتنا الى مدريد ثم واشنطن، وكان الغائب الاكبر عن كل ذلك البرلمان والرأي العام. ولكننا منذ ان ولجنا طريق الديمقراطية ووقعنا ميثاق العهد على هذا الطريق، افترض اننا تصالحنا مع انفسنا وقررنا ان نفوز في السباق الحضاري المرير ضد التخلف البغيض. وقررنا ان نكون شعبا وحكومة نداً للاخرين. وان لا نسمح لاحد بعد اليوم ان يشفق على تخلفنا، او يسخر، باسلوب ما، من حياتنا وطريقة الحكم عندنا.

معالي الرئيس ـ حضرات النواب المحترمون

انني ارى في موضوع التسوية السياسية ان ثمة اغلبية برلمانية اكيدة تؤيد تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الاسرائيلي، وفق قرارات الشرعية الدولية. وان ثمة اغلبية في الرأي العام تريد تسوية سلمية للصراع اذا كانت التسوية تضمن اعادة حقوقنا المشروعة وكذلك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وانني مع اتجاهات سياسية رئيسية في البلاد نؤيد بقوة الوصول الى تسوية متوازنة تضمن انسحابا اسرائيليا من الاراضي المحتلة، وتتيح للشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير. وليس الخلاف مع الحكومة في هذا الاعلان المبدئي ولا في اهمية عدم ادارة الظهر لجهود السلام والتعاطي مع مؤتمر السلام والمفاوضات. لكن الخلاف في التفاصيل وفي اطارات الحل والمسارات والشروط المقترحة. فقد اصبحنا امام نتائج وامام مؤتمر للسلام ينسف الاسس التي يمكن ان نبني عليها ما يصون ويحمي الثوابت الوطنية والقومية التي نرفع جميعا رايتها. فجولات بيكر الثمانية للمنطقة لم تكن تعنى كما كان يقال بترتيبات عقد مؤتمر السلام.. لقد كانت مفاوضات حقيقية يديرها الوزير الامريكي حددت مسبقا اطارات ومسارات الحل وسقوفه، ونسفت عمليا قرارات الشرعية الدولية التي اعتبرناها احدى مرتكزات ثوابتنا لحضور مؤتمر السلام، لندقق جيدا فيما جرى ويجري...

* ذهبنا الى المؤتمر قبل ان توقف اسرائيل بناء المستوطنات اليهودية، ودون ان تعلن عن نيتها لوقفها.

* ذهبنا الى المؤتمر ونحن موافقون على ان سقف الحل المعروض على الفلسطينيين هو حكم ذاتي اداري لسكان الضفة والقطاع من دون القدس وتحت السيادة الاسرائيلية.

* ذهبنا الى المؤتمر وموضوع اللاجئين الفلسطينيين قد انتقل الى اطار المفاوضات الاقليمية المتعددة الاطراف، والذي يعني تنظيم توطينهم في الدول التي يقيمون فيها، لانه خرج من اطار المفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية، ولم يعد شأناً فلسطينيا.

* دخلنا المفاوضات وموضوع القدس معزول عن بقية الاراضي العربية المحتلة، بما يعني ان الحل المطروح للقدس سيأخذ بعين الاعتبار المقولات الاسرائيلية حول القدس الموحدة وعاصمة دولة اسرائيل.

* دخلنا المفاوضات والترابط بين مراحل الحل غير وارد. بما يعني ان خطر التطبيع الذي تريده اسرائيل كبادرة حسن نوايا سيكون خطرا ماثلا وبما يعني ان المجال سيتاح لاسرائيل ان تتفرد في الاطراف العربية.

فماذا بقي من الثوابت والاسس الوطنية والقومية للحل الشامل والمتوازن التي نتغنى بها؟ هل تنفع النوايا الطيبة امام تحديد مسارات الحل واتجاهاته وسقفه مسبقا وقبل بدء المفاوضات؟

اننا امام تسوية سياسية محددة الملامح تلحق الفدح الضرر ببلادنا وسيادتنا الوطنية.. انها تسوية تهدد بلادنا بخطر التوطين الذي طالما رفضناه اردنيين وفلسطينيين، انها تسوية ستستبيح استقلال وسيادة بلادنا، واذا كان هناك من مبررات كانت تساق لتبرير الموافقة على

حضور مؤتمر السلام.. فقد حصل هذا الحضور.. ولا نريد ان تشهر هذه المبررات في وجهنا لنقبل بما لا يمكن القبول به.. وعلى حكومتنا ان تعي ان الفرصة لا زالت قائمة لتصويب مسار المفاوضات، ان تصويب مسار المفاوضات يقتضي بان تأخذ الحكومة بما يلي:

١ - الاصرار على ان الوفد المشترك المفاوض يتشكل من وفدين احدهما اردني والآخر فلسطيني

٢ - اعتبار الوفد الفلسطيني في الوفد المشترك ممثلا للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وهو المخول ببحث كافة ابعاد القضية الفلسطينية بما في ذلك قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة الى ديارهم.

٣ - اعتبار ان استمرار اسرائيل في بناء المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة يشكل خطرا على الامن الوطني الاردني الى جانب انه يبتلع الارض ويخل في التوازنات السكانية، ويكرس الاحتلال.

٤ - الاصرار على الترابط بين مراحل الحل، على قاعدة تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ورفض مبدأ التطبيع قبل الوصول الى انسحاب اسرائيلي شامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس واعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بنفسه دون وصاية.

ان الاخذ بهذه السياسة الواقعية التي تتعامل مع الواقع بمنتهى الموضوعية والمسؤولية الوطنية، يجعل من دور الاردن صمام امان لافشال المخططات الامريكية - الاسرائيلية التي تريد ان تستغل التردي في الواقع العربي والمتغيرات الدولية لتمرير تسوية تصفوية للقضية الفلسطينية وتنهي الصراع العربي الاسرائيلي الى عشرات من السنين القادمة.

اني ادعو الحكومة الى تنسيق الجهود مع الاطراف العربية المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية من اجل تجميد المفاوضات الجارية الى حين تصويب اطارات ومسارات الحل كي يقترب هذا الحل من قرارات الشرعية الدولية ويلبي الحد الادنى من الحقوق الوطنية والقومية، ان تنسيق جهد ودور المفاوضين العرب، وافشال محاولات التفرد الاسرائيلية وادخال المفاوضات في متاهات جزئية وفرعية، لا يمكن ان تتم بشكل ناجع ما لم تتوحد هذه الاطراف على تصويب مسار المفاوضات وتخرجها من الاحابيل والمناورات الاسرائيلية التي تتهرب من الالتزام باسس الحل الشامل والعادل.

معالي الرئيس

الزملاء المحترمون

وفي المجال الاقتصادي

فان المنهج الذي نريده ان يصبح خلفنا حتى نصل الى مجتمع سيد يظل عزيزاً مرفوع الراس حتى بفقره وضيق امكانياته، هذا المنهج يتجلى ايضا في الشأن الاقتصادي. وعلى وجه الخصوص في موضوع صندوق النقد الدولي الذي حدد الاتفاق معه، مجمل سياستنا الاقتصادية. ايضا مع هذا المرابي الدولي لم نستقوي ولو قليلا ببرلماننا او بالرأي العام لمواجهة ضغوط الصندوق. نحن لا نرى في الصندوق والبنك الدوليين الصديق والناصح الامين. فهما يمثلان مصالح خارجية محددة. ولديهما وصفات محددة يريدان تطبيقها ضمانا للمصالح التي يمثلانها، ولا تهمهما مصلحة وطننا ولا مستقبل اقتصاده وحاجات ابنائه، ولذلك فليست وصفة الصندوق هي بالضرورة طريقنا الامثل، واذا كنا مضطرين للمساومة مع ممثلي الصندوق فلسنا مضطرين للقبول بمحتوى وصفته وبمضمون فلسفته. لدى الصندوق الدولي دفاتر وارقام، ولدينا بشر وهذه الارقام ينعكس كل رقم منها سلبيا على مئات الآلاف من شعبنا بصورة مأساوية. وفي هذا الصدد ايضا جرى كل شيء في الغرف المغلقة. ووقف مفاوضنا الاقتصادي منزوع السلاح بينما كان من الممكن الاستقواء على شيلوك الاقتصاد الدولي، الذي لم يجلب لاي بلد في العالم سوى المجاعات والتردي الاقتصادي والمزيد من التورط في شرك التبعية والديون، يمكن الاستقواء بالبرلمان وبالرأي العام. وفي كل الاحوال، فان برنامج التصحيح، كما يسمى، ليس شأنا خاصا لبعض موظفي وزارة المالية ودوائر اخرى. انه شأن وطني خطير ينعكس بصورة مباشرة على لقمة خبز مئات الالاف من المواطنين. فاين دور السلطة التشريعية واين دور ممثلي الرأي العام، واين الخبراء الاقتصاديون والسياسيون من كل هذا؟ نحن نعلم ان شهية الصندوق للتدخل في كل صغيرة وكبيرة لا حدود لها، بل ان ممثلي الصندوق باتوا يحضرون اجتماعات مجلس الوزراء في بعض البلدان. وفي النهاية فان الصندوق يضع البلد الذي يسلم رقبته له تحت وصاية حقيقة ونحن بتنا او شارفنا على تسليم رقابنا.

معالي الرئيس - الزملاء النواب

لقد تعمقت خلال العقود الماضية تبعية اقتصادنا الوطني للخارج واختلالاته الهيكلية. ويقينا ان احدا لم يعد يراهن على حلول فورية للازمة الاقتصادية بمظاهرها النافرة المعروفة. لكن المصلحة الوطنية العليا تقتضي بان تشتق الحكومة سياساتها الاقتصادية القصيرة والمتوسطة المدى من منظور شامل يسعى لمعالجة الاختلالات ومراكمة الانجازات على طريق انهاء التبعية وتعزيز القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني. لا ان تقع الحكومة اسيرة الاعتبارات الانية والانحياز لاصحاب المصالح العليا.

معالي الرئيس - الزملاء النواب

لن تنطلي على ابناء شعبنا سياسة تجاهل الحكومات لواجباتها في وضع حد للغلاء الفاحش والتضخم ووضع حد ادنى للاجور، وفي تنظيم سوق العمل والتقدم في معالجة البطالة، وفي محاربة الفصل التعسفي والتسريح الكيفي للعمال، وفي رعاية مصالح الفلاحين، وصغار المزارعين، وفي حماية مستوى معيشة الفئات الشعبية عموما. ان هذا التجاهل ليس ناجما عن تعقيدات فنية بل هو في جوهره خيار سياسي واقتصادي، مثل انحيازا سافرا لصالح الفئات الاجتماعية الميسورة على حساب الفئات المستضعفة. ولذا ادعو الى ان تنتهج الحكومة سياسة متوازنة تراعي مصالح الفئات الشعبية وتؤمن الدعم للصناعات الوطنية والنشاطات الانتاجية، لا ان تثقلها بالضرائب الاضافية.

معالي الرئيس، الزملاء المحترمون

اريد ان اخصَّ الطبقة العاملة الاردنية بمداخلتي لانني اعتقد ان العمال هم اكثر فئات الشعب اضطهادا ومعاناة، فلا زالت عمليات الفصل التعسفي والتسريح الجماعي للعمال ماضية على قدم وساق من دون رادع او تدخل رسمي مباشر يحمي هؤلاء العمال من الجشع.

ولا يزال العمال ينتظرون قانون العمل الجديد، ولا أقول تعديل القانون القديم الذي وضع في ادراج الحكومات المتعاقبة لاكثر من ١٥ عاما، لا لشيء الا خدمة لاصحاب العمل الذين يريدون الابقاء على قانون العمل الحالي الذي ينحاز بنصوصه لاصحاب العمل دون قيد ويحد من صلاحيات الحركة النقابية العمالية.

ان على الحكومة ان تتدخل لوضع حد ادنى للاجور، وان تواصل عملية احلال العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة وان تأخذ دورها في حماية حق العمال في انتخاب قياداتهم النقابية دون وصاية اوتدخل او تجاوزٍ على الانظمة والقوانين.

في مجال البناء الديمقراطي.

معالي الرئيس - الاعضاء الكرام

غني عن القول ان الديمقراطية هي سلاحنا الامضى والمجرب في مواجهة التحديات الكبيرة التي تنتصب امامنا، ولا يمكن ان تستقر الديمقراطية وتستوطن في بلادنا مالم يتم تشريعها بقوانين ديمقراطية وعصرية. حتى لا تظل البلاد تحت وطأة امزجة الدوائر او المسؤولين وحالة المد والجزر التي عشناها في الفترة الماضية كفيلة بان تجعل من هاجس البناء الديمقراطي هاجسا وطنيا من الدرجة الاولى.

وعليه نسأل.. هل سترفع الحكومة الاحكام العرفية بعد ان تجاوب المجلس مع كل طلبات الحكومة المتعاقبة؟ واقرَّ كلَّ المشاريع والقوانين التي تذرعت بها الحكومات السابقة لتبقي الاحكام العرفية قائمة.

ان شعبنا يتطلع الى اليوم الذي ترفع فيه الاحكام العرفية لان ذلك يعني اطلاق صافرة البناء الديمقراطي التي تأخرت كثيراً بسبب التأخر في تقديم مشاريع القوانين الاساسية (قانون الاحزاب وقانون المطبوعات والنشر) وثانياً لان مشاريع القوانين هذه صيغت بعقلية عرفية متزمتة تقيّد الحق الدستوريّ وتجوّف العملية الحزبية وعملية النشر بحيث تبدو عبئا على الديمقراطية والامن الوطني بدل ان تتعاطى معها باعتبارها ركناً من اركان الديمقراطية التعدُّدية ودعامة رئيسة لاستقرار البلاد وتماسك الجبهة الداخلية.

ان مسؤولية وطنية كبرى تقع على عاتقنا نحن الذين في موقع السلطة التشريعية في هذا الزمن الذي ستتم فيه صناعة قوانين الديمقراطية الاردنية، والتي سيكون لها اثرٌ كبير على حياة الشعب والوطن لسنوات عديدة قادمة. ان مهمة الاسراع في مناقشة قوانين الديمقراطية وابطال مفعول الصواعق العرفية المزروعة فيها هي اولى مهماتنا على طريق تطوير القوانين السارية المفعول ودمقرطتها.

ونسأل ايضا عن نقابة المعلمين واتحاد الشباب ونقابة الفنانين واتحاد الطلبة متى سيتاح لهذه القطاعات الشعبية ان تنظم نفسها لتشارك من موقعها في صنع حاضرها ومستقبلها؟ اننا نثير هذه الاسئلة لاننا نريد للشعب ان ينتظم بكل فئاته سياسيا ومهنيا ونقابيا، لتتوفر له سبل المشاركة الشعبية، لاننا لا نريد ديمقراطية النخبة وانما الديمقراطية التي تفضي الى المشاركة الشعبية باعتبارها وسيلة لاشراك الشعب في السلطة واتخاذ القرارات.

وعليه نسأل ايضا، هل ستتقدم الحكومة بقانون جديدٍ للانتخابات النيابية اكثر ديمقراطية وعصرية وعدالة من القانون الحالي.

بانتظار ان نسمع كلاما محددا من الحكومة.

معالي الرئيس - الزملاء النواب المحترمون.

اننا ونحن نضع امام الحكومة الموقرة وجهة نظرنا، سياسيا واقتصاديا وديمقراطيا وفي كل ما جرى، وفي ما هو جار الان، ووجهة نظرنا لما هو مطلوب للنهوض بواقعنا وحماية وطننا. سنراقب اداء الحكومة بكل جدية ومسؤولية وطنية فمصلحة هذا الوطن وابنائه هي موضوعنا المشترك، وكل اتفاق او اختلاف سيكون حول هذا الموضوع. فنحن في قارب واحد، ولن نتنصل من مسؤوليتنا او نجامل فيها حيثما اعتقدنا ان مصلحة الوطن والشعب تتطلب ان نخالف او نعترض او نناضل لتصويب كل خطوة بالاتجاه الذي يلبي هذه المصلحة.

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، النائب السيد ليث شبيلات.



السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ثم الحمد لله، الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله ومن والاه وبعد،

صاحب السيادة رئيس مجلس النواب

اصحاب السعادة النواب/ يشاركني في هذه الكلمة الزميل النائب الشيخ يعقوب قرش

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فقد مرت سنتان من عمر مجلسنا هذا وحري بنا في هذه المناسبة ان نتوقف للحساب.. فحتى يرتفع حسابنا للحكومة عن مجرد لغو كلام لابد من صيانة مقام وهيبة مجلسنا بتعريضه للحساب الذاتي.. والا فأن فاقد الشيء لا يعطيه..

هذا من أقوال

لقد اتى هذا المجلس يوم اتى بهيبة كبيرة ارتعب منها المبطلون، وخاف منها المفسدون، ولاول مرة في تاريخ الاردن، تدافع يومها المرشحون لرياسة الحكومة ولعضويتها هربا من تولي المسؤولية التي تسبب لهم وقفة حساب امام مجلس بمثل تلك الهيبة الظاهرة، ولكن وبعد مرور شهر واحد فقط بدأت بوادر سلبية في الظهور بيناها في كلمتنا لدى مناقشة الموازنة يومئذ محذرين من الانحراف..

واليوم وبعد مجيء ثالث وزارة تقابل هذا المجلس وبعد ان اشغلنا الناس بمسلسلات طويلة من الاجواء المهيئة للتعديلات والتشكيلات الوزارية المتتالية نقف امام الله ثم امام الشعب لنستعرض انجازاتنا.. فهل استطعنا كمجلس موثوق من الشعب ان نبدل من نوعية الوزارات التي كانت تحكمه قبل اطلاق اسر مؤسسته الشورية، ام ان الامور بقيت على حالها؟ هل استطعنا ان نغير من نهج الحكم الذي كان يشكو منه الناس ام اننا اصبحنا جزء منه؟ هل اعدنا للشعب كثيرا من الشرعية الدستورية التي سلبت منه ام أننا اعطينا الشرعية الشعبية لحكومات متجاوزة على حقوقه؟ لم تتنازل اي منها بعد عن اي سلب سلبته سابقاتها من حقوق الشعب؟ كنت قد تلوت على مسامعكم ايها السادة في كلمة حجب الثقة عن حكومة السيد المصري التسلسل التاريخي لسلب الحكومة الشعب ومؤسسته الدستورية النيابية حقوقا عديدة من خلال التعديلات الدستورية المتتالية كما بينت ما تعرفونه جميعاً من عدم احترام الحقوق الاخرى المتبقية له في الدستور..

ولقد اقر السيد المصري وحكومته بانهم يوافقون على كل ما ورد في خطابي في هذا الشأن وانهم يشاركونني الراي ولكنهم لم يبدوا اي تجاوب عملي في هذا الموضوع. لذلك فان التحدي الكبير امام هذا المجلس الاول بعد طول غياب هو: هل يجرؤ هذا المجلس ان يستعيد من السلطة التنفيذية تعديلا دستوريا واحدا لصالح الذين انتخبوه؟.. اليس تقصيرا منا مثلا ان نبقى ممارسين لاعمالنا التشريعية اليوم تحت سيف المادة الدستورية المعدلة التي جعلت من هدم ركن من اركان الدولة والدستور أمراً ممكناً بتغييب البرلمان. أن الدستور ينص في مادته الاولى ان نظام الحكم في الاردن نيابي ملكي، وان ذكر ذلك في مطلع الدستور له اهمية قصوى حيث يحمي هذا النص ركني النظام (النيابة والملكية) سواء بسواء من التبديل والتغيير والازالة حتى بالطرق الدستورية!.. ولكن الذي حدث اثناء عشرات السنوات من سوء الممارسة هو ان الحكومات المستبدة حرفت الثقافة المحلية تحريفا مخيفا الى الدرجة التي باتت فيها كلمة نظام مرتبطة فقط بالملكية، ولم تعد مرتبطة بالنيابة ابدا.. فاصبح انتقاد الحكومة الذي جعلها الدستور مسؤولة امام الشعب عن كل الامور التنفيذية يصور بانه انتقاد للملكية التي رفعها الدستور عن المسؤولية والمساءلة وحصر المسؤولية في الحكومة صيانة للنظام من الاهتزاز..

واصبح بذلك انتقاد الحكومات امرا ممنوعا تدريجيا بحجة حماية النظام، وتدنى مقام الركن الاول للنظام (المجلس النيابي) ليصبح في معظم الاحيان تابعا لمؤسسة الحكومة، التي مهما

هذا من أعمالي

بلغت اهميتها فانها لا ترتفع ابدا لان تكون ركنا من اركان النظام، بل انها في خدمة النظام واركانه واهدافه.. فولدت الامة ربتها، وتكبر الابن على ابيه، وتسلل بذلك الفساد تدريجيا الى الدولة حين غاب الركن الاول للنظام وارتكب الفساد بحجة حماية الركن الثاني منه.. والحقيقة العملية هي ان معظم الحكومات السابقة قامت بتغيير النظام الاصيل المستند الى دستور ١٩٥٢ تدريجيا من نظام نيابي ملكي مزدوج الاركان الى نظام ملكي نيابي مزدوج الاركان، ثم الى نظام ملكي آحادي الركن، حتى عادت الحياة البرلمانية وجاء مجلسنا من اجل اعادة ترتيب ما قلب من النظام واحياء النظام الاصيل المزدوج الاركان، وليقود مسيرة شاقة لاعادة الاحترام والهيبة والكينونة الدائمة للركن الاول من نظام حكمنا حسب دستورنا، ذلك الركن الذي يعتبر الغاءه بمثابة الغاء للشعب باكمله.. ويزيد من صعوبة المهمة وتعقيدها ان الحكومة بعد ان ابتلعت المؤسسة المسؤولة عنها (المؤسسة النيابية) قد تمت الهيمنة عليها هي بدورها من قبل عدد من اجهزتها فاصبح الحفيد سيدا على والده وعلى جده معا.. واصبحت الحكومة صورة للسلطة تقابل مجالس نيابية هي بدورها صورة للسلطة.

اما السلطة الحقيقية فهي مكدسة في مكان اخر لا علاقة للاثنين بها.. والسؤال الان الى اين تسير هذه السلطة الفاعلة اليوم وما هي نتائج تفردها وتسلطها وتجاوزها؟ في السنوات الماضيات ومنذ اكثر من عقد من الزمان وصل التفاف الشعب حول العرش حالة مثلى لم تصلها الدولة في اي وقت مضى، حيث تخلت الغالبية العظمى من التنظيمات المعارضة عن اية فكرة او منهج يطالب بتغيير للنظام الدستوري في البلاد، بل تبنى كل هؤلاء شعارات اقصاها النضال من اجل الدستورية والمحافظة على الدستور والارتقاء به الى افضل حالاته قبل التعديلات المتكررة (دستور ١٩٥٢)، عاملين بعد ذلك بالطرق السلمية الشورية الدستورية لاقناع الشعب بتبني برامجهم الفكرية السياسية الاقتصادية الاجتماعية، ولكن، وبدلا من ان تؤطر هذه الحالة المثالية التي اوقفت كل صراع مكشوف او مستور مع العرش، حيث اصبح العرش، فعلا ودون حاجة لاي تدخل امني، رمزا لا نزاع حوله للوحدة الوطنية وللمحافظة على الامن، اذا بالقبضة الامنية تتزايد ويصل القمع الى اعلى درجاته بطريقة لا يختلف عاقلان على انها تعبيء النفوس ضد الدولة وتملأ القلوب نفورا من العرش الذي من اجله يدعى ارتكاب مثل هذه التصرفات، فلمصلحة من يجري هذا؟ ولخدمة من؟؟

لخدمة الشعب الذي بات ترتعد فرائصه من هذه الاجهزة؟ ام لخدمة العرش الذي تحفر هذه التصرفات تحت اسس المحبة التي يستقر عليها في قلوب الناس؟ من يجرؤ ان يكون وراء هذه التصرفات التي تخلخل الامن؟ ولمصلحة من يعمل؟..

تعالوا نتذاكر ايها السادة اصحاب الرأي ونعمل فكرنا وعقلنا لكي نصل الى المستفيد الحقيقي من كل هذا!!! واضعين بين ايديكم تحليلنا وموقفنا الثابت من هذه المسألة والذي بات يكرر منذ سنوات عديدة على مسامع كبار المسؤولين، فبعد ان حققت الولايات المتحدة

وريثة الاستعمار العالمي التفتيت الكامل للعالم العربي، وضرب الزعامة القومية، وبعد ان افلحت قبل اكثر من عقد او عقدين من ايصال ادنى انواع القيادات الطائفية الفئوية الاقليمية الى كثير من دول المنطقة وكنتوناتها وميليشياتها، اصبح لديها في المنطقة قيادات لا يعرف لها اصل ولا فصل مستعدة لان تبدأ تنازلاتها عشرات الخطوات ابعد من اقصى تنازل يمكن ان تسمح لنفسها به قيادة هاشمية ذات نسب وأصل.. فانقلبت هذه القيادة بذلك عبئا وعقبة في وجه المخططات الاستراتيجية الامريكية، وقد رأينا اثناء حرب الخليج البرهان على ذلك عندما لم تستطع هذه القيادة الا ان تنحاز الى اصلها..

ورأينا كيف اعلنت الادارة الامريكية غضبها من هذه القيادة الصديقة معلنة بلسان الحال والقال معا ان صداقتها المستمرة لا يحظى بها حقيقة الا العبيد الانذال الذين يأتمرون بامرها دون تفكير او مراجعة.. وكما بينا لكبار المسؤولين تكرارا منذ ما يزيد عن عشر سنوات فان رأسين اليوم باتا مطلوبين لامريكا: رأس الحركة الاسلامية بجميع اتجاهاتها، لانها الحركة الوحيدة التي تستطيع توحيد الشعب العربي والامة الاسلامية على المستوى الجماهيري متخطية الحدود، اما الرأس الثاني فهو رأس جميع الهاشميين كبيرهم وصغيرهم لانها عائلة قيادية يتخطى قبولها الحدود القطرية العربية بل الحدود العربية برمتها الى اقطار الاسلام مشكلة تهديدا وحدويا على مصالح الاعداء، فاعظم قيادة عادية تجد صعوبة حتى في توحيد قطرها في الوقت الذي يتلقى فيه اسم اي هاشمي بسيط بالقبول في مشارق ديار المسلمين ومغاربهم.

واخشى ما يخشاه الاستراتيجيون في الغرب ان يتجه احد هؤلاء الهاشميين نحو الاسلام عقيدة اقتصادية اجتماعية سياسية فتتزلزل الكيانات المصطنعة كلها بتوجه قلوب المسلمين عبر الحدود للالتفاف حوله ولدعوته الى توحيدها واقامة الامة، وما حرب الخليج عنا ببعيدة حيث التف المسلمون بكل قوة حول من كان يخاصمهم بالامس عندما نهض لعزة الامة..

وحين تمثل للغرب في الاردن نموذج ما كانوا يخشونه دائما في ذلك التلاحم المخيف الذي حصل في الاردن بين الحركات الاسلامية والقيادة الهاشمية التي سمت نحو مسؤولياتها.. فالاسلاميون ليسوا طلاب حكم لذاتهم بل انهم مستعدون لتقديم ابنائهم فداء وقربانا بين يدي توجه قيادة بلدهم نحو مسؤولياتها الشرعية

لمصلحة من إذاً يسعى المفسدون للافساد بين القيادة والشعب ومن هو الذي وراء هذا الافساد؟.. ان الفتنة نائمة لعن الله من ايقظها.. لقد ابلغنا بعض انصار قضايا العالم الثالث في الولايات المتحدة ان متابعتهم للاعلام فيما يخص الاردن وقيادته تدلهم على ان امرا ما يبيت لهذا البلد وقيادته.. وتذكرنا كيف تجري مكافاة افراد متفرقين من الشعب كانوا قد حضروا انفسهم للدفاع عن بلادهم من غزو يهودي محتمل في حرب الخليج، واصناف التهم التي كيلت لهم، فازداد خوفنا من ان العد العكسي قد بدأته الادارة الامريكية فعلا.. لمصلحة من يستعدى الشعب المسلم ضد قيادته؟ لمصلحة من يجلد ويعذب عشرات

العشرات في معتقل لا ينطبق عليه قانون؟ لمصلحة من تفصل التهم لفتية آمنوا بربهم فزادهم هدى؟ فتقحم اسماؤهم مع قلة نستنكر اية اعتداءات قاموا بها ضد مواطنين في هذا البلد، امن مثل هؤلاء ممن لا سلطة بايديهم يخشى على النظام؟ ام من غيرهم ممن يكون قد تسلل الى مراكز النفوذ والسلطة الفعلية؟..

حتى المحكمة العسكرية (امن الدولة) لم تستطع ان تقبل بسذاجة التهمة التي اسندها اليهم جهاز الذكاء في هذا البلد .. تهمة قلب الدستور بالقوة - .. فبرأتهم منها.. الا يضع ذلك علامات استفهام كبيرة على ذكاء هذا الجهاز.. امن قلة الذكاء يحدث ذلك؟.. ام من شدة ذكاء بعض من يسيطرون على القرار فيه ممن قد يكون لهم مصلحة في ابقاء التوتر الاجتماعي السياسي قائما لتبقى مراكزهم متصدرة اجهزة الدولة.. ما هي الرسالة التي يوحون بها؟.. انهم يقولون انه في غياب الشورى لم نمسك بمؤامرات لقلب نظام الحكم، وانه لم يمض على عودة المؤسسة النيابية سنة ونيف الا وبدأنا بالامساك بالمؤامرات! لذلك بدأنا نسمع تصريحات رسمية لصحف اجنبية بان الحكومة تعتقد ان المسيرة الديمقراطية تسير باسرع مما يجب؟ نبؤونا ايه السادة من المتآمر حقيقة ومن الذي يتآمر عليه.. نعم هناك مؤامرات ولكنها ليست مؤامرات من الشعب لقلب الركن الثاني من النظام (الملكية) بل انها مؤامرات من بعض الاجهزة لقلب الركن الاول من النظام (المؤسسة النيابية)..

من المستفيد من الشتم المستمر للنواب في اروقة وزنازين هذا الجهاز؟ من المستفيد من الاستخفاف المستمر للوزراء في مكاتب هذا الجهاز حيث يؤكد للمراجعين انه لا وزير داخلية ولا حتى رئيس الوزراء له سلطة حقيقية عليه..؟

من المستفيد من مشاركة بعض الاجهزة الرسمية في التخطيط والتوجيه لتخريب لقاءات جماهيرية مسموح بها وحتى لمحاولة الاعتداء على بعض النواب؟ لم تجرؤ الحكومة السابقة بالامر بالتحقيق المستقل في هذه التهمة الاخيرة فهل تتكرم الحكومة الحالية بفتح التحقيق اللازم؟

من المستفيد من كل هذا التخريب بين شعب وقيادات شعبية، وبين القيادة التي تحكمه؟ ان المحاكمة الاخيرة والذين دبروا لها لا استطيع كشخص مسؤول امام الله ان اغيبها من فكري، واني استعين بالله داعيا: اللهم ان كان هؤلاء الذين اتهموا وحاكموا الفتية يفعلون مثل هذه التصرفات عن صدق نية للمحافظة على امن البلاد مبتغين بذلك وجهك بالمحافظة على عبادك، فسامحهم يا رب على اخطائهم وأجرهم على نيتهم خيرا!! اما ان كانوا يعلمون انهم ظلمة وانهم يتعمدون ظلم العباد وجلد ظهورهم وضرب وجوههم فاني لا اجد إلا أن اسألك يا الله ان تحصهم عددا، وان تهلكهم بددا، وان لا تبق منهم احدا!! ان الذين يشككون القيادة بولاء المدافعين عن حريات الناس الدستورية هم اكثر الناس الذين يحوم حولهم الشك.. فنحن لا نسمح ولا نقبل باي تشكيك بولائنا لارضنا ولبلادنا ولامتنا اذ اننا المسؤولون الاول كنواب عن الامن، لا نقبل ان

هذا من الاصل

يعلو علينا في هذا موظف تابع لمسؤوليتنا اخذته العزة بالسلطة فجعل يستكبر حتى على رؤسائه نواب الامة المكلفين من قبل مواطنيهم بمراقبة حماية امنهم والسهر على رعاية مصالحهم والمكلفون منهم بالسعي لازالة كل من لا يؤتمن من هؤلاء على امن البلاد والعباد..

ومن عجب الزمان انك تجد كثيرا ممن يدعّون الغيرة المطلقة على امن الوطن قد أمنوا انفسهم باملاك واموال خارج البلاد بطرق واساليب لا يمكن ان تكون شرعية يفرون اليها عند الخطر ويتجرؤون بعد ذلك وبصفاقة على تسويق نظريتهم في الامن والوطنية على من لا يملكون في الاردن الا ما ورثهم اياه الاباء عن الاجداد..

في ظل هذا الانهيار المؤسسي عاد البرلمان الى الحياة وكان معولا على النواب ان يصلحوا المسيرة وان يعيدوا بناء الركن الذي تقوض، وكان واضحا لدينا ان اية مشاركة في الحكومات التي سببت هذا الانهيار قبل الضغط والنضال المؤسسي من اجل اعادة تسلسل السلطة الى طبيعتها الدستورية لن تصب في صالح الدستورية ولن تصب في صالح الشعب بل على العكس من ذلك فان كل الاحوال التي وصلنا اليها في غياب الشرعية البرلمانية قد جرى في هاتين السنتين تعميدها بالشرعية..

لذلك فقد حملنا كمرشحين اثناء الانتخابات شعارا رئيسا طالبنا بتطبيقه وتنفيذه الا وهو ضرورة ابتعاد النواب في المراحل الاولى للبرلمان عن الوزارات حتى يضغط المجلس بكامل هيبته على الحكومات التي فككت النظام الى اعادة بنائه قبل ان يسمح النائب لنفسه ان يصبح وزيرا.

والسؤال المطروح علينا ايها السادة النواب، في صف من نحن اليوم؟ وفي صالح من نعمل؟ هل نحن نواب الشعب الذين يعملون على اعادة بناء مؤسسته المستقلة الابية رمز الشرعية الشعبية وعين رقابته على اجهزة بلاده؟ ام اننا قفزنا الى صف الذين قوضوا الركن النيابي للنظام؟ من لهذا الشعب ايها السادة؟ من لهذا الشعب من المنتقدين باستمرار للمسيرة الشورية ممن لا يؤمنون بالشورى ولا يؤمنون بالنيابة.. ان انتقاد المؤسسة النيابية، ولا اقول النواب، ان انتقاد المؤسسة النيابية اعتداء على النظام بنفس الدرجة التي يعتدى بها عليه عندما يتعرض احدهم لمؤسسة الملك..

سيدي الرئيس

السادة النواب

انني وانا ادرك ان الله قد حرم شهادة الزور اشهد بين يدي الله والمواطنين الكرام شهادة مطلع بمجلس تحت هذه القبة منذ تسع سنوات انه فيما عدا الاشهر الاولى ذات الهيبة لهذا البرلمان.. فان حالة القمع والجوع واذلال المواطنين قد عادت الى اسوأ من قبل وقد بلغت قمتها في عهد حكومة الحريات!! حكومة رفع الاحكام العرفية لفظا وفي عهد مجلس الحريات هذا!! ولا اعتقد ان بيان الحكومة الجديدة يبشر بالفرج. فالحكومة السابقة جاءت بخطاب تكليف وبيان وزاري واضح الانفراج ومع ذلك فانها كانت في واد وكانت وعودها في واد اخر

وواضح ان بيان الحكومة الوزاري اليوم قد مال نحو تثبيت الحال العملي للحكومة السابقة.. وقد يتفاجأ السامع لهذه الشهادة لاول وهلة عندما يستعرض شخصية دولة الزميل النائب طاهر المصري اللطيف الدمث ومن جاء معه من فريق وزاري، نستطيع تعداد اكثر من نصفهم من الحقوقيين ومن الشخصيات التي كانت باستمرار قبل توليها المسؤولية الوزارية في صف طلاب الحريات ونشاطاتهم ومهرجاناتهم، ولكن المتمعن في هذه الشهادة يدرك صدق وصف حالة الحكم التي بينتها: السلطة في مكان والحكومة في مكان آخر. ولا يخفف على المواطنين قليلا الا هيبة رئيس الحكومة على جهازه التنفيذي وقدرته الشخصية على الضبط الجزئي لاجهزة متغلغلة لم تتعود ان تحترم الحكومات.. اما كرسي الوزارة فلا تسل عن قلة هيبته وعن الحال المتدني الذي اوصلناه اليه..

اذ اننا المسؤولون المباشرون عما يجري للمواطنين فبدلا من ان نجلس بثقلنا منتظرين الخُطاب وما يقدمونه للشعب بين يدي قبولنا المشاركة في الحكم اذا بنا نتدافع في سباق وصراع حول من يأتي للوزارة مستعدين في سبيل ذلك ان نقدم نحن مالم يقدمه السابقون.. نقدم اغلى واثمن ما اكرمنا به الشعب الذي حملنا الى هنا.. الثقة التي بها نحمل الشرعية نقدمها دون مقابل ونقدم فوقها في بعض الاحيان كرامتنا عندما يدرك كل طالب للوزارة من انه انما سيأتي مجرد صورة للسلطة التي يمارسها غيره.. ثم نتساءل لماذا القمع والجوع ومن المسؤول عنهما.. كل ذلك يمارس بسلطتنا وباسمنا وبشرعية لم يسبق لها مثيل وكأنه يراد لنا ان نكون شهود زور على ديمقراطية ليس لها الا وجود صوري..

ايها السادة في مثل هذه الاجواء سيمر قانون للاحزاب وقانون للمطبوعات، وفي رأينا ان القوى المخلصة للشعب يجب ان تتبنى برنامج النقطة الواحدة قبل تفكيرها في تسويق ايديولوجياتها وتنظيراتها الفكرية.. فالانسان المقموع لن يجرؤ على المشاركة في التنظيم الذي يريد وستزدهر احزاب المصلحة: محطات الوصول وسيكبّر عندئذ على مصالح الشعب اربع تكبيرات شرعية.. برنامج النقطة الواحدة هو برنامج التكاتف والتحالف من اجل تحقيق الحريات الدستورية للمواطن تحقيقا لا رجعة فيه، تحرسه القوانين ويحرسه نواب يبتعدون عن مصلحتهم الشخصية.. نستطيع بعد ذلك التنافس في اجواء الحرية الفكرية في تسويق برامجنا الفكرية. هذا فيما يخص المسألة الداخلية..

اما فيما يخص القضية الفلسطينية التي تراجعت في برامج الدول العربية لتصبح اقرب الى الشؤون الخارجية منها للشأن الداخلي للدولة القطرية وللامة.. فان بحثها في معزل عن النظام العالمي لا يؤدي بنا الا الى الضلال.. فمنذ عشرات السنوات بدأ ربط جهادنا من اجل فلسطين بما يسمى بالشرعية الدولية.. وحتى الان فاننا نتكلم بمنطق الشرعية الدولية الذي هو عين اللاشرعية..

فالقضية الفلسطينية كانت منذ معاهدة فرساي في صلب مخططات النظام الدولي القديم المتجدد.. ذلك النظام الذي انشىء بهدف

الوصول الى حكومة عالمية ذات سيادة عالمية تلغي في نهاية الامر السيادة القطرية . . ذلك النظام الذي بقي في صلبه ثابتا مسيطرا عليه من الانجلو ساكسون ابتداء من العاصمة البريطانية وانتقالا بعد ذلك الى العاصمة الامريكية . .

ذلك النظام الذي قام من اجل تفتيت الدولة الاسلامية التي كانت العقبة الرئيسية في وجهه وازالة الخلافة التي بها يجتمع امر المسلمين في دولة ذات خطر عليه، ومنع قيام اية وحدة اسلامية بتفتيت الولاءات الى ولاءات قومية . . ثم بضرب وتفتيت القومية القائدة الجامعة للمسلمين القومية العربية بتقسيم العالم العربي من دون كل اقطار الارض الى دول قطرية لا يسمح لها بالاتصال الوحدوي مع انه لا توجد دول ولا حتى ولايات ضمن دول في العالم كله تمتلك خصائص الوحدة التاريخ والثقافة واللغة والدين مثل هذه الامة .

لن اطيل على مسامعكم ايها السادة بسرد تحليل طويل عن النظام الدولي الجديد، وسأكتفي بتوزيع بحث حول هذا الموضوع ارجو ان تطلعوا عليه وارجو ان تتكرم الرياسة بالاذن بتسجيله في المحاضر الرسمية لهذه الجلسة . . وتصويره وتوزيعه على السادة الزملاء . . وانتقل الى خلاصة القول بان النظام الدولي الذي تقوده ولايات متحدة مفلسة ماليا تستعمل صندوق النقد الدولي كبوليس اقتصادي، ومجلس الامن كحكومة عالمية تأذن للجيوش الامريكية ان تكون الشرطة العسكرية العالمية من اجل غزو مصادر الثروة في الخليج كما رأينا سابقا . . اما لاحقا فامازون البرازيل، وبترول ليبيا والجزائر، وغابات ماليزيا لاحقا . . بعد ان سمحت تلك الحكومة العالمية للآلة العسكرية الصهيونية ان تهيمن على العالم العربي ان تبتلع وان تهضم فلسطين متطلعة الى غيرها من جيران فلسطين . . لا يمكن ان تسمى شرعيته شرعية دولية . . ولا يمكن ان نعتقد باننا اذا ارضيناه فقد نجونا بما تبقى ولا يمكن ان نستمع لكل اصوات الذين يزينون لاستسلام هذه الامة في فلسطين . . بعد ان استسلمت الامة في نجدتها للعراق . . فلم يقف معه رسميا احد . . ووقفت افضل دول العالم العربي والاسلامي معه بالمشاعر وبالمواقف السرية فقط . . وتشترك حاليا جميع الانظمة العربية والاسلامية في مؤامرة النظام الدولي لقلب نظام الحكم فيه . . هذا النظام العراقي الذي مهما اختلف وطني مخلص معه فانه اختلاف رأي يتقزم امام وقفته العملاقة في وجه النظام الدولي الظالم لوحده . .

وكان آخر حلقات هذه المؤامرة القمة الاسلامية حيث تساقطت الدول التي تدعي الاسلام مثلما تساقطت في القمة العربية قبلها دول تدعي العروبة . . فتم تشديد الحصار على العراق الشقيق واسقط لفظ الجهاد من قاموس دول تقول بالاسلام . كل ذلك يجري في الوقت الذي تذل فيه واشنطن وتل ابيب الامة العربية والاسلامية بكيل الاهانات تلو الاهانات للوفود المتهالكة على الصلح ظنا منها ان سيبقى بعد ذلك اية سيادة لدولها على نفس اراضيها . .

ايها السادة النواب

اننا اذا استعملنا عقولنا ودراساتنا بعد التوكل على الله . . علمنا ان هذا النظام العالمي

الجديد مهزوز ويحمل بذور انهياره السريع . . واننا نستطيع المساهمة في ذلك بالسعي الحثيث للتفاهم مع جميع القوى والدول المتضررة منه، والذي يكمن مقتله، بالاضافة الى كل تداعي الانهيارات فيه، في تحالف ضد سداد الديون الربوية المتزايدة باستمرار مهما بلغ التسديد، وفي تحالف يقف ضد الثقافة الاستهلاكية في العالم الثالث . . وتبني مقاومة سلبية لصيقة بمضمون الرسالة الاسلامية، شبيهة بنضال المهاتما غاندي حيث يعتبر انفكاك الشعوب عن ثقافة الاستهلاك مقتلا لهكذا نظام اشد فتكا من اسلحة عسكرية لا نملكها . . فحياة الغرب متعلقة في استمرار ارتفاع مستوى المعيشة الامريكية . .

وكل الحروب تخاض من اجل السيطرة على الموارد وفتح الاسواق، وان اغلاق الاسواق قرار وطني يحتاج الى ثقافة وطنية شبيهة بثقافة اليابانيين الوطنية . . والصمود عليه كفيل باسقاط النظام الذي يعيش على مشتريات المغفلين من ابناء الشعوب الاخرى . . ويمنع اي تطبيع مع العدو الصهيوني . . ويضعنا امام قدرنا الذي لا مفر منه من حتمية مصادمة قوى الاستكبار بالصبر والمجالدة والمجاهدة .

وان التحدي الدولي الذي يولده موقف اية دولة عربية ترفع المقاطعة عن العراق لكفيل بان يولد حرارة تصهر الشعب العربي المسلم الواحد في الاقطار الصامدة المتصدية في وحدة عربية اسلامية لا يمكن تحقيقها ابدا في حالات الرخاء والتنمية على الاسلوب الامريكي . . بل في حالات الضيق والضنك والعض على النواجد والتي تفجر الكرامة العربية المسلمة موحدة الامة . . وعليه ومن جل كرامتنا وشهامتنا وشرفنا الذي من دونه لن تنهض امة ومن اجل بعث الحياة في عروق امة يخيل للناظرين انها في النزع الاخير، فاننا نؤيد جميع القوى المناهضة للاستسلام ونرى وجوب بدء عملية النهوض من كبوتنا برفع الحصار رسميا كما رفعناه شعبيا عن العراق الشقيق . . سنتقدم من مجلسكم الكريم في هذا الخصوص بمشروع قانون يمنع فرض الحصار الاقتصادي على اية دولة عربية مستعينين بالله على تكليف الله مقبلين غير مدبرين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، أرجو ان أعلم الاخوة الافاضل انه قد وصلتني رغبة مكتوبة من اعضاء هذا المجلس، بما يزيد عن ٤١ عضو، لاصدار بيان ادانة لمؤتمر «داكار» الذي أعلن اسقاط الجهاد من قاموس المؤتمر الاسلامي .

هذه الرغبة مكتوبة موقعة من أغلبية المجلس، سيصدر بها بيان بفحوى ما طلب في هذه الرغبة ان شاء الله

الان عندنا مدة ربع ساعة للصلاة وشرب القهوة ونرجو أن نعود بعد ربع ساعة بالضبط .

ترفع الجلسة وتستأنف بعد ربع ساعة

ـ وهنا رفعت الجلسة مدة ربع ساعة للصلاة والاستراحة وعاد المجلس بعدها للانعقاد ـ

ـ استئناف الجلسة ـ

معالي رئيس المجلس: النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، النائب الدكتور احمد عويدي العبادي.



الدكتور أحمد عويدي العبادي: اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم.

بسم الله الرحمن الرحيم، بسم الله خير الاسماء، بسم الله الذي لا يضرُّ مع اسمه شيء في الارض ولا في السماء، اللهم اني اسألك منازل الشهداء والنصر على الاعداء، وعيش السعداء، واجعل عملنا خالصا لوجهك في السراء والضراء.

معالي الرئيس ، الاخوة النواب الكرام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته،

وبعد،

فنناقش اليوم بيان حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر، ثالث الحكومات في حياة مجلسنا الكريم خلال سنتين، فاذا كان لهذا التعاقب والتهاوي السريع للحكومات من مؤشر، فانما يدلُّ على ممارسة مجلس النواب لدوره الفاعل تعميرا وتدميرا في الحياة السياسية من جهة، وما يعانيه الاردن من عدم استقرار سياسي في هذه الحقبة من جهة اخرى، ا رى انه لا دخل لسيادة رئيس الوزراء في عدم الاستقرار هذا.

ولو تبصر اي من المتبعين السياسيين في اسباب عدم الاستقرار هذا، لوجد انها في مفهوم نهجنا الاردني، تكمن في عدة امور هامة وان لاح في الافق بارق البساطة امام الاعين للوهلة الاولى، فقد اصبح الان جليًا ان العديد ممن أسندت اليهم مواقع القرار وصنعه سواء في السلطة التنفيذية او التشريعية ليسوا في مستوى الثقة التي وضعها القائد والشعب، فبرهنوا كثير منهم على انهم غير اهل لهذه المواقع، بل وراحوا يعهدون ما استطاعوا الى من حولهم ودونهم من مواقع القرار الى غير اهلها، ضمن دائرة من الشلليات، والمزاجيات دونما مراعاة للصالح العام، مما انتهى بالامور الى مجموعات من الزمر الخرقاء الغير قادرة على ممارسة مسؤوليات الدولة أو ادارة الحكم وتأمين الامن والحماية للوطن لانهم هم انفسهم بحاجة الى من يحميهم ويذود عنهم، وكل مؤهلاتهم انهم يحترفون التلون والتعامل مع الصغائر بكل معانيها، من الطمع والجشع والنهب والسلب، ولم يتقوا الله يوما في تحويل مااستطاعوا في الوطن الى دكاكين تفتح ابوابها وتغلق وفق هواهم، ومصالحهم، لا وفق متطلبات الصالح العام، وبذلك استنسر

بغاث الطير في ارض الاسود النائمة، وغاب رجال الوطن والدولة، وحل محلهم من يضحون به، ولا يضحون من اجله، همهم انفسهم لا يضرهم من هلك اذا نجوا ولا من جاع اذا شبعوا، وتصدق فيهم قول الشاعر،

حشد من الزمر الخرقاء ما حفلت
به الحياة ولا شدت به عصبا
من كل حرباء ماء الغصن لونها
فما وعت نسبا الا ادّعت نسبا

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

لا عجب ان نعاني حقبة من عدم الاستقرار، في جو تتوالى فيه المؤامرات علينا من الداخل والخارج، والاعداء لاينفكُون يزرعون عملاءهم في كل مكان يلبسونهم شتّى اللّبوس، تارة قناع الدعوات الزائفة، واخرى لباس التحرر، وطورا ممارسة الديمقراطية، وهمهم عبر ذلك كله، التنافس مع الشيطان في ايجاد الاساليب التي تحقق اهدافهم للعمل على زعزعة استقرار الاردن، وبالتالي اندثار النظام والوطن تمهيدا لمسح هويتنا الاردنية، كما بذل هؤلاء جهودهم ولا زالوا لان تكون الاردن ممرا ومستقرا لمن لايرقى الى الحد الادنى من شرف المواطنة الاردنية العزيزة.

ولا يتوانى هؤلاء ان استطاعوا، عن تصفية كل مواطن شريف يجري دم الصدق والانتماء والاخلاص للوطن وللنظام في عروقه، محاولين على الدوام التشكيك والمسُّ بهؤلاء الشرفاء بشتى الاساليب والاحابيل، ورميهم زورا بالتهور والاستيزار تارة، والتهاون والاستهتار تارة اخرى، وهم اذ يفعلون ذلك، فلانهم يدركون أنَّ هؤلاء المواطنين الشرفاء واقفون لهم بالمرصاد سدًا منيعا، ودرعا متينا لكشفهم وتعريتهم والحيلولة دون تنفيذ مآربهم واهدافهم الهدّامة، ومع هذا فان المخلصين يضحون ويدفعون باستمرار ثمن اخلاصهم غاليا، بينما يقبض اولئك ثمن غدرهم عاليا عاليا من هنا وهناك، وان صوتهم وان بدا مرتفعا فهو مرتفع بمقدار ما يقبضون.

انهم يمارسون فعلتهم هذه، وفي امانيّهم اختلاط الرؤى، وقلب الاوراق علينا لنتخبط بحثا عن الحقيقة ضمن سلسلة من التجارب على حساب الوطن والنظام والمواطن، ولكن ليتهم يعلمون انهم، واهمون واهمون واهمون.

انني اقول كلامي هذا بمنتهى الصدق، لانه يتعذر وصف الداء دونما معرفة الدواء، ويتعذر وصف الدواء دونما معرفة الداء، انها ممارسات وتراكمات تواجهنا جميعا مجلس نواب وحكومة، أقول تواجهنا كجبل من جليد، ولكن لابد ان يذوب ويتلاشى بعون الله، ثم بحكمة قائد الوطن وتوجيهاته السديدة، وبتعاون بنّاء لامناص منه بين مجلسنا الكريم والحكومة الحالية للنظر بعين الجد والاعتبار لهذه القضايا جميعها، ويجب ان يعرف الجميع ان الثلج لا يعمر في بلدنا طويلا، وان الشمس لا تغيب طويلا عن ارضنا.

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

ومن اسباب عدم الاستقرار استغلال المفاهيم السامية في غير مكانها، انهم يتحدثون عن الديمقراطية والعدالة والحرية وهي مبادىء فهمناها ورضعناها مع لبن امهاتنا، عبر

الاجيال، منذ وجدنا على ثرى الاردن الطاهر الغالي، فاصبحت بذلك جزءا من ذاتنا وسلوكياتنا، اما اذا كانت الديمقراطية والعدالة والحرية، كما نراها على ارض الواقع والممارسة، حراما علينا، وحلالا للمسيئين الينا، وشعارا وستارا يلوذ من ورائها المتآمرون، ويصولون ويجولون ليعملوا على نهش الوطن ونهبه، وزيادة معاناة اهله، وهدم مؤسساته والتعريض برموزه واركانه، ومحاولة زعزعة الثقة في نظامة وبنيانه، والطعن بقواتنا المسلحة من الجيش وقوى الامن الوطني، وان يعتبر الانتماء للاردن عنصرية واقليمية والانماء لاي وطن غيره وطنية، وان يعاقب من يعتز باردنيته ويثاب من يتنكر لها، وان يحاط كل وطني بسيل من اتهامات الافك والاشاعات الضالّة التي تملأ البلاد ضده بين عشية وضحاها، وان يحارب الاردني في وطنه، ليكون غريبا عليه، وهو عليه غريب، اقول اذا كانت هذه الديمقراطية والحرية والعدالة، حينها اقول ومعي كل اردني مخلص يقول: بئست تلك الديمقراطية والعدالة والحرية التي بها يتشدقون واليها ينادون، واذا كانت كذلك فهي عدونا الاول الذي يجب ان نجهز عليه قبل ان نلقى حتفنا على يديه.

واذا كانت الديمقراطية والحرية والعدالة تعني نحر الاردن في متاهات السياسة الدولية المفروضة وتذويبه وزجه في مزالق خطيرة وتحميله مالا طاقة له به، وتلميع الجبناء وتنصيبهم في مواقع القرار اي موقع قرار، واعتبار الاوفياء الشجعان غرباء على الديار، وان يتطاول وضيع القوم على رفيعهم، وقميؤهم على قيّمهم، ولئيمهم على كريمهم، وفاجرهم على عفيفهم، وهادمهم على بانيهم، وجاهلهم على حكيمهم، وبعيرهم على حاديهم، فانه يمكن لمن يطالب بذلك ان يجد ضالته المنشودة في وطن اخر ليس في وطننا، اما مثل هذه الديمقراطية والعدالة والحرية فليست منا ولسنا منها، ولن نسمح لاي واحد من هؤلاء بان يمس هذا الوطن وهذا النظام بسوء، ولا ان يتطاول على الامن والجيش بأسم الشعب.

واذا كانت الديمقراطية والعدالة والحرية، في مفهومهم، تعني الايذان للخوان الرديء والحاقد المسيء بالتطاول على قواتنا المسلحة الباسلة وقوى الامن الداخلي المقدامة ووصفها بانها موجودة لحماية اسرائيل، وتارة وصف ضباطها وافراده بما لا يليق بالشرف والذوق، وبما ليس له اساس على ارض الواقع والممارسة، وطورا يتجاوز بعضهم بالمطالبة بحلها والغائها، او ادخالها في التيارات السياسية والاحزاب، او ترويج السياسة والاحزاب بين صفوفها، وان ينظر الى التحقيق مع جندي فار تولّ يوم الزحف على انه تعدٍّ على الحريات العامة واختراق لحرمة المنازل، او ان يقوم من يطالب بالجهاد بايواء جندي فار من الجهاد، او يفتري على القوات المسلحة بوجود طبقية في المأكل والمشرب، اقول، اذا كانت هذه هي الديمقراطية والحرية والعدالة فان من حقنا القول ان ابسط ما يقال لمن ينادون بهذا ويروجون له، قولنا لهم، انه لافرق بينكم وبين الاعداء الا فارق واحد، الا وهو انكم هنا واولئك قابعون لا ندري اين يصدرون الاوامر من حيث هم قابعون.

وهنا اخرج عن النص، ان قواتنا المسلحة ليست موجودة لحماية اسرائيل، فالبلد العربي الوحيد الذي له حدود مع العدو المحتل والذي ليس بين جيشه وبين العدو المحتل قوات طواريء دولية هو الاردن، والجيش الاردني ضمخ بثرى فلسطين كل ربوة وكل واد وسطر ارقى انواع البطولات والتضحيات هناك، وجاهد وقاتل عبر تاريخه الطويل.

لماذا يوصف بانه موجود لحماية اسرائيل؟ من هي اسرائيل التي يحميها؟ هل يعتبر الاردن وشعب الاردن ونظام الاردن اسرائيل وهذا الجيش لحماية اسرائيل؟ ام انه يقصد اسرائيل تلك؟

لست ادري باعتقادي وبكل تأكيد ان الذي يملأ جيبه من الدولارات ويتهم جيشنا بانه لحماية اسرائيل هو الذي يدافع عن اسرائيل وليس جيشنا الذي يدافع عن اسرائيل.

واذا كان الاتهام لقواتنا المسلحة بانها لا تجاهد ولشعبنا بانه لا يجاهد فما هو الجهاد؟ لقد قررت الامة الاسلامية جمعاء في مؤتمر «داكار» وكنتم ايها السادة قد قلتم قبل قليل في عدد من الكلمات اليوم وامس ان الامة الاسلامية تخلت عن الجهاد، فلماذا نحن في الاردن شعبا ونظاما وجيشا وملكا نحمل وزر الامة العربية والامة الإسلامية؟ ما ذنبنا؟ ما دخلنا في ذلك؟ لماذا نوصف باننا نحن الذين تخلينا عن الجهاد؟ الامة الإسلامية كلها هكذا شاءت نحن لا نستطيع اطلاقا ان نغير التاريخ بهذا الذي تعتقدون اننا نستطيع تغييره.

وهل الجهاد ان تزرع قنبلة في مسجد يذكر فيه اسم الله؟ وهل الجهاد ان تقتل بريئا لا ذنب له في اية قضية خاصة او عامة؟ وهل الجهاد ان ابيت في بيتي مروعا وان يلقى على بيتي الكثير من الحجارة واطلاق الرصاص انا او اي واحد منكم، هل هذا هو الجهاد؟ اذا كان هذا هو الجهاد فلسنا من هذا الجهاد وليس الجهاد منا.

اما الجهاد الحق فهو الذين يبذلون انفسهم واموالهم في السراء والضراء، وقد بذل هذا الوطن وبذل شعبه وبذلت قيادته وبذل جيشه جميع انواع التضحيات جهادا في سبيل الله ودفاعا عن الامة ارضا وشعوبا ولكنا دائما ندفع الثمن، لماذا؟ لست ادري هنا تتفق هذه الكلمة مع الكلمة التي قيلت انها لحماية اسرائيل وانه ينظر الينا اننا نحمي اسرائيل.

وقد آن لهؤلاء الخائبين الجبناء ان يدركوا ان مفهومنا الحق للديمقراطية والعدالة والحرية هو: بقاء الاردن، وعلو الاردن، واستمرار الاردن، وطنا ونظاما وشعبا وقوات مسلحة، وكل ما عدا ذلك لا يزيد عن كونه عبارات جوفاء وصرخات في الهواء لا دويَّ لها ولا صدى عندنا، انها مسؤوليات جسام تواجه الحكومة والمجلس معا سواء بسواء، ولا مجال للمزايدات الرخيصة التي لا تحتملها المرحلة ولا الوطن.

ايها الزملاء الكرام، انني من موقعي هذا اقول لكم بكل صدق وصراحة، انه علينا ان نبدأ من هنا، علينا ايها السادة ان نتصدى لاولئك المشبوهين بكل قوة وشجاعة، وان نحول دون ان يكون بيننا، وفي صفوفنا مجلس نواب ومجلس وزراء وشعب ان لا يكون بين صفوفنا جميعا مكانا ليهوذا الاسخريوطي او

مسيلمة الكذاب، او اي من اللذين يريدون من الناس اتخاذهم اصناما وازلاما تعبد من دون الله، او مراكز قوى اذا مكنت لا تعمل الا لمصلحتها وجهتها وذاتها. ولكي يتحقق هذا، فان الامر يستدعي اعادة النظر بجميع مواقع القرار، في اجهزة الدولة وتنقيتها من الشوائب لنضمن مستوى رفيعا من الاداء والخدمات، واعطاء المخلصين والمنتمين اماكنهم التي تليق بهم، وعندها يكتمل بناء الوطن، فنحيا جميعا ويحيا الوطن.

لا بـد هـذا الشعب يـاخـذ دوره
ويحـطم الـعـمـلاء والاصـنـامـا
ويـلقـن الاشـرار درسـا قـاسـيـا
ويحـاسـب الانـصـاب والازلامـا
ويـعـود لـلوطـن الـبـهـي بهـاؤه
عـدلا يـشـعُ وعـزة وسـلامـا

وانني هنا ايها الاخوة الكرام لدي من الوثائق والملفات التي تثبت كل ما قلت بالاسماء والحوادث والمواقع، ولكنني اعف وأكف الا اذا طلب المجلس مني.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

لم يتعرض وطن وشعب ونظام وجيش في التاريخ لمؤامرات كمثل ما تعرض له الاردن، ورغم حجمه الصغير، الا انه كان ينبوع خير وعطاء، ومنطلق بركة وسناء، تقرر على ارضه وثراه مصير الامة العربية والاسلامية عبر تاريخها، كمؤتة، وطبقه فحل، واليرموك، وعين جالوت، وحطين، واستعادة ملك بني امية، واشعاع الدعوة العباسية والثورة العربية الكبرى، فالاردن اذن ارض البطولات وارض التضحيات وارض الوحدة.

ولم اجد منذ فجر الاسلام ولغاية يومنا هذا عائلة في تاريخنا العربي الاسلامي لاقت من صنوف الاذى ونكران الجميل والتغاضي عما قدمته اياديها البيضاء من خير وتضحيات وبطولات لهذه الامة في مشارق الارض ومغاربها كمثل ما تعرضت له ولاقته اسرة ال البيت، وقد قال الله جل وعلا في محكم تنزيله العزيز، لرسوله الكريم جد هذه الاسرة النبيلة العريقة: «قل لا اسألكم عليه اجرا الا المودة في القربى» اذن فنحن هنا بالاردن نشكل نسيجا متماسك الاجزاء منسجم الاهداف، وطنا وشعبا وقيادة وجيشا، نسيجا لا تنفصم عراه، ولا تخور قواه.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

عندما اصبح الاردن، في مطلع هذا القرن مستقرا لمبادىء الثورة العربية الكبرى استقطب حولها عددا من شرفاء العرب واحرارهم ومفكريهم، وكان لهم دور تاريخي جليل في بناء الدولة الاردنية بمفهومها القومي الحديث، عرفنا كثيرا منهم دخلوا في الدعوة اغنياء وخرجوا من الدنيا فقراء لا يلوون على شيء، الا الذكر الحسن والعمل الطيب على عكس ما نرى على أرض الواقع أن يدخل الشخص الى الدعوة فقيراً ويخرج منها غنياً أو وزيراً، ذلك انه لم يكن همُّهم الا رفعة الارض التي احتضنتهم والمبادىء التي امنوا بها.

ومع هؤلاء ارتضى الاردن بقناعة وايمان ان يكون مرتكزا وملاذا لجميع احرار العرب وشرفائهم، لا ان يكون موطيء قدم او وكرا لاي انتهازي ومارق يعتبر هذا الوطن بقرة

حلوبا، فاذا درَّ الضرع استغل واقام، واذا جفَّ ترك وجفا. الا ان شرفاء الوطن ظلُّوا يعصمهم كبرياؤهم عن الانزلاق في اسواق البيع والشراء، رغم المغريات ومحاولات الاحتواء الخبيثة.

ولا حاجة لنا هنا للتوكيد ان الرعيل الاول من ابائنا واجدادنا قد حافظوا على هذا الوطن عبر الاجيال، وتحملوا شظف العيش، وقسوة الحياة حباً به، ودفاعا عنه، وهنا نجد ان الاردن شعبا وقيادة وجيشا وارضا هو ارض البطولات والتضحيات والوحدة.

واننا اذا تفهمنا تاريخ الاردن قيادة وجيشا وشعبا نجده كان ارض الوحدة منذ صدر الاسلام، فلا احد يستطيع الانكار مهما كان مزوراً للتاريخ او غير مؤمن به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وحد أمة العرب، ومن هناك انطلقت الدولة الاسلامية العربية الموحدة، وبقي الاردن كوريث للثورة العربية الكبرى ينادي بالوحدة، فمبادؤها الوحدة والحرية والحياة الافضل.

وعندما طلع ميثاق الجامعة العربية عام ١٩٤٥ كان احد نصوصه الرئيسة واحد مواثيقه او بنود ميثاقه هو عدم الوحدة العربية، فلماذا نحمل نحن الاردن وزر الامة العربية؟

ان ميثاق الجامعة العربية ينص على انه لا يحق لاية دولة عربية ان تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة اخرى، وينص ميثاق الجامعة العربية على ان كل دولة عربية مستقلة ذات سيادة، فلماذا نحمّل نحن الاردن وزر عدم وحدة الامة العربية؟ ما ذنبنا؟ نحن طلاب وحدة والاردن أرض الوحدة وشعبها شعب الوحدة ولكن اذهبوا الى زعماء الامة العربية والاسلامية واقنعوهم بالوحدة فاننا اول من اطاع واخر من عصى، ثم اننا حتى عندما عملنا وحدة مع الضفة الغربية واصبحنا دولة واحدة اصرت كل الدول العربية والاسلامية على فصل الوحدة بين الشعبين الفلسطيني والاردني.

لماذا نحمَّل نحن هذا الوزر؟ لماذا يوضع علينا نحن الشعب الاردني اننا شعب غير وحدوي؟ لماذا؟ ليس ذنبنا اذهبوا الى زعماء الامة العربية والاسلامية واقنعوهم بالوحدة وغيروا ميثاق الجامعة العربية ونحن في الاردن سنقبل بكل ذلك حينها، اما ان نحمل الوزر ولا طاقة لنا به ولا ذنب لنا به فذلك عين الجحود وعين النكران.

وحيث ان جميع صنوف المزايدات والمؤتمرات والخطابات والحلول الثورية قد فشلت في تحقيق مآرب الانسان العربي، واخذت هذه بيد الامة من نكسة الى نكسة فان صوت النهج الاردني العقلاني المتمثل بصوت قائد الوطن الحسين المفدى كان متميزا بالعقلانية والحكمة في التصرف، وحسن تدبير الامور، رغم وصف المزايدين له باوصاف شتى لا تليق به، واكتشفنا متأخرين كأمة وشعب ان النهج الاردني هو الاحرى بالاتباع، والا نروح جيئة وذهابا بين انياب والوان التناقضات، وان ندرك خطورة المرحلة التي نحن احوج ما نكون اليها في رصِّ الصفوف والتماسك في وجه الحملات الشرسة على الاردن ووحدته الوطنية، والالتفاف حول القيادة الحكيمة ـ قيادة آل

البيت.

ثم سيدي الرئيس الاخوة الزملاء ان الاردن قد قدم ويقدم للانتفاضة والعراق فوق طاقته وفوق قدرته، وعندما جفا العالم كله وأدبر مولياً ظهره للعراق كان البلد الوحيد الذي أعطى يده وقلبه ودمه للعراق دعماً لنسائه وحرائره ودعماً لاطفاله وشيوخه ودعما لجيشه هو الاردن، وقد صدرت اصوات كثيرة تنادي بعدم مساعدة العراق ومع هذ ضحينا كثيرا بلقمة عيشنا وكاد البلد يضحي بوجوده وهويته من اجل موقف مشرف في دعم العراق.

اذاً لم نتوان يوما عن دعم العراق ولن نتوانى يوما فلماذا القول باننا نحن نتآمر على العراق؟ نحن ما تآمرنا ولن نتآمر.

ولماذا القول باننا لم ندعم العراق؟ نحن قدمنا للعراق ما فوق طاقتنا وما فوق استطاعتنا.

ومن ثم لماذا يقال باننا لا ننصف الانتفاضة؟ اننا قد دعمنا الانتفاضة مادياً ومعنوياً واعلامياً عبر تاريخها في السنوات الخمس الماضية، ولم نتوان يوماً ولكن اسالوا اولئك من أصحاب الملايين الذين يتباكون على الانتفاضة بكاءً ويتخذونها سرجاً ودرعاً يركبونه ويلبسونه كم قدموا للانتفاضة؟ هل قدموا بمقدار ما قدمت قرية اردنية ليس لها من الحياة الا الكفاف وليس لها الا لقمة الخبز؟

هل قدموا للعراق مثلما قدم بيت شعر اردني في باديتنا الاردنية الشماء؟

لم يقدموا، قدموا البيانات وحرب التلكسات وحرب المنشورات، لم يقدموا شيئا للعراق ولم يقدموا شيئا للانتفاضة الا البيانات التي في نهاية المطاف تشتم الاردن. ما ذنب الاردن؟ لماذا كل شيء يحمل لنا في هذا البلد؟ لا نستطيع الصمت كثيرا على كل هذا الوزر الذي يوضع علينا، ولا نستطيع الصمت كثيرا على كل هذه الاصوات الحاقدة التي ترتدي شق اللبوس وفي حقها وحقيقتها انها تتفق مع ما قاله «اريك كيركبرايد» في كتابه «خشخشة الاشواك» هذا الكتاب الذي ترجمته انا الى اللغة العربية من اللغة الانجليزية، هذه الاصوات الحاقدة هي تلاميذ ل «اريك كيركبرايد» تلاميذ للاستعمار البريطاني وتلاميذ للاستعمار الصهيوني.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

اما ما ورد في بيان الحكومة حول التعليم الجامعي بالاردن، فانه قد تمدد عدداً وتدنَّى جودةً، بسبب التخمة المترهلة في التمدد والتوسيع السريع للجامعات الاهلية التي حولت اشرف مهنة في الدنيا، وهي العلم، الى سلعة تجارية تباع وتشترى، بحيث اصبح عدد هذه الجامعات الاهلية في الاردن، يغطي بلدا تعداد سكانه عدة اضعاف سكان الاردن.

وكحل لهذه المشكلة التي اصبحنا نعاني منها، وتشكل عبئا علينا، ونحن في بداية الطريق، فان قطع الطريق على فئة من المستغلين لاسمائهم ووظائفهم في هذه الجامعات الاهلية بات ضرورة وطنية، لذا فانني ارى ايجاد نمطين من القبول في الجامعات الاردنية الحكومية الاربعة، واعتقد هذا الكلام موجه لمعالي الدكتور عوض خليفات، وذلك بهدف المحافظة على مستوى وسوية التعليم اولا، والمحافظة على ابنائنا من الانجراف والانحراف وراء تيارات وافكار هدَّامة، تجد بؤرتها المناسبة في مثل هذه الجامعات الاهلية.

اما النمط الاول الذي نقترحه في القبول في الجامعات الحكومية، فهو كما هو معمول فيها حاليا، واما النمط الثاني هو ان تقبل هذه الجامعات الاربعة الحكومية بقية الطلبة الاردنيين حسب شروط الجامعات الاهلية التي نعاني منها من حيث المعدَّل والرسوم، وبذلك نحد من مشكلة الجامعات الاهلية التي نعاني منها، ومن جشع اصحابها وطمعهم، ومن المشاكل التي يعانيها طلابنا، ومن ابسطها على سبيل المثال وليس الحصر، انهم لا يجدون الكتب والمراجع اللازمة رغم ما يدفعونه من الاف الدنانير اقساطا، والذي يذهب الى مكتبة الجامعة الاردنية، وانا من روادها اليومين، يجد طلاب الجامعات الاهلية يأتون للبحث عن الكتب والمراجع يدفعون «٢٠٠٠» دينار اردني رسوم ولا يجدون الكتاب في الجامعة الاهلية.

وباتباعنا لهذا النمط من القبول فاننا سنضمن دخلا ماليا جيدا نحن احوج ما نكون اليه لتغطية نفقات ومصاريف هذه الجامعات الحكومية، بما يخفف من النفقات في الموازنة، ويزيد في رواتب المدرسين والعاملين.

سيدي الرئيس، الاخوة الزملاء

لقد طرح هنا تحت هذه القبة كلام يقول بان الاردن هو وليد لمعاهدة «سايكس بيكو» فاذا اردنا ان نتفحص هذا الكلام مع منطق التاريخ نجد في هذا الكتاب واسمه «الكتاب الاردني في كتب الرحالة والجغرافيين المسلمين» من سنة ١٣هـ - ٩٠٠هـ، من تأليف الدكتور احمد عويدي العبادي، في الصفحة ١٣ يقول «وفي سير ابن اسحق ان ابا جهل قال للذين بيتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم للفتك به وهم على بابه ان محمداً يزعم انكم ان بايعتموه على امره كنتم ملوك العرب والعجم، ثم بعثتم من بعد موتكم فجعلت لكم جنان كجنان الاردن» هذا في سيرة ابن هشام الجزء الاول صفحة «٤٨٣» والحميري صفحة «٢١».

فقط اقول وقال ايضا ياقوت الحموي في الجزء الاول الحرف «أ» صفحة «١٣٤» ان الاردن تعني القوة والشدة والغلبة وتعني النعاس، والنعاس تعرفون انه في اللغة والشرع يعني الامن والطمأنينة، «ثم ارسل عليكم من بعد الغم امنة نعاسا يغشى طائفة منكم» اذا النعاس مقرون بالامن والامن مقرون بالنعاس، اذاً الاردن وعندما جاءت الفتوحات الاسلامية كان هنالك خمسة اجناد في بلاد الشام، وكان احدها الاردن وكان شرحبيل بن حسنة قائد الجيش الذي جاء الى الاردن باسمه الصريح الواضح، اذا الاردن لم يكن وليد «سايكس - بيكو» ولن يكون في يوم من الايام وليد «سايكس - بيكو» سايكس - بيكو وضع حدودا سياسية على ارض اسمها الاردن اما انه خلق الاردن او اوجد الاردن فخالق الاردن هو الله وموجد الاردن هو الله.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

اسمحو لي ايها الاخوة الزملاء، ان اوجه كلامي الى سيادة الشريف زيد بن شاكر، رئيس الوزراء، فاقول يا سيادة الرئيس، ان النيل من

هيبة الدولة الذي نشاهده ونعانيه الان، يصب لصالح الاعداء، ولايمكن ان ينتظم عقد المجتمع، وتستقيم قناته، وتتحقق عدالة القضاء، ويستمر الاردن وهويته الا بوجود هيبة الدولة، والاستقرار.

فقد نال الدولة ما نالها، في الفترة الماضية الكثير من التطاول والمس بهيبتها، بما يخرج عن اطار المصلحة العامة، وعن حد الانتقاد البناء لاخطاء الحكومات والوزراء، وان اية دولة تتعرض هيبتها لكل من هبَّ ودبَّ، او لكل افّاك مارق يريد النيل منها، وتسكت عنه، فانما هي تساعده في خلخلة البنيان، وعدم الاستقرار، وتشجيع اخرين من دونهم لا نعلمهم في التطاول على الوطن ومؤسساته.

فالامل معقود عليك يا سيادة الرئيس، ان تعيد للدولة هيبتها، وان تضرب بيد الحزم والعزم على كل افّاك مارق، وكل انتهازي عابث وكل قلم مسموم مداده من الخارج، وكلماته تنغرس في عقول الضعفاء من الناس، وتنخر في عظام الدين في قلوبهم مرض، فيزرع الشك والفساد، والفرقة والكراهية بين ابناء الشعب الواحد، او بين مؤسسات الدولة الواحدة.

ان المطالبة بالغاء الاحكام العرفية يجب ان يحل محله قانون ينص عليه الشرع وهو الحرابة.

ارجو يا سيادة الرئيس ان تضرب بيد من حديد على المتطاولين المنافقين وعلى الاقلام المسمومة التي عاثت فسادا فشككت في كل مخلص وطبلت وزمرت لكل من هو على شاكلتها، فوضعت كل فارس كبا ورفعت كل خوان نبا، وراحت تنحر الديموقراطية والحرية والعدالة والانسانية على مذبح الوسواس الخناس، وقد رأيت هنا ان اقتبس فقرة من مقال نشرته احدى الصحف الاردنية في ١٩٩١/١١/٢١، يقول فيه كاتبه «المزاج العام، ومجلس النواب الان مستعد لاستقبال رجل قوي ودمث وطيب القلب، ومستعد لقبول وزارته دون معرفة الاسماء «وهنا نلمس تعريضا بمجلس النواب انه من فئة البصم على كل شيء فيحرض الناس على النواب، والنواب على الحكومة، ويضع في خلد الناس والنواب ان الحكومة ولدت وفي يدها سوط، وان النواب اجبن من ان يؤدوا دورهم الدستوري، وبذلك نجده يحرض النواب على الحكومة، فكأنه يقول: حذار حذار ايها النواب ان توافقوا على الحكومة . . «فالمزاج العام اقل تشكُّكاً ووجعا لا لان الامريكيين وسلامهم حارٌ في اليد» انظروا الترويج للسلام على الطريقة الاميركية، على انه سلام حار، والحرارة تعني الدفء والحب والمودة . . «وانما لان الاعصاب ارتاحت قليلا» وكأنه يقول ان الاعصاب لا تزال متشنجة من الحكومة الحالية وضد كل حكومة وان هذه الحكومة رغم ما فيها من الزخم لم تستطع تحقيق اكثر من الدرجة الضئيلة من الارتياح «ومجلس النواب اقل استهانة» وهنا نجد تأليبا واضحا للحكومة على النواب، في انه يستهين بها لكنه هذه المرة اقل استهانة، وبذلك يزرع اسفين الحقد والكراهية والصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . . «ونراهن ان نائبا واحدا لن يرسل برقية من البرقيات اياها ولو على طريقة تسمح تاكلني يا سيدي طبعا انا المقصود هنا»

واقول هنا لهذا الكاتب، لا داعي للمراهنة، وبخاصة انني المقصود بهذه الجملة، وحيث ان البخل ليس من طبعي، فانني لن ابخل عليه ببرقية هذا نصها: «الى الكاتب الذي يعتقد بعض الناس بوطنيته رغم الاعطيات من هنا وهناك، اذكرك بالحكم الجنائي الذي اصدره القضاء الاردني العادل بحقكم لصلتكم باعداء الوطن والامة في منتصف الخمسينات» انتهت البرقية وخسر الدعي رهانه.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

لم تكن المؤامرات على استقرار الاردن وليدة لحظة او سنة بل توالت وتتوالى منذ امد بعيد، وقد شهدنا بعضهم ممن لبسوا قناع البراءة وعملوا من وراء الكواليس استطاعوا استغلال طيبة شعبنا الاردني الاصيل البريء وافتعال احداث قبل بضع سنوات كادت تودي بالاردن ونظامه واستقراره ومسيرته، واساءت لعلاقاتنا مع جيراننا العرب. ولعدد من المخلصين من ابناء وطننا، يدفع هؤلاء المضللين احقاد ومآرب وارتباطات كشفت عنها الحقيقة لغالبية شعبنا، والتي تمنينا ان ندركها جميعا منذ بواكيرها، وتبين ان من اغراضها ايضا، خلخلة البناء، وتمزيق وحدة الشعب التي نسجناها بعرقنا ودمنا وتكاتفنا جميعا، وانني اتساءل:

هل سنبقى نتخبط بين حين واخر ضحايا لحلقات هذه السلسلة من التآمر على الاردن ونظامه ومحاولة زعزعة استقراره؟ وهل سنبقى نجانب كشف هذه الاضاليل والمضللين واختلاقاتهم واستبعاد المخلصين الاكفاء من ضحايا هذه المؤامرات وفتح المجال للعديد من اراذل الناس ليبقوا في مواقع القرار؟ ام علينا مواجهة الحقيقة بجرأة وشجاعة وان نعيد تقييم الاحداث ونصارح الشعب بما جرى حقا؟

على اية حال، لنا كبير الامل بمولاي المفدى وسيادة رئيس وزرائه تصويب المسيرة

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

اننا لنقف خلف قيادة الحسين الحكيمة، ولن نخذله لا في السراء ولا في الضراء، ولنا به وبقيادته الثقة المطلقة، واننا لنقف معه في محاولاته الحثيثة ايضا لرأب الصدع في العلاقات العربية العربية والاردنية العربية، وبخاصة مع الدول العربية المجاورة ودول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، التي ما توانت يوما عن دعم الاردن وشعبه عبر السنين، واننا لنتطلع الى اليوم الذي تعود فيه العلاقات بين البلدين الى مستوى المحبة والثقة وحسن الجوار التي تربط الشعبين والقيادتين الحكيمتين.

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

ثم نأتي الى موضوع الثقة ارجو ان اصحح مفهوما هاما هنا، فلم اكن اعارض الدولة، ولم اكن اعارض رغبة في المعارضة، ولا لهثا وراء سراب مجدها، وانما، عارضت واعارض اخطاء الحكومات، وممارسات الخاطئين، وعدم كفاءة من تسنَّم مركز الولاية، ومارست بذلك جزءا من واجبي في قول كلمة الحق التي يطمئن اليها قلبي، ويرتاح معها ضميري، لاداء الامانة الموكولة الي من قبل الشعب لخدمته وخدمة الوطن.

تعلمون جميعا، انني حجبت ثقتي عن الحكومات السابقة لقناعات واسباب بينتها في حينه، واثبتت الايام والاحداث صحتها، لقد عرفتم ايها الاخوة من خلال مواقفي وممارساتي، في هذا المجلس الكريم ان الثوابت التي اؤمن بها، وانطلق منها هي: ديني ووطني وآل البيت والشعب الاردني والقوات المسلحة الباسلة بجميع فروعها.

وبما ان رئيس الوزراء الحالي هو سيادة الشريف زيد بن شاكر الذي يعتبر حقيقة جزءاً من هذه الثوابت، ونموذجا مشرفا لها، وبما انني شخصيا اثق بسيادته ثقة بعيدة المدى واعرف صدق انتمائه ووفائه للصدق والصادقين، بالاضافة الى ما وجدته في قاعدتي الشعبية من تأييد جماعي لهذه القناعة، فضلا عن مشاورات اجريتها مع عدد من اهل الفكر واصحاب الرأي، فقد اتفقنا جميعا بالقناعة ذاتها. وعلى هذا الاساس فانني اعتبر هذه الفترة بالنسبة لي استراحة المحارب الذي لم يلقي سلاحه، والذي يكف ويعف عن قول مالا يجب قوله الا في الوقت المناسب، بانتظار ما ستفعله وتحققه هذه الحكومة من حل للتراكمات والسلبيات التي ذكرتها في هذا الخطاب، وغيره في السابق، والعمل على تصويب المسيرة التي أحوج ما نكون اليها، حافظا لسيادته جميله على هذا المجلس باجراء انزه انتخابات نيابية شهدتها المنطقة العربية الى الان، ومذكرا بانه بصنعه هذا صاحب جميل علينا جميعا.

ومن منطلق هذا الانتظار والكف والعف وهذه القناعات والجميل، وان ابائي واجدادي قد بايعوا آل البيت بيعة لا تزال في عنقي وستبقى مستمرة ان شاء الله، فانني امنح سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء ثقتي وتأييدي لشخصة الكريم، مؤكدا ان في حكومته عددا من الوزراء الذين هم موضع احترامي وتقديري واخرين لا يرقون الى مستوى ثقتي، مع الدعاء الى الله العلي القدير ان يوفق سيادته قدما بما يرضي الله سبحانه، ويخدم الوطن والشعب والقوات المسلحة، بتوجيهات من مولاي الملك المفدى راعي المسيرة وقائد الوطن، مؤكدا بانني سابذل كل ما في وسعي مخلصا صادقا لدعمه ومؤازرته لانجاح مهمته، خاصة في هذه المرحلة الحرجة الدقيقة من تاريخ الاردن والامة، التي ضحى الشعب الاردني وال البيت من اجلها بما يتجاوز اية مزاودة.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء شكرا لاصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام الأستاذ النائب محمود هويمل.

السيد محمود هويمل:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

والحمد لله وكفى وصلى الله على المصطفى وبعد،

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

ان عجز الحكومات التي عايشت هذا المجلس عن التصدي للقضايا الوطنية الملحة أدى الى زعزعة الاستقرار الحكومي وحتى نكون منصفين فانه ليس من العدل تحميل هذه الحكومات وحدها مسؤولية الاخفاق بل ان تظافر عدة عناصر وظروف أدت الى عدم بلورة سياسيات مستقرة ومشاريع وطنية قابلة للتنفيذ، فبالرغم من ادراك الجميع لأولوياتنا الملحة الا اننا تخبطنا وعجزنا عن الالتفاف حول مشروع وطني واضح المعالم ومميز القسمات قابل للقياس في كل جوانب تقدمه وبالتالي فاننا اليوم مطالبين بالعمل على اعادة النظر في شكل العلاقة بين مجلس النواب وبين الحكومة باعتبارهما ركنا العملية الديمقراطية ولابد من فعالية كلاهما لضمان حركة تقدم تستجيب لطموحات أبناء شعبنا الذي منحنا ثقته ويتطلع الينا بأمل أن نساعده على حل مشكلاته، وهذه المشكلات ليست جديدة والمطلوب تصور جديد لحلها.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

ان التعددية السياسية والتي نسعى جميعا لترسيخ أركانها لا تكفي الأمنيات لحمايتها وتطوير ممارستها بشكل وطني فاعل بل لابد من العمل وعلى عدة محاور من أجل ارساء قواعدها بشكل متين.

وأول محور لذلك هو تطوير كفاءة وفعالية المؤسسات الحكومية حتى تستطيع أن تقوم بدورها الوطني بعيدا عن أي خلاف في وجهات النظر السياسية والمحور الثاني هو في تطوير الاقتصاد الوطني واعادة توزيع الثروات للتقليل من حدة التفاوت الطبقي ولارساء قواعد التعايش الطبقي بشكل سليم.

سيدي الرئيس، حضرات النواب المحترمون،

ان حماية استقرارنا وترسيخ قواعد الديمقراطية يتطلب وبشكل جاد العمل على التصدي للقضايا التالية:

أولاً: التعليم

ان استمرار المؤسسات التعليمية في التخبط بين سياسات مختلفة كانت تمليه اعتبارات مكتبية وأكاديمية لابد من وقفه فورا والعودة الى بناء صيغة التطوير التربوي تستلهم واقعنا الاجتماعي وظروفنا الخاصة حتى تصبح مخرجات العملية التعليمية منسجمة مع شروط بيئتنا وظروف حياتنا، وهذا يتطلب اعادة النظر في توظيف الاستثمارات التربوية فأنا يكفيني أن أذكر في هذا المقام أن هناك مدارسٌ بلغت كلفة أبنيتها أكثر من ٢ مليون دينار وبلغت كلفة تجهيزاتها مبلغ مشابه ولا يوجد فيها طلاب يتناسب مع حجم المبالغ المصروفة، وهذه المدارس موجودة ومن أراد أن يعرف فاننا ندله عليها. هذا مؤشر على أن العملية التعليمية لا تسير في مسارها الصحيح، وان كنا نطالب

باستبدال التلقين بالابداع فيا ترى من سيقوم بهذه المهمة.. ترى منذ كم ونحن نطالب برفع مستوى المعلم ادبيا وماديا حيث لا يزال المعلم في أسفل أولويات تطوير العملية التعليمية. اذ لا يزال المعلم يفتقر الى الاستقرار الوظيفي والنفسي والمادي بالاضافة الى أن امكانية تطوره علمياً ما زالت ضيقة ولا توجد للآن صيغة للتجاوب مع احتياجاته فلقد ذهب بعض المعلمين ليشكوا أمرهم الى أحد وزراء التربية فوجه لهم انذارا، مثل هذه الحالة وغيرها كثير يدعونا لأن نقول انه لابد من وجود صيغة مؤسسية تحمي حقوق المعلمين وتوقف الاستمرار برفع الشعارات دون أي مضمون اجرائي لتنفيذها.

ثانياً: الزراعة

لا تزال الزراعة في الأردن تشكل مصدر دخل وحيد لاكثر من ٤٠٪ من مجموع السكان.. وأي اهمال للقطاع الزراعي في الأردن يعني اهمالاً لقوت ٤٠٪ من السكان اضافة الى أن الانتاج الزراعي يشكل أهم ركن من أركان استقلال قرارنا السياسي لذلك فان تطوير السياسة الزراعية يقتضي منا ما يلي:

١ . تطوير الارشاد الزراعي لرفع كفاءة المزارعين بشكل ملموس وتحرير الكفاءات العلمية في مجال الزراعة من العمل المكتبي والروتيني.

٢ . تطوير الشروط التجارية في التعامل مع المزارعين لحماية انتاج المزارعين من مشاكل واختناقات عملية التسويق أيا كان مصدرها.

٣ . وضع الية لدعم المزارعين بشكل يساعدهم على حل مشكلاتهم سواء أكانت نتيجة لتقلب الطقس أو لتقلب الأسواق وذلك بتطوير الصناعات الغذائية وتطوير آلية للتأمين الزراعي تحمي مصادر دخل المزارعين وتديم تصريف انتاجهم.

ثالثاً: الاقتصاد الوطني

ان ارتفاع نسبة البطالة في الأردن وارتفاع نسبة المواطنين الذين يعيشون دون خط الفقر، وارتفاع حجم المديونية الخارجية وأعبائها على الاقتصاد الوطني وتدني المستوى النوعي للصناعات المحلية وتحجر سياسات الاقراض البنكية كل هذه تشكل معالماً لصورة الواقع الاقتصادي في الأردن.

فبالرغم من تزايد حدة البطالة لا زالت المشاريع والتصورات الموضوعة لمحاربة البطالة لا ترقى الى مستوى وحجم المشكلة الحقيقي وبالرغم من تزايد حدة الفقر لا تزال سياسات محاربته عاجزة عن مواجهته. ان وجود ٣٠٪ من مجموع السكان دون حد الفقر يشكل تحدي سيمرغ أنوفنا بالتراب ان لم نستطع مواجهته بشكل حازم.

سيدي الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

ان سياسات الاقراض البنكية تمثل أهم آلية لاعادة توظيف رأس المال في المجتمع ولكن ما يجري في الأردن أن البنوك تمول فقط راس المال ولا تمول شروط الانتاج الأخرى ولا يمكن أن نحمل البنوك وحدها مسؤولية تطوير

سياساتها بل لابد للحكومة من أن تضع الحلول حتى تشجع البنوك على تطوير سياساتها وحتى تضمن استثمار رأس المال الموجود في البنوك باستكمال بناء قاعدتنا الانتاجية.

رابعاً : عملية السلام

بالرغم من محدودية الامكانات في الأردن وعظم التحديات كنا دائماً وما زلنا في الخط الأمامي ولن تدفعنا يوما للتخلي عن حقوقنا التاريخية في فلسطين. واستطاعت قيادة جلالة الملك الحسين المعظم أن تمكننا من عدم التفريط بأي حق من حقوقنا ومن الصمود في وجه أعتى المخاطر. وبالرغم من التطورات الدولية التي عصفت بامكاناتنا القومية وبددتها الا أن طبيعة الصراع الذي نخوضه يُلزمنا أن نستمر به أيا كانت الظروف فهذا صراع حضاري استهدف منذ البدء هويتنا الحضارية لهذا فان الصراع لا ينتهي بمجرد صمت البنادق بل ان استمراره بأشكال ووسائل جديدة يشكل التحدي الحاسم لحماية كياننا وهويتنا من الانقراض.

وان أي تفريط في الحقوق في مجريات عملية السلام سيؤدي بالنتيجة الى منح اسرائيل السلام الذي تريد وحرمان أنفسنا من هذا السلام. ان أي تفريط في الحقوق الأساسية في فلسطين سيكون مدخلا لحالة من عدم الاستقرار ستعصف بأمننا السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتجعلنا نحرم أنفسنا من السلام الذي قدمناه لأعدائنا.

سيدي الرئيس، السادة النواب المحترمين

ان حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر أمام تحديات ضخمة على الصعيدين الداخلي والخارجي، تتمثل في الاصلاح الاقتصادي والاصلاح التربوي والاصلاح الاداري وفي استمرار دوران عملية تقدم مجتمعنا وأمامها تحدي خارجي واضح وأنا اذ أمنح الثقة لهذه الحكومة فانني أطالبها بالعلنية التي تشكل ركنا أساسيا لتخفيف حشد قوانا لمواجهة هذه التحديات. وتحقيقا لوحدة الصف والغاءًا لكل مداخل التشكيك و وعدم الثقة، لابد من اتاحة الفرصة أمام المواطنين للوصول الى المعلومات دون عوائق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الدكتور علي الفقير.



الدكتور علي الفقير: بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. اللهم إني أعوذ بك من الذل إلا لك،

ومن الفقر الا اليك، ولا تشغلني بما قد تكفلت لي به، ولا تحرمني وأنا أسألك، ولا تعذبني وأنا استغفرك.

إذا أبقت الدنيا على المرء دينه

فمهما زوت عنه فليس بضائر

فما رضي الدنيا ثواباً لمؤمن

ولا رضي الدنيا عقاباً لكافر

معالي الرئيس. الأخوة النواب المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يبدو انه ليس من باب التوافق، بمقدار ما هو من باب القدر، الذي ألهمني أن أكتب كلمتي لتكون رداً على الكلمة التي تكلم بها النائب المحترم، وأنا أكبر فيه أنه رجع الى الحق فان الرجوع الى الحق فضيلة، وخيرٌ من التمادي بالباطل، فمضمون هذه الكلمة، رد واضح وصريح، على منطق اللامنطق.

لما كان الوحيُ يعني الحقَّ الذي لا باطل فيه، فان غيره الباطل الذي قد يصادف بعض الحق وذلك هو الجزء الذي يتفق فيه العقل مع الدين، فحال من استهدى بوحي الله كمن سار على الدرب مبصراً، فهو واصلٌ هدفه لا محالة كأسلم ما يكون. وما عداه العمى الذي يوصل صاحبه الى الردى، والضنك والضيق، «ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى، قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً، قال: كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى) ولو كان مراد الله من إنزال وحيه لمجرد فرض ارادته على البشر لابراز هيمنته واظهار ألوهيته، وتحديد معالم العبودية والذلة في خلقه أمام جبروته لكان له الى تحقيق ذلك السبيل الذي جعل به السموات والأرضين والجبال تأتي طوعاً أو كرهاً، وهي الخلق الأعظم والأكبر من خلقنا، ولكنه آثر الحرية لنا في الاختيار إرتقاء بجنسنا عن بقية الأجناس. فحملنَّا الأمانة بعد أن زودنا بأداة ادارتها، الا وهي العقل، وجاءت هذه القدرات في المدى الذي لا يسعفنا في الاستقلال عنه، والاستغناء عن شرعه نظراً للمحدودية فينا والتدرج في تحصيل مرادنا من إدراكاتنا، واختلاف العقول منا، فلا نكاد نُجمع على أمر، مهما صغر، إذا بقينا في إطار هذه العقول، فقد نكره شيئاً لو علمناه لكان خيراً، والعكس صحيح، وقد ندعو بالشر ظناً منا أنه الخيرُ، والعكس أيضاً صحيح، لذا جرت حكمة الله رفقاً بنا ورحمةً، أن لا يدع أمرنا إلى تدبيرنا، فأنزل الشرائع لتحقيق العدل بيننا، على أنبياءٍ حازوا من العقول ما يجعلهم أكثر البشر أهلية للاستقلال عن الوحي لو كانوا يستطيعوا. فلقد ترك الوحي مساحةً من القضايا ليقول فيها النبي برأي مستعيناً بالمشورة ممن حوله، من أصحاب الكمالات العقلية والسلوكية، ومع ذلك كان الوحي يتنزل بالتصويب في العديد من المواقف والأحكام، ليؤكد لنا نقص الأهلية في ادراك الأمور والتشريع، لذا ألزمنا شرعه، وأقسم على ذلك بقوله «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً» فمن رام عدلاً من غير شرعه فقد طلب محالاً، لأن الحق واحدٌ لا يتعدد، وأصابه شرع الله وأخطأه الباقون. من هنا جاءت مطالبتنا بتطبيق شرع الله والسعي

هذا من أعمالي

نحوه حثيثاً من باب احقاق الحق الذي نريد وازهاق الباطل الذي أضاع كل شيء عزيز علينا.

ولي أن أتساءل عما اكتسبنا من تغييب شرع الله؟ فان ظن البعض أن صلاح دنيانا مرهون بتخريب ديننا، فان واقعنا قد أثبت العكس، فقد خسرناهما معاً، فدنيا العرب والمسلمين عجب عجيب، فنحن الأمة الوحيدة بين الأمم التي ضعفها في كثرتها، وفقرها في وفرة مالها الذي يغني البشر وهوانها وذلها في كثرة سلاحها واستراتيجية أرضها. والأنكى من ذلك كله أن إذلالها أتى على أيدي حثالة البشر، ممن ضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله، ولعنوا على لسان داود وعيسى بن مريم. فما تفسير هذه الظاهرة سادتي المحترمين؟ ما تفسير هذه الظاهرة الا أن الله قد عطل منا القوى التي تمكننا من الاستفادة من هذه كلها من باب الغضب علينا فحالنا كما قال الشاعر:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ

والماء فوق ظهورها محمول

إنه تعطيل الفكر، وعدم استخدام للعقل. أو إنه مداخلة القدر حالت دون الافادة منها، فما الذي حال بين الحكومة وبين أن تعلن أنها بسبيل التوجه نحو تطبيق هذه الشريعة فلماذا نصرُ على أن نزيد في فترة تيهنا الذي أربى على تيه بني اسرائيل؟! فمن رام اصلاح ما أفسدنا فلا سبيل اليه الا بما صلح به أول الأمة يوم كانت أفسد منا، وعلى حد قول الفاروق: (نحن أمة أعزنا الله بالاسلام ومهما ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله).

إن إنتهاج سبيل الايمان لا يكلفنا في أمور الأسباب والوسائل الا وفق ما نستطيع فقط وما وراء ذلك عمل ربنا الذي وعد بانجازه إن حققنا ما طلب منا وما تخلف عن تحقيق وعده يوماً ما. فرأس الدين صحة اليقين فالبعدُ الايماني قائمٌ على نصرة الدين منا ليقوم هو بنصرة من نصر هذا الدين، «ان تنصروا الله ينصركم» ففعل الشرط مقدم على جوابه وسابق لحصوله. وجاء التحدي لنا إن لم نقبل ذلك منه بقوله: «وإن يخذلكم فمن الذي ينصركم من بعده» فما دام النصر منه حصراً لقوله تعالى «وما النصر الا من عند الله» فلابد أن نطلب الأمر من مظانه لا من مجالس أمنه، والا فطلبنا الأمر من غير أهله لون من ألوان العبث والتضييع. فكيف لنا أن نفسر طلب الله من أمي أن يعلم البشرية الا أنه هو الذي سيتولى هذا الأمر بنفسه، من خلال هذا الأمي، ليكون اكراماً له لما جاءت صورة التعليم من خلاله. وكيف لنا أن نفهم تكليف النبي الفقير الذي لا يملك من الدنيا شروى نقير، أن يجعل من جياع البشر المتقاطعين المتحاربين من أجل فرس أو بطيخة أعظم الأمم، الا أن نقول هذه ارادته التي جعلها نافذةً من خلاله ليكون صورة التكريم لاعظم خلقه؟! أم كيف نستوعب إرادة التحدي التي عز مثيلها في النبي وأصحابه في مواجهة ضغوط الشرك والطغاة مع أن كل الأمور توحي بضرورة التكيف مع هذا الواقع، إبقاء على النفس، وخلاصاً من الأذى، وكفاً للعدوان واعتبار أي موقف غير هذا لوناً من الوان الجنون والانتحار الذي لا مبرر له؟!! فما معنى أن يقول النبي لعمه وهو آخر موقع يحول بينه وبين وصول الأعداء اليه، فهو الدرع الذي

ما بعده الا اللحم والعظم الذي لا يقوى على التحدي لسيوف المشركين، وكان العرض الأخير، وجاء مغلفاً باغلفة الوعود بأن يُسوَّد عليهم فلا يقطعون رأياً دونه، وأن يغنوه حتى يكون اغنى الجميع مقابل أن يتخلى عما يؤمن به من مُثلٍ وقيمٍ، وعقائد، فكان الجواب: والله يا عم لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري ما تركت هذا الدين حتى ينصره الله أو اهلك دونه. إنها الفرصة الأخيرة التي ما بعدها الا الدماء وازهاق الأرواح. أليس من الحكمة - في مقياسنا وكما نرى الأمور بمنظار عقولنا - إلا أن يُفوت النبي هذه الفرصة، وأن يحاول كسب الوقت لتحقيق قدر أكبر من المكاسب ودفع الأذية؟!! أليس الواقع المرير الذي يعيشه اصحابه تحت سياط التعذيب والجوع ونير الاحتلال وكابوس الترهيب كافٍ لتبرير مثل هذا الحل وقبول مثل هذه الضمانات لحل المشاكل أليس هذا هو شأن مسلمي هذه الأيام، الذين ينادون بالتمرد على الهيمنة الأمريكية لأنهم يرون أن القدر قد أتاح لهم المجال أن يكونوا الفئة التي تجرؤ على أن تقف هذا الموقف بعد أن دُجنت دُول وأديلت، فلقد أذعن الشرق والغرب لأبي جهل القرن العشرين «بوش» فجاء يملي ارادته وشروطه على المغلوبين مستخدماً سيف الترهيب والترغيب، فمن أطاع اغتنى، ومن عصى فله العصا ودونكم الأمثلة: فبدأ بالعراق وسيثني بليبيا والبقية على الطريق. فاذا كان موقف المسلمين الآن في هذا يُعدُّ لوناً من ألوان الحمق كما يزعم البعض منا، أو هو لون من الوان الخدمة لليهود كما يحلو لصحافة (ادفع حتى اركع) (وأزوِّر لمن يزود) أن تصفنا به والتي رأينا منها مؤخراً أعجب العجب، اذا كان موقفنا هذا محل التندر تحت عناوين عديدة، فاننا ومن خلال مرجعيتنا الدينية نحتذي حذو النبي ولا ضير علينا في ذلك الذي ما قبل الحلول الوسط على حساب المعتقد والوطن وكرامة الأجيال. فلقد كنا نختبىء من وراء موسكو أو بكين أو في خندق أوروبا وأمريكيا حماية لأنفسنا من أنفسنا أو حماية لانفسنا من اخوتنا وجيراننا، فجاء اليوم الذي طُردنا فيه من كل هذه المواقع لنجد أنفسنا في صحراء التيه، لا نملك الا أن ندخل بيت الطاعة الأميركي الذي فُصِّلَ بعقلية «الكاوبوي» الذي يتلذذ بألم الآخرين ولا يروق له الا الدماء أن تسيل أمامه ليستمتع بالشواء من لحوم البشر، فجاء على صورة من الاذلال لا أرى - ان كان لنا عقل - الا أن نؤثر الموت عليه والدليل عليه ردهات وزارة الخارجية في واشنطن. فوالله للموت مائة مرةٍ خيرٌ من أن نستجدي عدداً لئيماً حاقداً يرى قتلك قربة ومالك حقَّه الذي اغتصبته منه، وعِرضك الذي صُنته دهوراً حلالاً ونهبة عليه.

فاذا كان وجود اليهود في أرض فلسطين عامل الاقناع من خلال قوتهم ومطامعهم وضعف المقابلين مبرراً - من باب دفع الأذى على اقل تقدير - لقبول ما يعرضون فإننا لا نرى وجودهم هذا الا الشرط الذي يتوقف عليه الوعد بزوالهم على أيدينا، فهو عامل اغراء أن تقول لا، ما دمنا نستيقن زوالهم كما جاء بالأخبار اليقينية، واليهود هم أنفسهم على يقين من هذه الحتمية التاريخية فلقد قال بن غوريون: إنني اضمن بقاء لي في فلسطين بدليل انني الآن موجود فيها، وأضمن بقاءً لابني آموس، ولكنني

لا اضمن بقاءً لابن آموس. فهم على أبعد مدى سيُعطون فرصة البقاء لجيلين، لا أكثر، وعلى الأمة التي هيأتها الأقدار لأمر عجزت عنه البشرية أن تتجه هذه الوجهة لتحقيق وعد الله الذي لن يُخلف أبداً. واذا كنا اليوم نجد نشازاً في طروحياتنا هذه فلنا من سالف أيامنا مَثَلٌ وأمثال. ألم يُستنكر على النبي يوم الخندق أن يَعِدَ الخائفين الذين بلغت القلوب منهم الحناجر وباتوا يظنون بالله الظنونا بقصور فارس والشام واليمن فقد قال قائل النفاق: عجباً لأمر محمد هذا يعدنا بالقصور من فارس والروم وأحدنا لا يجرؤ أن يقضي حاجته خارج بيته؟!!

لو قدر لك أن تكون سراقة بن مالك الذي لحق بالنبي بعد خروجه من الغار مهاجراً فقال له النبي ارجع سراقة عمِّ الخبر عنا وأنا أعدك بسواري كسرى، فماذا سيكون جوابك لهذا النبي؟! ما أظن منطق الناس اليوم - الا ما عصم ربك - الا قائلاً: عجيب أمر هذا النبي أهي أحلام اليقظة أم جنون العظمة أم استغفال الناس الى الحد الذي يكونون معه فيه بلهاء ولتصديقه فيما لا تطيقه العقول؟ انه يضرب بكل مقاييس البشر عرض الحائط وكيف يريدنا بعد ذلك أن نصدقه. فنحن صدِّيقوا تصديقه في أخباره التي قد لا يسعف الواقع بتصديقها، وهم أحفاد أبي جهل الذي رفض اسراءه ومعراجه بحجة أن الفرس والبعير لا يستطيعان تحقيقه فجاء المستقبل بتصديق ما أخبر به وسيأتي بالبقية كما أخبر، وقال رب العالمين «هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً». فنحن اليوم نعيش ارهاصات هذا المستقبل الموعود، وما علينا الا أن نختصر الطريق بقطع التردد، ومنع مماطلة المخلصين الناصحين. ولقد أخبر النبي أن للحجر والشجر دوراً في معركة إنهاء الوجود اليهودي وقد بدأ الحجر تحركه الأول في يد أطفال الحجارة ولا ندري لو كان الحجر في أيدي الرجال العظام لا ندري المدى الذي سيصله الحجر أو نصل نحن به لتحقيق الوعد الالهي بانتصارنا عليهم، فلا ينبغي أن نعطيهم هدنة أخرى أطول لالتقاط الأنفاس ولابد من دعم الانتفاضة إذ بدأت بحيث لا تتوقف فعل يديها باذن الله نهاية سرطان الفساد والافساد في الأرض. ولا أعني هنا فعل الحجر بمقدار ما أعني صلابة الارادة التي تحارب بحجر، إن انساناً يملك ارادة القتال بحجر لا يصعب عليه أن يكون أعظم المقاتلين لو أنه نال البندقية أو القنبلة اليدوية. وحتى يكون الحدث الهيأ منسوباً اليه، وهذا أمر مهم، يوم بدر كان النبي مع صحابته قلة، فلما أراد الله يوم بدر من أيامه لم يجعل للنبي قوة. فلما أعطاه أعظم نصر لأقل امكانية قال انا الذي أعطيت النصر لا غيري، وكذلك وجود الله يبرز يوم يختفي وجود الجميع.

وحتى يكون الحدث الهيأ منسوباً اليه كما نسب اليه يوم بدر أكثر من بقية الأيام سنكون اضعف ما نكون وسيكون عدونا أقوى ما يكون، وأكثر ما يكون، وأقدر ما يكون، ليأتي نصرنا عليهم في صورة من الاعجاز الذي لا يدعيه أحد، ومن هنا جاء نصر صلاح الدين كرامة لصدقه مع ربه وأمته، وجاء الفتح «لقطز» تتويجاً لحسن ظنه بربه واعتماده الجهاد في اللحظة الأخيرة رغم أنه كان أسوأ حالاً منا اليوم مع عدونا فأبى الاستسلام وآثر الجهاد.

إن قضيتنا مع يهود ثانوية يا سادة بالنظر الى ما هو مطلوب منا لنكون في مستوى تحقيق وعد الله بأن يظهر الاسلام على كل دين، فلقد أخبر النبي أن الأرض قد زويت لـه فرأى مشارقها ومغاربها، وأبلغه ربُّه أن دينه بالـغٌ ما بلغ الليل والنهار، أي الكرة الأرضية كلُّها، فنحن أمة الدعوة والبلاغ وهذه قضية أعم وأعظم فاذا اعترانا الوطن أمام المعضلة الصغرى فهذا يعني أن المرض بلغ غايته منا وما بعدها الا الشفاء. فلكل أمر انتهاء ويرجع الأمر الى ضده فما بعد ضعفنا هذا الذي بلغ الحضيض الا النهوض نحو القوة والمجد، وما بعد القمة التي وصلتها أمريكيا الا السقوط، وليكون في الامر مفارقة عجيبة سيأتي سقوط الفيلة على أيدي الطير الأبابيل، وستأتي نهاية الطواغيت على أيدي أصغر المخلوقات، مزيداً من الله في اذلال من تجبُّر وطغى. فاغرق فرعون على يد موسى وقومه المستضعفين وأورث المصطفى وصحبَه الضعفاء الذين قالوا عنهم هم أراذلنا مشارق الأرض ومغاربها وسيفعل الله ذلك من جديد كما بدأ، فيا ليتك من هذا الجيل الذي يستيقن قتال يهود على نهر الأردن نحن شرقيه وهم غربيه، فنقتلهم قتل عاد وإرم، ولمثل هذا فليعمل العاملون، والعمل لغيره عمل بخلاف القدر فوالله لو حملتم من أغصان الزيتون ما يأتي على أغصان زيتون الضفتين بأكمله ما تحقق الا الموعود، ولو جمعتم ملايين من عبدة السلام ما تحقق السلام ولو جمعتم مليون أبوجابر ما جبر الكسر الذي بيننا وبينهم، ومليون عبدالشافي ما شفيتم الجراح التي بيننا، ومليون موفق ما وفقتم بين الحق والباطل، ومليون سهيل ما سهلتم أمر اليهود في أمتنا، ومليون حنان مـا حنت قلوبنا عليهم ولا قلوبنا عليهم، ذلك لأنهم جميعاً (نتن ياهو).

إن أكثر ما يخيف يهود منا أن نعود الى منطق الاسلام فنواجههم به لأنه هو الوحيد الذي يُفوّت عليهم فرصة البقاء مدة أطول.

معالي الرئيس، الأخوة النواب المحترمين.

ما بال هذا الجيل نزقاً ضيق الصدر عجولاً، فأجدادنا صبروا على الاحتلال قروناً ولكنهم ما سلموا لمغتصب بحق فان وصف الغصب لا يذهب بالتقادم ولكن أن نطوِّب للغاصب ما أغتصب فهذا يعني ازالة الصفة الاجرامية عنه. وهذا ظلم لا ينبغي الاقدام عليه فنريد أن نُبقي يهوداً في نظر الأجيال سفلة مجرمين سفاكي دماء حتى تمتلىء القلوب عليهم حقداً لابد أن يتعاظم ليقتلعهم من الجذور وهو الأمر الموعود. ومن العار أن نُجمع على باطل، وأن نسكت عن حق وأن لا ننكر الفساد، لأننا جزءٌ من تاريخ سيؤثر على مَنْ بعدنا بصورة من الصور فلا ينبغي أن نكون عامل التعويق أمام القادمين.

أما القدس يا سادة فأمرها عظيم وخطبها جليل، وهنا تسكب العبرات لمن له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وقضيتها متميزة عن بقية فلسطين فاقرأوا معي نص العهدة العمرية. بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل ايلياء من الأمان، إلى أن قال ولا يسكن بايلياء معهم أحد من اليهود. . وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص. .

وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين. . كتب وحضر سنة خمسة عشر وشهد على ذلك خالد بن الوليد وعبدالرحمن بن عوف وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان. فهذه المقتطفات من العهدة العمرية تؤكد جملة حقائق أن هناك اجماعاً من نصارى العرب (وهم غير الروم) لأن الروم نصارى الأعاجم والمسلمين أن لا يسكن في القدس يهودي. فمن اعترف أو يريد أن يعترف لليهود في القدس بحق فقد نقض عهد الله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين فماذا بقي له بعد هؤلاء من ذمة؟!!

معالي الرئيس ـ الأخوة النواب المحترمين.

لا ينبغي للمرء أن يغتر بحسن الكلام وطيبه اذا كان الغرض المقصود منه ضاراً فان الذين يخدعون الناس انما يخلطون السم بالحلو من الأطعمة والأشربة، ولا يصعبن عليك الكلام الغليظ اذا كان الغرض المقصود منه نافعاً فإن أكثر الأدوية الجالبة للصحة مرة مستبشعة. فصديقك من صدقك لا من صدَّقك، فمن أحبك نهاك، ومن أبغضك أغراك وخير المقال ما صدقه الفعل.

إن القيادة التاريخية هي تلك التي تأتي يوم يعز فيه القادة وتكون الأمة فيه شذر مذر كالغنم الشاتية، فتخرج من باطن العجز وتولد في رحم العقم وتعيش في عراء التيه والضياع لتقلب كل هذه السلبيات بالتحدي والاصرار والثبات على المبادىء الى ايجابيات. وهذا ما نريده لقيادتنا التي تملك من المقومات الأخرى ما يجعلها فريدة النوع والقدر، والأمر لا يتطلب أكثر من الارادة وحسن الظن بالله، والبدء بعملية مصالحة مع الله جذرية يكون بعدها الفرج والنصر الموعود.

معالي الرئيس، الأخوة النواب المحترمون

ضربت صفحاً عن الحديث في الأمور الأخرى لأنني أريد الأهم وما بعد ذلك مما تشعرون به من ضيق الأرزاق وقلة الامكانيات، واستشراء الفساد وسوء التطبيق لصور العدالة بين المواطنين فأمور ما صعّب الله حالها علينا الا لأننا صعبنا الأمر الأول مع الله «ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب». فما ضنكنا الا لسوء الموقف منا مع الله، وما تسلط الأعداء علينا الا لأننا عصينا فاقتضى أن يؤدبنا والظالم سيف الله في أرضه ينتقم به ثم ينتقم منه وما تحدثت عن الغلاء وارتفاع الأسعار لأنني أرى أن أغنيائنا وهم فئة من المجتمع ما زالوا أفقر من فقرائنا فنحن بانتظار أن يشبعوا ـلا أشبعهم الله عندها وبعد ذلك نطالب بحق البقية أن يغتنوا مثلهم. ولنا حديث في هذا الامر عند مناقشة الموازنة ما يسد ما نقص من مواضيع، فما أمرٌ يتقدم على أمر فلسطين، ولا قضية أولى من قضية القدس، ولا ظلم أولى بالحرب من ظلم أمتنا لنفسها بابعاد دينها واستدبار قرآنها والتنكر لتاريخها. وما وراء ذلك هين ويزول فكل مصيبة بعد مصيبة مؤتمر السلام جلل.

أما سيادة رئيس الوزراء فانني عرفته مبكراً ومنذ فترة طويلة من الزمن عرفته اخاً وقائداً محبباً الى القلب رقيق الحاشية دمث الأخلاق، يألف ويؤلف، ما علمته الا نصير كل

مظلوم يهرع الى نجدة الملهوف فخدم البلد والقائد في مواقع عديدة كان من اهمها نجدته الهاشمية لمنع التداعي والسقوط الذي جاء بجدار بلدنا الصمودي على يدي حكومة التجاوز على كل الحدود، ومن أسف أن أحد أعمدة هذه الحكومة أيضاً هو أحد أعمدة هذه الحكومة. فأسند الجدار بحزمه وصدق عزيمته فأجرى الانتخابات الحرة التي جاءت بهذا المجلس الكريم. وما أرى أمراً يعكر عليه ثقتي إلا هذا هو المؤتمر الذي ربط بجمله.

الهر الذي ربط بالجمل، وبما أن الجمل بدينار والهر بتاريخ وعقيدة وكرامة الأمة بكاملها، والبيع على الاثنين، فلسان حال الأمة يقول ما أحلى الجمل لولا هر مؤتمر السلام. فلولاه لكان مع هذه الحكومة ورئيسها كلام من أحلى الكلام ولكن..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب السيد محمد المعرعر.

السيد محمد المعرعر: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الزملاء النواب الكرام

قد جاءت الحكومة ببيانها الوزاري، في مرحلة خطيرة على مصير الأمة، والوطن، وفي ظروف داخلية عصيبة اقتصادياً واجتماعياً.

إن رياح الفرقة تعصف في هذه المنطقة الهامة من العالم، وقد نبتت فيها ومدت جذورها كل قوى الشر والغدر من الاستعمار الغربي البغيض الى قوى الصهيونية العالمية الحاقدة، فالاستعمار احتضن الصهيونية منذ قرون، وزرع اسرائيل في أغلى بقعة مقدسة في العالم الاسلامي والعربي، بعد أن جرد شعب فلسطين من السلاح والقوة واستعمر المناطق المحيطة بفلسطين مدة من الزمن، حتى هيأ للصهيونية الهجرة الجماعية والفتك بشعب فلسطين، واحتلت الأرض والحضارة والمقدسات.

وقد بنى لنا الاستعمار جامعة الدول العربية، بيتاً للزيارة والتبرك وتفقد الأحوال.

وانه على عظم الأحداث، التي تمر على هذه المنطقة، والتكالب الاستعماري المستمر، والتهديد الصهيوني والأمريكي لوجودنا وبقائنا.

فان جامعة الدول العربية، والدول العربية كلها بالرغم من عظم الأحداث، لم تعمل لصالح شعوبها وحماية أرضها، فأين الاستراتيجية العسكرية مثل استراتيجية الأحلاف الاستعمارية، كحلف الأطلسي وأين القيادات المشتركة، وخطة وموازنة التسلح

والتسليح. وأين الاستراتيجية الاقتصادية وخطة الأمن القومي الغذائي، وأين التشريعات الموحدة، والمشاريع الموحدة، وأين رأسمال يتخطى الحدود ليبني مشاريع مشتركة، وصناعات مشتركة لنشعر أننا أمة واحدة في العمل لا في الكلام، لكي نستطيع حشد قوتنا الاقتصادية والعسكرية والبشرية لحماية أمننا القومي، وأمننا الغذائي حين تداهمنا قوى الشر والنهب والهيمنة الاستعمارية.

اننا لا نستطيع بهذه الطريقة أن نقاوم المعتدي ونحمي الحمى. فالقطرية البغيضة ضعيفة وهي وليدة مخططات الاستعمار. والوحدة العربية هي السبيل الوحيد للقوة، وللوقوف أمام الصهيونية العالمية التي تُهددنا.

ولكن الوحدة التي ننشدها، فبالرغم من الأحداث الجسام والتهديد الكبير الذي نعيشه في أوطاننا، فاننا نراها بعيدة المنال، لم تسر الدولة العربية خطوة واحدة واضحة في سبيل الوحدة ولا تزال العوائق المرة تسيطر عليها، وهي:

١ . الاستعمار والصهيونية وهي مستمرة في التخطيط لتفريقنا وأسهمت في تأسيس الدول العربية القطرية.

٢ . الحكام الذين يتمسكون بالقطرية ليحكموا أقطاراً وبودهم أن يجعلوا شعب القطر أمة منفصلة.

٣ . الفئات المتنفعة والوصولية التي تحيط بالحكام وبموائد الرفاه والمناصب.

٤ . التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، بين دولة فقيرة ودولة غنية، بين دولة صغيرة ودولة كبيرة.

٥ . غياب المؤسسات البرلمانية والشورى وغياب الديمقراطية في الدول العربية.

اننا اليوم نعيش في مرحلة الهيمنة الأمريكية وحلفاءها، فقد تم حصار العراق، وتم تدمير قوته العسكرية والاقتصادية، والتدخل في سيادته ونظامه، قوة العراق القوة الوحيدة في الأمة العربية التي لا تبخل بقوتها وقدرتها لنصرة حق الأمة، وتلبية النداء، واننا نطالب برفع الحصار عن العراق ونطالب بأن نعادي من يعادي العراق ونطالب الوحدة السريعة مع العراق، وها هنا بعد مدة من الزمن بعد أن تم تجريد شعب فلسطين واحتلاله تم تجريد الأمة من قوتها، وقدرتها، وصار الموقف العربي ضعيفٌ، والموقف الدولي متحيز وي، ولصالح الصهيونية والدولة التي ترعاها، وهي أمريكا وأوروبا . في حين حلفاءها في المنطقة الذين يسهلون لها مهمة السيطرة والهيمنة وهم حكام الدول العربية والاسلامية. هؤلاء الذين جعلونا مهزلة بين الامم وجعلونا من الأمم الضعيفة المنهوبة لا شبيه لنا سوى دول أمريكا اللاتينية، وبقايا دول أوروبا الشرقية.

معالي الرئيس

أمام هذه الظروف جاء مؤتمر السلام في غياب قوتنا، وذهبنا لمؤتمر السلام وذهبت الدول العربية المعنية الى السلام، في حين لم تتوقف اسرائيل عن بناء المستعمرات، ولم تتوقف الهجرة الصهيونية الى فلسطين، على الأقل، أثناء المفاوضات.

ان اعتماد المفاوضات على قراري ٢٤٢ و٣٣٨ هي انسحاب من أراضي محتلة، لا شأن لها بالحقوق أو المطالب الوطنية فأين هي حقوق شعب فلسطين وما هو مصير الأرض المحتلة عام ٤٨ .

ان مؤتمر السلام لن يكون في صالحنا وصالح القضية، انها مضيعة للوقت من اسرائيل وحلفاءها حتى يتمكنوا من افتراس العراق والقوة العربية ونهب ما أمكن من خيرات دول الخليج. ان الصهيونية واسرائيل خطر مستمر على وجودنا وبقاءنا في هذه المنطقة، وخطر على اقتصادنا ومجتمعنا وأجيالنا.

معالي الرئيس

لقد تكلم البيان الوزاري عن مواضيع كثيرة لخدمة أبناء البلد وبناء اقتصاده ومعالجة مشاكله. وهي مسؤولية كبيرة واننا على أمل ان تنفذ هذه المواعيد وهي تشمل الوطن نهوضاً وتقدماً، اننا في ظل الحرية لا نستطيع الا ان نتكلم ونتابع ما تم انجازه وبناءه، لصالح مواطنينا في جميع مواقعهم علماً أننا جئنا الى هذا المكان لنراقب ونشرّع لا أن نخالف القوانين والأنظمة والتشريعات.

لقد جئنا لنقول اننا في السنة الثالثة من عمر هذا المجلس، ولم نتقدم بخطوات تساعد على حل مشاكل كثيرة يعاني منها مواطنينا :

١ . فالبطالة متوفرة، وخاصة بين خريجي المعاهد والجامعات في مناطقنا، ولم تلبّ المطالب العادلة التي تعتمد على قرارات صادرة لحل هذه المشكلة، والمشاكل المشابهة لها.

٢ . الأسعار والغلاء يتحدى مواطننا كلّ يوم وكل سنة في حين الدخل العائلي لم يتغير ولم يتحسن.

٣ . أما الزراعة فهي متخلفة خاصة فيما يخص زراعة الحبوب والغذاء وتربية الأغنام، اننا نطالب بمساعدة ودعم هذا القطاع الهام، ومساندة مؤسسات الاقراض وتخفيف نسبة الفائدة.

لقد مضى ثلاث سنوات من عمر مجلسنا الكريم ولم نحصل على خدمة فاعلة لمواطنينا فالتربية والتعليم متخلفة منشآت ومتخلفة أداء ورسالة وخاصة في البادية والأرياف، هذا زيادة على الخدمات الأخرى، من كهرباء ومواصلات، فهي متخلفة كثيراً في البادية، وكانت قبل وصولنا الى مجلس الأمة عدة قرى في البادية الشمالية الشرقية مخدومة بوكالات للبريد وغيرها فلما وصلنا مجلس الأمة عادت هذه القرى لتفتقر الى هذه الخدمات.

وقد مللنا ومل المواطنون المراجعات والمواعيد.

ان البيان تطرق للمحسوبية والبيروقراطية والعدالة إننا عانينا من أن مواطنينا الذين وقفوا معنا ينتظرون عدالة خدمتهم، يعاقبون من قبل الذين أوجدتهم الظروف، ان يكونوا أصحاب قرار، بأن يعاقبوا بعض التجمعات، بقصور الخدمات عنهم، بالانتقائية والمحسوبية والفئوية.

وهذا عيب علينا في ظل الديمقراطية والمراقبة البرلمانية أن نجاري ونسكت على هذه التصرفات والمواقف التي تسيء لنا وللبرلمان الذي نجلس تحت قبته.

آملين تنفيذ برامج الخدمة والاصلاح في الاقتصاد والمجتمع في ظل العدالة والمساواة لتطوير وتحديث بلدنا ومجتمعنا في سبيل القوة والمنعة، وتجنيبه المزالق والكوارث.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، كانت كلمة الأستاذ محمد المعرعر آخر كلمة مسجلة عندي بعد اعتذار بعض الأخوة الذين سجلوا وطلبوا كلمات، ويبقى من جدول الأعمال، الان نرفع الجلسة لمدة نصف ساعة للغداء ونعود بعد ذلك للاستماع الى كلمة سيادة رئيس الوزراء للرد على كلمات الأخوة النواب ثم بعد ذلك التصويت على الثقة بالحكومة.

ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة فقط.

«هنا رفعت الجلسة لتناول طعام الغداء».

وعاد بعدها المجلس للانعقاد.

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس: النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة.

السيد الأمين العام:

٤ . جواب سيادة رئيس الوزراء على كلمات حضرات النواب المحترمين.

معالي رئيس المجلس: نستمع الآن الى جواب سيادة رئيس الوزراء على ما تفضل به النواب الكرام، سيادة الرئيس.



سيادة رئيس الوزراء:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الأمين

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

ان هذا الموقف الذي أقف اليوم لهو مبعث سعادة خاصة لي شخصيا. فقد قيض الله لي أن اشارك بحلقة أخرى من حلقات البناء الديمقراطي في الأردن. فبعد أن أشرفت حكومتي السابقة امتثالا لتوجيهات صاحب الجلالة - حفظه الله - على اجراء الانتخابات النيابية التي أجمعتم - أيها الأخوة النواب - في كلماتكم وفي شتى المناسبات على أنها كانت حرة ونزيهة ها أنذا أمتثل مرة أخرى لأمر جلالته لأسهم في تعميق المسيرة الديمقراطية واستمرارها ونمائها.

والديمقراطية خيار القائد والشعب،

ارتضيناه ونحرص على المحافظة عليه، لأنه كفيل باطلاق طاقات الشعب، ومشاركته الفاعلة، والمسؤولة في اتخاذ القرارات التي تعلي البناء وترشد المسيرة، وتحول دون الثغرات التي ينفذ منها الخصوم. ونحن جميعا مؤتمنون على هذا الخيار، حريصون عليه، وسبيلنا الى ذلك يكون بالعطاء المتواصل، وتحمل المسؤولية، وادراك الحقائق، والتعالي على كل ما هو ثانوي أو هامشي.

ولا يوجد في الديمقراطية الدستورية قطبان، وليس فيها خصمان، ولا فيها طرفان متواجهان، لكن فيها فريقا واحدا هو الشعب بأجمعه تتوزع المسؤولية بين مؤسساته الدستورية الثلاثة بحيث لا تطغى واحدة على الأخرى، ولا تأخذ بيدها مسؤولية غيرها، وبذلك تتنامى المؤسسات الثلاثة بالتكامل لا بالتناقض، وبالتعاون لا بالتناحر، ذلك أن قضايا الوطن ومصالح المواطنين من الخطورة والضخامة بحيث تحتاج الى كل الجهود الخيرة.

ولما كان توزيع المسؤولية بين السلطات الثلاثة مقررا بالدستور، فستلتزم حكومتي باحترام ذلك، وتعلن التزامها بجميع أحكام الدستور نصا وروحا.

أيها الأخوة النواب ،

ولا يغيب عن بالنا أن ما أنجزناه من خطوات في دروب الديمقراطية، ان هو، وعلى أهميته، وكما أشار جلالة الملك المعظم تكرارا، الا بداية لمسيرة طويلة. فاكتمال المؤسسات الديمقراطية الأخرى كالتعددية السياسية، والحريات الاعلامية، والاتحادات والروابط المهنية والنقابية، كل ذلك لا يقل أهمية عن الحياة البرلمانية لأنها من مكملاتها ودعاماتها.

ونحن عازمون على التعاون التام مع مجلسكم الكريم لاستكمال التشريعات اللازمة للمسيرة الديمقراطية والانتهاء مما بقي من فرعيات الأحكام العرفية.

حضرات النواب المحترمين،

لقد كانت قضية فلسطين منذ تأسيس الدولة وحتى اليوم همنا الرئيسي، ومحور حياتنا، وانبثقت سياساتنا، ومواقفنا، من القضية الفلسطينية، فأسهمنا بمجهودات الحرب والبحث عن السلام بكل ما في وسعنا من طاقة لنصرة شعب فلسطين، وبكل ما استطعنا من امكانات معنوية ومادية.

واستجبنا دوما لارادة شعب فلسطين، فوقفنا الى جانبه في كل الظروف، وسنظل نقف، لا نخذله ولا نسلمه، وانما ننصره ونشد أزره. هكذا يقتضي اسلامنا، وعروبتنا ووطنيتنا، ومصلحتنا. وهكذا سنظل: نمضي أو نقضي.

ولقد كنا أول من انتقد الازدواجية في تطبيق الشرعية الدولية، وأول من عاب الانتقائية في سلوك الدول العظمى. ونجحنا في تسليط الأضواء على معاناة الشعب الفلسطيني، وهدر حقوقه، وتجاهل انسانيته وحقه في الحياة.

حتى اذا ما وجدنا من اخواننا الفلسطينيين خاصة والسوريين واللبنانيين والعرب عامة، قناعة بأن من المصلحة نشدان السلام ضمن المجهودات المبذولة حاليا، اشتركنا فيها ضمن

ثوابتنا الوطنية والقومية المبنية على الأسس التالية:

١) حماية مصالح الأردن وكيانه وهويته أرضا، وشعبا، وثروات، ومصادر.
٢) توفير مظلة للأخوة الفلسطينيين ليتمكنوا من التوصل الى تحقيق حقوقهم الوطنية المشروعة.
٣) تأمين الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي الفلسطينية كافة وفي طليعتها القدس، وكذلك من الأراضي العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان، وذلك وفقا للقرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥.
٤) دعم حقوق الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره على تراب فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
٥) وقف الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة.
٦) حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

حضرات النواب المحترمين ،

ان نظاماً جديداً أصبح يكتسب سمات ومعالم في هذه المعمورة، وان نظاما جديدا يجري التخطيط له في هذه المنطقة من العالم. ونحن نرى للأسف أنه لم تؤخذ العبر والدروس مما حل بنظامنا العربي من مصائب. فبدلاً من تقصي الأسباب والثغرات التي أدت الى تفاقم أزمة الخليج وما نتج عنها من تداعيات، ومن ثم بناء نظام لا يسمح بمثل هذا الخلل مجددا، فان العلاقة العربية العربية اليوم مبنية على تقسيم الأمة الواحدة الى غالب، ومغلوب، معاقب ومعاقب، متهم ومتهم.

فكيف سيكون عالم الغد اذا استمر الحال على هذا المنوال؟ وأي نظام عربي جديد ننشد في ظل هذه السلوكية؟

حضرات النواب المحترمين،

لقد مددنا أيدينا لاخواننا من غير ضعف، لأننا أقوياء بمبادئنا وبقيادتنا وبنظامنا وبشعبنا الحر، الواثق بنفسه. ولربما يكون بعضهم أساء الفهم أو تسرع في الحكم.

ولسوف يظل الأردن شامخ الرأس مرفوع الجبين، ولن يحني هامته لحرب مادية، أو لضغوط اقتصادية، مهما كان أثرها على شعبنا. فالجوع مع الكرامة ولا التخمة مع المذلة. ومع ذلك فستظل صدورنا مفتوحة لكل العرب أنى كانوا.

معالي الرئيس،
أيها الأخوة النواب،

ان الموضوع الاقتصادي الذي ركزتم عليه ـ ومعكم الحق ـ سيكون الشغل الشاغل لحكومتي. واني لن أقلل من أهمية الموضوع أو من أثره اذا لخصت معاناة الناس بالقضايا التالية:

* الفقر.
* البطالة.
* الغلاء.
* المديونية.

وان اقتصادا يعاني من واحدة من هذه القضايا يكون اقتصادا مكدودا، فكيف اذا تظافرت جميعها في آن واحد؟



ولقد أشار البيان الحكومي أن حكومتي شرعت في وضع خطة طويلة المدى ستستغرق سبع سنوات لاستيعاب هذه القضايا، وتطويق آثارها بصورة محكمة، وبدون الاكتفاء بالقرارات والاجراءات ذات الأثر الآني أو المحدود.

ولقد احتوى البيان أهدافا رقمية للخطة الطويلة المدى، آمل أن تتمكنوا من مناقشة عناصرها، ومحتواها في بحثكم للموازنة العامة للدولة، وخصوصا بحث قطاعات بعينها: كالزراعة، والصناعة، والمياه، والتربية، والصحة، والشباب، والعدل، والخدمات، والبيئة، وأداء الجهاز الحكومي.

ولذلك فانني أجتزىء منها ما تهدف اليه سياسة هذه الحكومة بصورة فورية من تصويب وانعاش المسار الاقتصادي لتحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي خلال العام المقبل، وتوفير مزيد من فرص العمل وتحسين مستوى معيشة المواطنين بعامة، وذوي الدخل المحدود والمتدني بخاصة. وستسعى في سبيل تحقيق هذا الهدف، الى زيادة الاعتماد على الذات ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية في اقتصادنا الوطني، وانتهاج السياسات المالية والنقدية التي تعزز الثقة بالعملة الوطنية وتحافظ على استقرارها، وتشجع على اجتذاب رؤوس الأموال وزيادة الاستثمار في القطاعات الانتاجية واستغلال الطاقات المتاحة والمعطلة بما في ذلك التوسع في الاستغلال الأكفأ للموارد الطبيعية والتوجه نحو خدمة مناطق المملكة كافة خاصة تلك التي لم تنل حظا كافيا من مكاسب التنمية، بحيث يتم استثمار أكبر المساحات الممكنة واستغلالها لتوزيع السكان بشكل يؤمن التوازن مع الموارد في مختلف المناطق ويخفف من الهجرات الداخلية.

ولسوف يكون موضوع الفقر والبطالة خصوصا، شغلنا الشاغل، لأنه متعلق بانسانية الانسان، وكرامته، ولأنه من الحقوق الأساسية للانسان ويكاد يضارع حقه في الحياة ذاتها.

هذه نظرتنا للفقر والبطالة، وتعلمون أن معالجتها ستكون بطبيعتها وئيدة، ولكن يجب أن تكون ناجعة. وبرأينا أن الحل يكون بزيادة القاعدة الانتاجية وتشجيع الاستثمارات الجديدة والترويج لها، واستغلال الموارد الطبيعية، وزيادة كفاءة الصناعات القائمة، وتشجيع قيام الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المكثفة العمالة، وتوجيه الانتاج للتصدير ومنح الحوافز المختلفة.

ان هذه معالجات بعيدة المدى طويلة النفس سترافقها معالجات أخرى سريعة ستتقدم بها الحكومة فورا تخفيفا من معاناة الناس ومتاعبهم.

وستعمل حكومتي وبصورة حازمة على منع الاستغلال، وعلى استقرار الأسعار وتوفير الخبز للمواطنين. كما ستعمل على الاستمرار بمعالجة المديونية ضمن ظروفنا الاقتصادية الصعبة.

ونرى أن عملية التحديث والتطوير في أداء المؤسسات العامة لازمة لزوم التقدم، والازدهار ذاته.

كما نرى أنه لا طائل من التخطيط للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ان كان الجهاز الاداري المطالب بتنفيذه متخلفا، أو مترهلا، أو فاقد الحوافز. ولهذا نرى ضرورة وضع هذه المشكلة في مقدمة المشاكل التي ستسترعي اهتمامنا.

واني أتخذ هذه المناسبة للتوجه الى كل عضو في الجهاز الاداري رئيسا كان أم مرؤوسا، أن يدرك طبيعة المرحلة، وجدية هذا التوجه، وعزمنا على السير بعملية الاصلاح الاداري الى مداها، وضمن خطة زمنية محددة الأهداف واضحة المعالم.

معالي الرئيس،
حضرات النواب المحترمين،

اننا نرى أن عملية التربية هي عملية صنع الانسان واستكشاف مواهبه وعبقريته وابداعه، ومخاطبة مشاكله ومعالجتها. ومن هنا خطورتها البالغة، وبرأينا أن التربية والاعلام والتوجيه الديني والثقافي عمليات متكاملة، ولا يمكن ولا يجوز أن تتناقض واحدتها مع الأخرى. فكلها تهدف لتحقيق رسالة بناء الانسان المنتمي، النافع لنفسه ولمجتمعه، السوي في فكره وسلوكه، الملتزم بخير وطنه وأمته، المتفهم لحقوقه، الملتزم بواجباته، وبنفس الوقت المتفهم لحقوق مواطنيه.

ان انتماءنا للاسلام دينا وحضارة وثقافة يعززه تاريخ طويل من التضحية والفداء، ويعبر عنه استلهام تشريعاتنا وتوافقها مع الشريعة السمحاء التي نزلت رحمة للعالمين.

معالي الرئيس،
أيها الأخوة النواب،

لقد أسعدني ما سمعت من اعتزاز الأخوة بجيشنا العربي الأردني، وأجهزتنا الأمنية، مبعث الفخر ومناط الرجاء، التي نذخر لأيام الشدة والخطوب، ولسوف ندعمها ونوفر لها كل ما نستطيع، كما تأملون، من امكانات ورعاية وفقا لتوجيهات قائدها الأعلى وبانيها وراعيها الحسين العظيم.

معالي الرئيس،
حضرات النواب المحترمين،

أحمد الله تعالى أن من علينا بالأمن وبنعمة الايمان والحرية والديمقراطية التي ارتضاها قائدنا لنا، وارتضيناها لأنفسنا. وأدعو الله أن يمنحنا من أمرنا رشدا، فنسير وسط المخاطر التي تحيط بنا بحكمة وبصيرة نافذة، ورؤية واضحة ساطعة، فنبني البلد الأنموذج، والوطن المنيع، والمواطن الموفور الكرامة، فنكون لأمتنا قدوة، ومثلا يحتذى.

لقد استمعت وأعضاء حكومتي لكلماتكم وآرائكم بكل تجلة واحترام، ولقد تمنيت لو أجاز الدستور لي التقدم ببيان وزاري مستقل. وأؤكد لكم أننا سنجتهد لتحقيق تطلعات الشعب بما فيه خيره وسعادته.

ان لدى حكومتي العزم الأكيد، على انجاح المسيرة وأيدينا ممدودة للتعاون معكم. والله يحفظ الوطن ويحفظ قائده الحسين المفدى. «ان أريد الا الاصلاح ما استطعت، وما توفيقي الا بالله، عليه توكلت واليه أنيب».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



معالي رئيس المجلس: شكراً سيادة الرئيس، على هذا البيان الواضح وننتقل الآن الى البند الخامس من جدول الأعمال وهو التصويت على الثقة، السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام: ٥ ـ التصويت على الثقة بالحكومة.

معالي رئيس المجلس: الحضور ٧٦ نائب، والغياب ٤، وكما هو معلوم التصويت بالمناداة وأرجو أن يكون الصوت واضح وتعطوا فرصة لضبط الصوت، مع رفع اليد حتى يسمع بوضوح، الأستاذ الأمين العام، المناداة على الأسماء واحداً واحداً، تفضل الأستاذ الأمين.



السيد الأمين العام: شكراً معالي الرئيس، سماحة الشيخ الدكتور علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: معالي الدكتور ماجد خليفة.

الدكتور ماجد خليفة: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: فضيلة الشيخ عبدالمنعم أبوزنط.

السيد عبدالمنعم أبوزنط: أحجب الثقة، حتى نحكم بالاسلام.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور علي الحوامدة.

الدكتور علي الحوامدة: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: فضيلة الشيخ يعقوب قرش.

السيد يعقوب قرش: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: دولة السيد طاهر المصري.

السيد طاهر المصري: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد منصور سيف الدين مراد.

السيد منصور سيف الدين مراد: حجب.

السيد الأمين العام: سعادة السيد فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد نايف الحديد.

السيد نايف الحديد: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد حمزة عباس منصور.

السيد حمزة عباس منصور: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور محمد أبوفارس.

الدكتور محمد أبوفارس: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد عطا الشهوان.

السيد عطا الشهوان: ثقة مطلقة لحكومة أبوشاكر.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور أحمد عويدي العبادي.

الدكتور أحمد عويدي العبادي: أنا وقاعدتي الشعبية نثق ثقة مطلقة بالشريف زيد.

السيد الأمين العام: سعادة السيد داود قوجق.

السيد داود قوجق: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور سعد حدادين.

الدكتور سعد حدادين: أمنح الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور أحمد الكوفحي.

الدكتور أحمد الكوفحي: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد عبدالرحيم عكور.

السيد عبدالرحيم عكور: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد كامل العمري.

السيد كامل العمري: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور يوسف الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة: حجب.

السيد الأمين العام: معالي السيد محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد ذوقان الهنداوي.



السيد ذوقان الهنداوي: أمنح الثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: ثقة ونصف.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: أمتنع.

السيد الأمين العام: سعادة السيد عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: أمنح الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: أحجب الثقة عن الحكومة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور أحمد عناب.

الدكتور أحمد عناب: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد عبدالسلام فريحات.

السيد عبدالسلام فريحات: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد جمال حداد.

السيد جمال حداد: ثقة لجلالة الحسين ورجاله الأمناء، ثقة لحكومة الشريف زيد.

السيد الأمين العام: سعادة السيد محمد علي دردور.

السيد محمد علي دردور: أمنح الثقة.

السيد الأمين العام: معالي الدكتور قسيم عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد عبدالمجيد الشريدة.

السيد عبدالمجيد الشريدة: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد نادر ظهيرات.

السيد نادر ظهيرات: أمنح الثقة.

السيد الأمين العام: معالي الدكتور عبدالله النسور.

الدكتور عبدالله النسور: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد ابراهيم محمد خريسات.

السيد ابراهيم خريسات: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: معالي الدكتور عوني البشير.

الدكتور عوني البشير: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد مروان الحمود.

السيد مروان الحمود: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد سلطان ماجد العدوان.

السيد سلطان العدوان: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور فوزي شاكر الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد سمير قعوار.

السيد سمير قعوار: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد جمال الصرايرة.

السيد جمال الصرايرة: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد عاطف البطوش.

السيد عاطف البطوش: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد محمود هويمل.

السيد محمود هويمل: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد مطير أحمد البستنجي.

السيد مطير البستنجي: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد يوسف المبيضين.

السيد يوسف المبيضين: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد محمد فارس الطراونة.

السيد محمد فارس الطراونة: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد عيسى مدانات.

السيد عيسى مدانات: امتناع.

السيد الأمين العام: سعادة السيد عبدالله زريقات.

السيد عبدالله زريقات: ثقة فوق العادة.

السيد الأمين العام: معالي السيد يوسف العظم.

السيد يوسف العظم: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: أمنح الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد زياد الشويخ.

السيد زياد الشويخ: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد هشام الشراري.

السيد هشام الشراري: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد عبدالكريم الكباريتي.

السيد عبدالكريم الكباريتي: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور محمد أحمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد سلامة الغويري.

السيد سلامة الغويري: أمنح الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد زياد أبومحفوظ.

السيد زياد أبومحفوظ: أمنح الثقة.

السيد الأمين العام: سماحة الشيخ عبدالباقي جمو.

الشيخ عبدالباقي جمو: أمنح الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: أمنح الثقة للحكومة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور محمد أبوعليم.

الدكتور محمد أبوعليم: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد نواف الخوالدة.

السيد نواف الخوالدة: الثقة المطلقة لحكومة الشريف زيد.

السيد الأمين العام: معالي الدكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد فؤاد الخلفات.

السيد فؤاد الخلفات: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد ابراهيم الغبابشة.

السيد ابراهيم الغبابشة: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد محمد بخيت المعرعر.

السيد محمد المعرعر: أمنح الثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد سعد هايل السرور.

السيد سعد هايل السرور: أمنح الثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد جمال الخريشا.

السيد جمال الخريشا: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي الدكتور محمد عضوب الزبن.

الدكتور محمد الزبن: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الشيخ فيصل الجازي.

السيد فيصل الجازي: ثقة وكل الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور نايف أبوتايه.

الدكتور نايف أبوتايه: ثقة وكل الثقة.

السيد الأمين العام: معالي الدكتور عبداللطيف عربيات.

الدكتور عبداللطيف عربيات: كرئيس مجلس أمتنع عن التصويت.

معالي رئيس المجلس: الذين منحوا الثقة ٤٦ نائب، الحجب ٢٧، امتناع ٣، وغياب ٤.

واود أن أتقدم من سيادة الرئيس الشريف زيد بن شاكر وحكومته الموقرة بالتهنئة الخالصة بثقة مجلس الأمة.

واود أن أهنىء قائد المسيرة على هذه الحياة الديمقراطية الصحيحة.

سيادة رئيس الوزراء، ليتفضل.

سيادة رئيس الوزراء: معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين، أرجو أن تسمحوا لي باسمي، ونيابة عن زملائي أعضاء الحكومة، أن أتوجه ا اليكم جميعاً بالشكر والتقدير.

سواء الذين منحوني الثقة، أو الذين امتنعوا، أو الذين لم يمنحوا، وأؤكد لكم انني وزملائي، قد خرجنا بعد سماعنا لما دار خلال هذين اليومين تحت هذه القبة، أكثر تصميماً، للعمل وبالتعاون مع مجلسكم الكريم والسلطة التشريعية للقيام بواجباتنا. ونحن بهذه المناسبة لا ندعي بأننا سنحقق المعجزات، فالطريق صعبة وشاقة، والتحديات كبيرة تحتاج الى تكاتف الجميع ورص الصفوف، ونعدكم بالعمل المخلص الجاد وبأن لا ندخر جهداً الا وبذلناه لخير الوطن والمواطنين، وفقنا الله وإياكم لخدمة الشعب والبلاد في ظل قائد المسيرة، جلالة الملك الحسين المفدى.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم.

السيد الأمين العام:

٦ ـ ما يجد من أعمال.

لا شيء.

السيد الامين العام:

٧ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس:

ترفع الجلسة الى صباح يوم الأربعاء الساعة العاشرة.

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات

هذا من الاصل

«بسم الله الرحمن الرحيم»

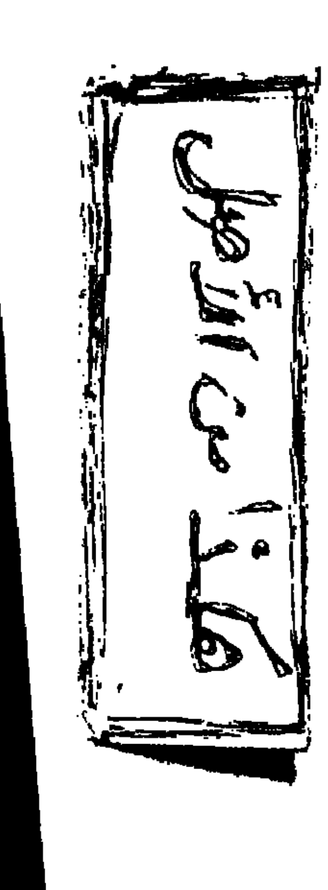
بيان حول قرار مؤتمر قمة دكار بالغاء الجهاد ضد اسرائيل والحركة الصهيونية في فلسطين

حين تدلهم الخطوب، وتتكالب قوى الظلم على الأمة، تلتفت الامة الى قادتها، ليأخذوا بيدها من كبوتها، ويخلصوها من الاحباط الذي تصاب به، وقد اتجهت الانظار الى مؤتمر القمة في دكار لعله يحقق مصالحة عربية اسلامية، تتجاوز الواقع المأساوي، وتتعالى على الجراح، لتبدأ بالمصالحة وتمر بالتنسيق وتنتهي بالوحدة، الا اننا فوجئنا حيث جاءت قرارات المؤتمر مخيبة للآمال، بل جاءت ضربة لآمال الأمة، في تكريس الخلافات، وابقاء الحصار على شعب العراق، وكانت قاصمة الظهر الغاء الجهاد - استجابة لمطالب شامير في مدريد - ضد اليهود المحتلين، علاوة على انه لا يحق لأحد ان يلغي فريضة من فرائض الاسلام، وذروة سنام الاسلام، ومخالفته لهدي الرسول ﷺ حيث يقول «الجهاد ماض الى يوم القيامة . . .» بالاضافة الى مخالفته هذا القرار الجائر لبيان عام ٨١ باعلان الجهاد من قبل الامة العربية الاسلامية ضد اليهود المحتلين، في الوقت الذي نحن فيه بحاجة الى الاعداد الجهادي العسكري لمواجهة حلف الصهيونية العالمية واستكبار الامبريالية الامريكية.

ان مجلس النواب الاردني يستنكر - وبشدة - هذا القرار ويدينه اشد الادانة، ويؤكد ان هذا القرار يسيء الى مشاعر مليار من العرب والمسلمين، علاوة على اساءته لمشاعر المجاهدين واهل الانتفاضة في فلسطين، ويطالب جميع الحكومات والبرلمانات والمنظمات العربية الاسلامية باستنكار هذا القرار، ويؤكد المجلس كذلك ان احدا لا يملك مثل القرار لان اعلان الجهاد ضد المحتلين قرار الهي وخيار الاجيال امام تحديات الحاضر والمستقبل واحترام تضحيات المجاهدين ودماء الصحابة في الاغوار وارض فلسطين.

وان هذا القرار يعتبر تدخلا في الشؤون الدينية للامة، ان مجلس النواب الاردني ليعلن رفضه واستنكاره لهذا القرار ويدعو جميع الفعاليات الرسمية والشعبية العربية والاسلامية برفضه وادانته، كما اننا نطالب بابلاغ امانة المؤتمر وجميع الحكومات والبرلمانات العربية الاسلامية ورابطة العالم الاسلامي بقرار المجلس مؤكدين على دعمنا لجهاد اهل فلسطين وانتفاضتهم الباسلة.

١ - حمزة منصور.
٢ - د. علي الفقير.
٣ - عبد الحفيظ علاوي.
٤ - نادر الظهيرات.
٥ - نايف الحديد.
٦ - عبد الباقي جمو.
٧ - عبد المنعم ابو زنط.
٨ - د. احمد الكوفحي.
٩ - د. علي الحوامدة.
١٠ - داود قوجق.
١١ - د. محمد عبد القادر أبو فارس.
١٢ - طاهر المصري.
١٣ - همام سعيد.
١٤ - كامل العمري.



١٥ - عبد العزيز جبر.
١٦ - عبد الله العكايلة.
١٧ - فؤاد الخلفات.
١٨ - د. محمد الحاج.
١٩ - زياد ابو محفوظ.
٢٠ - يوسف العظم.
٢١ - ابراهيم خريسات.
٢٢ - فخري قعوار.
٢٣ - د. ماجد خليفة.
٢٤ - د. أحمد الكفاوين.
٢٥ - حسين مجلي.
٢٦ - ليث شبيلات.
٢٧ - عبد الرحيم عكور.
٢٨ - مروان الحمود.
٢٩ - زياد الشويخ.
٣٠ - سليمان عرار.
٣١ - يعقوب جمعه.
٣٢ - فارس النابلسي.
٣٣ - منصور مراد.
٣٤ - محمد فارس الطراونة.
٣٥ - عيسى مدانات.
٣٦ - محمد العلاونة.
٣٧ - محمد دردور.
٣٨ - سلامة الغويري.
٣٩ - محمود الهويمل.
٤٠ - د. عوني البشير.
٤١ - عبد المجيد الشريده.
٤٢ - مطير البستنجي.

وهذا هو البحث الذي قدمه سعادة النائب ليث شبيلات.

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة تحليلة للنظام الدولي الجديد

يخطىء من يظن ان النظام الدولي بشكله الجديد الذي تتربع عليه الولايات المتحدة سيستمر عقدا او عقدين من الزمان على اقل تقدير فمع ان ظاهر الامر يدل على ان هذه القوة العسكرية العظمى المخيفة قد انفردت بشؤون العالم ولن تستطيع الا معجزة تغيير الامر الواقع فان حقيقة الامر تدل على ان المعجزة قد تكون اقرب بكثير مما يتوقع أحد. ففي ظل نظام قائم على المصالح، والمصالح فقط، دون اي اعتبار لاية اخلاقيات تذكر لا توجد صداقات مستمرة واحلاف باقية بل يتغير الامر بتغير المصالح . . . ففي نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي كانت فرنسا وبريطانيا تسيران باتجاه صدام عسكري واضح فيما يخص مصالحهما في افريقيا وانقلب الحال الى تحالف بينهما في وجه المانيا.

اما الاتحاد السوفياتي فقد دخل حليفا لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة مرتين (مرة كروسيا القيصرية ومرة كاتحاد سوفياتي شيوعي) لينقلب بعد الحرب العالمية الثانية الى العدو الرئيسي لهؤلاء، وبظهور قوة المانيا مرة اخرى وبانهيار الشيوعية بالاتحاد السوفياتي قفز هذا الاخير الى حضن امريكا وبريطانيا تحسبا من القوة الصاعدة لالمانيا الموحدة.

وحتى ندرس الحالة الجديدة للنظام العالمي لا بد لنا من استعراض سريع لحالة نفس النظام منذ نشأته حيث انه ليس نظاما جديدا بل انه نظام استعماري قديم تتجدد الزعامة فيه كلما

حسمت المعركة لصالح طرف من اطراف الصراع العالمي . . .

هذا النظام بدأ بمؤتمر فرساي بعد الحرب الكونية الاولى واوجد عصبة الامم كأداة لتطبيقه وفرض شروط المنتصرين على العالم واصابنا منه في حينه الانتداب واتفاقيات سايكس بيكو المستندة الى وعد بلفور. وهو نفسه النظام الاستعماري الذي اعاد ترتيبه المنتصرون في الحرب الكونية الثانية واوجدوا لتنفيذه منظمة الامم المتحدة، وقد اصابنا منه ما اصابنا ابتداء من اعلان دولة اسرائيل الى ما نراه اليوم من تصفية للقضية الفلسطينية. . . .

بعد الحرب العالمية الثانية دخلت الولايات المتحدة الامريكية في سباق هائل للتسلح مع الاتحاد السوفياتي كان في لبه حربا اقتصادية حسمت، كما يبدو حتى الآن، لصالح الولايات المتحدة الامريكية حيث انهار النظام الشيوعي تحت وطأة الضغط الاقتصادي لسباق التسلح (اضافة الى ما كان يحمله من بذور الانهيار بسبب عقيدته اللا انسانية) وكانت ورقة حرب النجوم التي وضعها ريغان لغورباتشوف على مائدة قمة ريكافك هي الورقة التي قسمت ظهر البعير . . . ولكن هذا لا يعني ان الولايات المتحدة قد خرجت من هذه الحرب الباردة معافاة، بل ان كل الدلائل تشير الى ان وضعها الاقتصادي خرج مهزوزا كما لم يهتز منذ ركود (١٩٢٩-١٩٣٦) اضافة الى ما تحمله ايضا حضارتها من بذور الانهيار الاجتماعي . . . فلئن كانت مديونية الاتحاد السوفياتي التي تصل الى ٦٠ مليار دولار احد اهم اسباب مذلته اليوم فان مديونية الولايات المتحدة بلغت ٥ر٣ ترليون دولار، منها ١٠٠٠ بليون ديون خارجية.

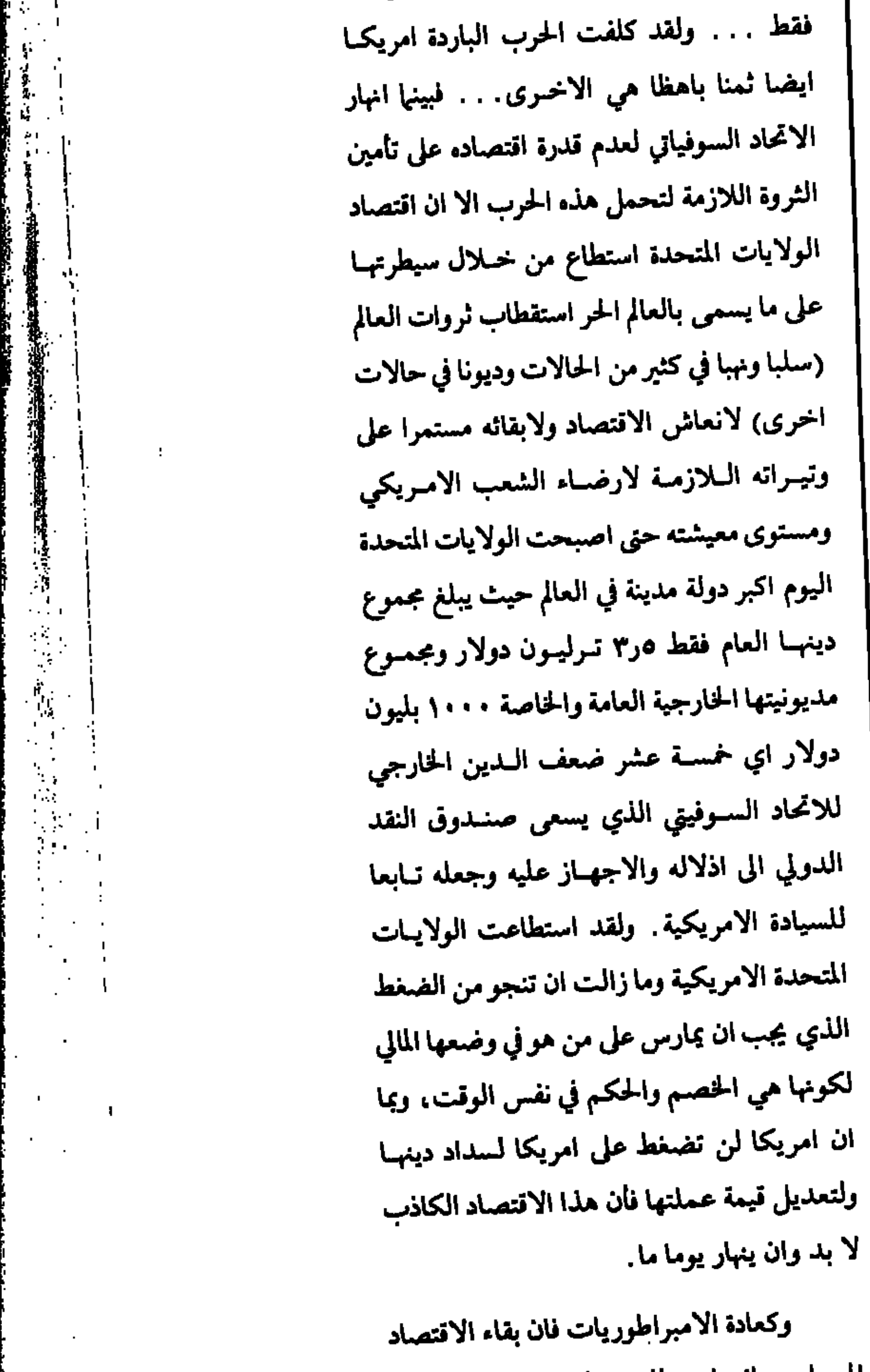
ولولا القوة العسكرية، وان البنوك الامريكية ومؤسسة النقد الدولي والبنك الدولي جميعها تحت سيطرة امريكا بحيث تضمن امريكا عدم مطالبة امريكا بمديونيتها لرأينا الولايات المتحدة اليوم في وضع اذل من الاتحاد السوفياتي بمرات . . . وهذا يدخلنا في صلب تحليل النظام الدولي الجديد وسيدته الولايات المتحدة اليوم. حيث يؤكد عديد من الخبراء الاقتصاديين ان سياسات الرئيسين ريغان وبوش تقودان امريكا الى انهيار اقتصادي مخيف، انهيار لن يؤثر على الولايات المتحدة فحسب بل وسيأخذ العالم برمته معه نحو الفوضى والمجهول . . .

فمن الذي يسيطر على سياسة الولايات المتحدة؟ وما الذي جرى في العقود الماضية؟ وما الذي يجري اليوم؟

ان الباحث المدقق في تاريخ الولايات المتحدة يجد ان للجزيرة البريطانية الاثر الاكبر على سياساتها ذلك ان الانجلو ساكسون هم الطبقة الحاكمة المتنفذة في الولايات المتحدة وهم المسيطرون على البنوك الامريكية (وليس اليهود كما يردد الكثيرون حيث ان اليهود يسيطرون على اسواق سمسرة المال) ويذهب عدد من المفكرين في الغرب الى ان فكرة انشاء الصهيونية بدأت عند الانجلو ساكسون لاستغلالها من قبلهم في السيطرة على العالم باسلوبين: الاول بانشاء دولة في قلب مفترق الطرق التجارية العالمية في فلسطين تتعاون مع دولة عنصرية أخرى انشأتها بريطانيا في جنوب افريقيا تؤمن ما تبقى من طرق

المواصلات لفرض السيطرة البريطانية على افريقيا اضافة الى الهند والشرق الاوسط وقتئذ. والثاني يعتمد على كون الصهيونية اليهودية والسيطرة عليها من قبل الانجلو ساكسون هي الوسيلة الانجع لتمكين قبضة سيطرتهم على سياسات اكبر قوة عالمية: الولايات المتحدة حيث تتشكل غالبية المواطنين في امريكا من مسيحيين صهيوني العقيدة يؤمنون بضرورة تحقيق نبوءة انشاء دولة اسرائيل . . . ويتحركون بمالهم واصواتهم لكل ما يخدم هذه النبوءة . . . والمتتبع بدقة لاقتصاد امريكا يرى انها بعد عهد الرئيس كندي ابتعدت عن بناء اقتصاد حقيقي (Physical Economy) حيث كان لمشروع كندي غزو الفضاء الاثر الاكبر في تقوية الاقتصاد المادي الحقيقي للولايات المتحدة وجعلها تتربع على عرش التقدم التكنولوجي . . .

فبعد كندي انزلقت الولايات المتحدة بشكل كبير نحو ما يسمى بالمجتمع ما بعد الصناعي Post Industrial: مجتمع الاتصالات والمعلومات والنظم وما نتج عن ذلك من خلخلة قاعدتها الاقتصادية المادية (Hard Ware) فمالت اكثر نحو اقتصاد اقرب الى اقتصاد خدمات منه الى اقتصاد انتاج بالمقارنة مع منافستيها الرئيستين المانيا واليابان اللتين وان كانتا متقدمتين نفس تقدم الولايات المتحدة، ان لم يكن اكثر، في نظم الاتصالات والمعلومات والتحكم الا انهما ابقتا على بنية تحتية قوية متنامية من الاقتصاد المادي الحقيقي (الصناعي) بحيث اصبحتا متفوقتين بشكل واضح في جميع الصناعات المادية (سيارات، طائرات، مصانع، مولدات الخ



. . .) واصبحتا دولتين ذواتي اقتصاد مادي حقيقي ثري ونتج عن ذلك انتقال اعتماد الولايات المتحدة على اقتصاد مادي حقيقي الى الاعتماد على قوة الدولار: تلك القوة المتهاوية في حقيقتها والتي تعززها القوة العسكرية الامريكية فقط . . . ولقد كلفت الحرب الباردة امريكا ايضا ثمنا باهظا هي الاخرى . . . فبينما انهار الاتحاد السوفياتي لعدم قدرة اقتصاده على تأمين الثروة اللازمة لتحمل هذه الحرب الا ان اقتصاد الولايات المتحدة استطاع من خلال سيطرتها على ما يسمى بالعالم الحر استقطاب ثروات العالم (سلبا ونهبا في كثير من الحالات وديونا في حالات اخرى) لانعاش الاقتصاد ولابقائه مستمرا على وتيراته اللازمة لارضاء الشعب الامريكي ومستوى معيشته حتى اصبحت الولايات المتحدة اليوم اكبر دولة مدينة في العالم حيث يبلغ مجموع دينها العام فقط ٥ر٣ ترليون دولار ومجموع مديونيتها الخارجية العامة والخاصة ١٠٠٠ بليون دولار اي خمسة عشر ضعف الدين الخارجي للاتحاد السوفيتي الذي يسعى صندوق النقد الدولي الى اذلاله والاجهاز عليه وجعله تابعا للسيادة الامريكية. ولقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية وما زالت ان تنجو من الضغط الذي يجب ان يمارس على من هو في وضعها المالي لكونها هي الخصم والحكم في نفس الوقت، وبما ان امريكا لن تضغط على امريكا لسداد دينها ولتعديل قيمة عملتها فان هذا الاقتصاد الكاذب لا بد وان ينهار يوما ما.

وكعادة الامبراطوريات فان بقاء الاقتصاد المحلي عائما يتطلب سلب ونهب خيرات

الشعوب الاخرى ويحتاج الى حروب، وكان هذا احد اهم اسباب حرب الخليج اضافة الى ما تسببه الحروب وانتصاراتها من الهاء للشعب الامريكي عن شكاويه الداخلية الاقتصادية وحشد التأييد وراء الرئيس الذي تتهاوى شعبيته بسبب سوء ادارته الداخلية . . . .

وقد شنت الادارة الامريكية هذه عدة عمليات عسكرية في جرنادا وبنما وعلى ليبيا قبل حرب الخليج ويتوقع ان تشن عمليات عسكرية قادمة ضد ليبيا وضد البرازيل بقرار من مجلس الامن لحماية بيئة الامازون ووضعه تحت الوصاية الدولية (اي السيطرة الامريكية على احد اكبر مصادر الثروة في العالم) . . .

ولما كانت بريطانيا وامريكا قد خرجتا بعد الحرب العالمية الثانية بالسيطرة على صندوق النقد الدولي حيث لا يتخذ قرار اليوم في هذا الصندوق دون موافقة واشنطن عليه، فقد اقنعت البنوك الامريكية الكبرى المهددة بالافلاس (والتي يعيش كثير منها حالة افلاس حقيقية لولا الدعم السياسي لها) الرئيس ريغان باستعمال صندوق النقد الدولي كبوليس اقتصادي لتحصيل ديونها في امريكا اللاتينية . . . وبقية العالم فانقلب صندوق النقد هذا الى آلة هي اشد تدميرا لسيادة الدول واقتصادها من دبابات الجيش الاحمر . . .

وعلى سبيل المثال فلقد نهبت الولايات المتحدة من جنوب امريكا في عقد الثمانينات ما يزيد على ٥٠٠ بليون دولار نهبا متمثلا بفائض التجارة اضافة لهرب رأس المال . اضافة الى نهب الربا الفاحش الذي يظهر في التقارير التي تؤكد ان مديونية امريكا اللاتينية كانت ٢٤٢ بليون دولار في عام ١٩٨٠ وقد دفعت حتى عام ١٩٩٠ اكثر من ٣٠٠ بليون دولار فوائد في الوقت الذي زادت فيه قيمة الديون الى اكثر من اربعمائة بليون دولار والامر متشابه فيما يخص بقية اقطار العالم . قلنا ان اقتصاد امريكا في العقدين الماضيين قد انتقل اكثر الى الاعتماد على قوة الدولار منه على القوة الحقيقية للاقتصاد . . .

واذا ادركنا ان قوة الدولار اصلا كانت مرتبطة بالذهب حسب اتفاقيات بريتون وودز التي ابرمت بعد الحرب العالمية الثانية . . .

وأن الولايات المتحدة الامريكية رفضت في النصف الثاني من الستينات طلب ديغول منها (استنادا الى تلك الاتفاقية) تخفيض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب حسب ظروف الاقتصاد الامريكي الحقيقية . . . وان ديغول امام ذلك الموقف اعلن عدم ثقته بالدولار وطلب من الولايات المتحدة ذهبا مقابل الدولارات التي تملكها فرنسا وقام باستلام ما يزيد على خمسة بليون دولار من الذهب من فورت نوكس، ونجح في مشروع اعادة بناء الفرنك الفرنسي كعملة قوية . . . وان امريكا بعد ذلك قامت في عام ١٩٧١ بفك ارتباط الدولار بالذهب جاعلة من قوة الاقتصاد الامريكي فقط سندا لقوته (وهو اجراء ساهم بشدة في مخططات امريكا لنهب ثروات العالم بالتلاعب بقيمة العملة دون ان يكون للعملة قيمة حقيقية تماثل القيمة المعلن عنها) . . . اذا ادركنا كل ذلك وادركنا ان الاقتصاد الامريكي الذي اسندت الولايات المتحدة قوة دولارها اليه لم يعد قويا وان ذلك

الاقتصاد بات دوره مستندا الى سمعة الدولار (اصبح الفرع اصلا وغاب الاصل في واقع الامر) علمنا الكذبة الكبرى التي تغطي انكشاف امريكا ذلك الانكشاف الذي لا يؤخره ولا يؤجل ظهوره الا المغامرات العسكرية المتجددة للادارة الامريكية . . . وادركنا لماذا لا تستطيع الولايات المتحدة البقاء متربعة على عرش العالم الا بالامبريالية الكولونيالية المباشرة حيث تحتاج الى وضع يدها على اراضي وثروات دول بالكامل لتسند اقتصادها من الانهيار . . .

فاحتلال الخليج اليوم يجعل من ثرواته وارصدته محسوبة لصالح المحتل الامريكي على ورقة الميزان الاقتصادي والمالي كما ان مخططات الولايات المتحدة لاحتلال الامازون وخيراته تقع ضمن نفس الاهداف وذلك من خلال قرار من الامم المتحدة شبيه بقرارات العراق تحت حجة حماية البيئة وهو امر وارد في العام القادم الذي تقهر فيه البرازيل بعقد قمة ECO92 التي تبحث في تدويل مشاكل البيئة وضروة تنقيص السيادة الوطنية لبلدان العالم Soft Sovereignity امام المشاكل الدولية بحيث يحق لجيوش الامم المتحدة التدخل في سيادة كل دولة بحجة البيئة / الاقليات / ، اية امور مشتركة اخرى تهم ما يمس الاسرة العالمية . لقد انتهى عصر السيادة الوطنية (١٩٤٥-١٩٩٠) وستصبح الحكومة العالمية التي ذكرها يهود في بروتوكولاتهم وعلى لسان قادتهم امر واقعا . حكومة عالمية عنصرية تميز بين الشمال الابيض والجنوب العبد الفقير المتخلف . . . ونذكر في هذا المجال بمقولة بن غريون عام ١٩٤٨ ان «الامم المتحدة مثال يهودي (مثل اعلى)» وتنبؤاته لنهاية القرن الحالي لمجلة لوك في ١٦ يناير ١٩٦٢ بعد ان ذكر سلسلة من توقعاته حول تفكك الاتحاد السوفياتي وظهور تحالف عالمي يمارس دور الشرطي الدولي حيث قال: «وستبني الامم المتحدة هيكلها في القدس حيث يحكم بالعدل بين اقطار الارض حسب نبوءة اشعيا . . .».

هذا هو وضع العالم اليوم تنهب امريكا العالم الثالث وتنهب حتى حلفاءها وهؤلاء الحلفاء يجارونها على حذر مضطرين بسبب قوتها العسكرية . وفي نفس الوقت يحضر الاقتصادان العملاقان الالماني والياباني نفسيهما لوراثة مسؤوليات قيادة العالم ونهبه ايضا حال سقوط امريكا المتوقع في اية لحظة . . .

ومن الاسباب المعجلة لانهيار الاقتصاد والمجتمع الامريكيين التطرف في تطبيق الليبرالية في السنوات العشر الماضية حيث طبقت سياسة ملتون فريدمان الليبرالية الراديكالية الرافضة لأي تدخل حكومي في وضع اية معايير للسوق واية ضوابط للشركات (Deregulation) وكان من جرائها افلاس النظام البنكي الامريكي الذي دمره الانفلات الكامل في ظل سياسة كاملة من عدم التدخل الحكومي للضغط ولتصحيح المعايير، فعدا عن عشرات بل مئات البنوك الصغيرة التي افلست فان حالة اكبر سبعة او ثمانية بنوك امريكية مزرية . . . فاكبر بنك (ستي كورب) يعتبر مفلساً من الناحية الفنية (خسارة ٢٧٠ مليار = ٤ مرات مديونية الاتحاد السوفياتي) ولا يبقى قائما اليوم الا بسبب الدعم السياسي كما ان البنوك الاخرى اندمج معظمها ببعض اثنين اثنين في محاولة لمعالجة اوضاعها

. . . والبنوك الامريكية جميعها تعتمد اعتمادا كبيرا على تنظيف مال المخدرات والذي تبلغ قيمة تجارته السنوية ٦٠٠ مليار دولار (٥٠٪ اكثر من قيمة مجموع انتاج البترول العالمي) ولذلك فان كثيرا من السياسيين الذين يمثلون مصالح البنوك والصناعات الكبرى مثل جورج شـولتز اصبحـوا يطالبـون بمعالجـة مشكلة المخـدرات بالسماح بتداوله والغاء القوانين التي تحرمه، كما ان البنوك الآن تحاول تغـطية خسـائرهـا بنهب المواطن الامريكي المستهلك حيث بلغت نسبة الفائدة عـلى التسديـد المتأخـر لحملة بطاقـات التسليف حوالي ال ٢٠٪ مما اضطر الكونغرس الى التهديد بفرض قانون يمنع هذه الارتفاعات التي سماها ربوية فاحشة ان لم تعمد البنوك الى تخفيض معدلات فائدتها. . .

ومحصلة الامر ان الادارة الامريكية تصر على ان الاقتصاد الامريكي في بداية انتعاش بينما يصر اقتصاديون آخرون (منهم من تنبأ في عام ١٩٨٣ بانتهاء انهيار الاقتصاد السوفياتي خلال خمس سنوات) على ان اقتصاد الولايات المتحدة يمر في مرحلة اسوأ بكثير من ركود ١٩٢٩-١٩٣٦ وان الادارة الامريكية تسير بالشعب الامريكي وبالعالم اجمع الى انهيار لا يعلم عـواقبه الا الله . . . ونحن نرى ان الراي التالي هو الاصح . .

اما عن عقيدة المتحكمين في مصير العالم فانهم مرابون برابرة لا يؤمنون في الحقيقـة باي دين سماوي بل انهم وثنيون يؤمنون بالطبيعة او بالارض كالهة مقدمة على الانسان وان المحافظة على الطبيعة اهم من المحافظة على الانسان. . .

بل ان الانسان يجب ان يحد من تكاثره ولو من خلال الابادة الجماعية (من اشد المؤسسات نفوذا في هذا المجال مؤسسة GAIA Foundation التي يرأسها الامير فيليب البريطاني والتي تدعو الى حماية الطبيعة، والهدف الحقيقي للكثير من هذه المؤسسات انها تـريد حـماية الثـروات من الاستعمـال من قبـل اصحـابهـا ووضـع يـد المستعمرين وشركاتهم المتعددة الجنسية عليها) وقد صدرت دراسة من كيسنجر وسكوكروفت عام ١٩٧٤ تحت اسم National Security Study Memo 200 اقرت وصدرت كأمر رئـاسي من اوامر الامن القومي تحت اسم ورقم National Security Dicision Mem 314 حددت ان الدول النامية خطر على الامن القومي الامريكي بسبب تكاثرها السكاني لان هذا التكاثر يضغط باتجاه مطالبها بضرورة تقدمهـا التكنولـوجي فتصبح قوى مهددة للولايات المتحدة . . . كما انفجار السكان يسبب قلاقل للانظمة العميلة خصوصا عندما يكتشف الناس ان خيراتهم تنهبها امريكا بواسطة هذه الحكومات العميلة . . .

وقد اصبح سلاح الغذاء سلاحا رسميا منذ ذلك الوقت لدى الولايات المتحدة كما ان تخفيض الزيادة السكانية العـالمية اصبـح ايضا سلاحا رسميا للدولة الامريكية وهذه السياسة المالثوزية Malthusian نسبة الى Malthus والتي يؤمن بها القانون على سياسة امريكا وما يسمى بنادي روما وامثـال مؤسسة جـايا، والتي كـان برتراند راسل من اكبر المؤمنين بها، هي سياسة (دعهم يموتوا) Laissez Mourir تجعل الولايات المتحـدة الامريكيـة تتبنى سيـاسـات اقتصاديـة ومـاليـة وصحيـة وعسكـريـة لتحقيق الابـادة

الجماعية في مناطق مختلفة من العالم، فالسياسة المطبقة عـلى العراق هي سيـاسة ابـادة جماعيـة والسياسات المطبقة على افريقيا سياسـات ابادة جماعية تعود بها القهقهرى وتسبب المجاعات تلو المجـاعات في الـوقت الذي يـوجد فيـه فائض مستمـر من الغذاء يتلف عمـدا في الـولايـات المتحـدة، والسياسـات المطبقـة عـلى امـريكـا الجنوبية تلحقها بافريقيا وهكذا في بقية مناطق العالم الثالث (الجنوب). . .

كـما ان السياسـة المطبقـة من الولايـات المتحدة الامريكية على اوروبا الشرقية المتحررة من الاتحاد السوفيـاتي وعلى الاتحـاد السوفيـاتي نفسه اليوم ليست سياسات صديقة بل انها تطبق عليهم اولوية المطالبة بـالدين وضـرورة تطبيق اقتصاد السوق الحرة الذي لم يـطبق في بلد الا ودمره والحقه بالعبودية فهي تتهرب من اعطاء قـروض لاوروبا الشـرقية والاتحـاد السوفيـاتي لاسبـاب متعددة من اهمهـا الخوف من تنـامي اوروبا قوية من ضمنها الاتحاد السوفياتي بقيادة المانيا. كـما أن تنمية اوروبـا الشرقيـة والاتحاد السوفياتي تحتاج الى رساميل معظمها موجود في الـولايـات المتحـدة المفلسـة التي استهلكت القـروض الكبيرة التي اقتـرضتها وليس لـديها القدرة على سدادها . . . وفي هذا المجال وفي يناير ١٩٩٠، قال احد الاقتصاديين المتنفذين في شارع وول ستريت ديفيد هيل محذرا اصدقاءه في واشنطن من اخطار توحيد المانيا والتغيرات في اوروبا الشرقيـة: «ومن الملاحظ ان احـد اهم الظواهر غير الطبيعية للابحاث الاقتصاديـة في وول ستريت في فترة الاسابيع الاخيـرة هذه، الـرضى عن النفس فيما يخص آثـار التطورات الاقتصـادية المتـوقعة في اوروبـا الشرقيـة عـلى التـوازن المالي في العـالم، ذلك التـوازن الذي سمح لامريكا استدانة ما يزيد عن ١٠٠٠ بليون دولار من الخارج منذ عام ١٩٨٠ . . . عندما سيكتب التاريخ المالي لعقد التسعينات، قد ينظر المحللون الى سقوط جدار برلين كهزة مالية مماثلة للزلـزال الارضي المخيف الـذي يتـوقعـه الجيولوجيون لطوكيو: انقلاب قد يسبب تحويل مئات البلايين من الرساميل نحو منطقة لم تساهم الا بالقليل في اسواق الائتمان المالي العالمي في العقود الستة الماضية. . .

هذا باختصار حال النظام العالمي الجديد اليوم: بريطانيا ملتصقة بامريكا محركة سياساتها للوقوف في وجه اوروبـا القويـة بقيادة المـانيا، والاثنان يدركان ان الامر لا يمكن ان يستقر لهما الا بتعـزيـز اقتصـادهمـا المتـداعي وثـرواتهـما المضمحلة وانتاجهما المختلف بـاستخدام آخـر اوراق السطوة التي تملكها امريكا . . . القـوة العسكرية في وجه العالم الثالث لنهبه تجنبا لصدام الشمال مع الشمال. . .

المنطلق يجب ان ننظر الى قضايانا النضالية كشعوب مستضعفة.

